



مقاصد الشريعة

الفصل الدراسي الثالث

معالى الشىخ / د. سعد بن ناصر الشمرى

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ما هو المراد بمقاصد الشريعة؟

- **فالشريعة في اللغة: المورد،** مورد الماء الذي يكثر وراده وتكبر مساحته، فإذا كان هناك ماءً عذبٌ نقيٌّ يتمكن كثيرٌ من الناس من الورد إليه سعي شريعةً، يقال شرعوا في الماء، وأخذ الإنسان من ذلك الماء بالشرب منه.
- وأما المقصود بالشريعة في الاصطلاح: هي الأحكام أو الديانة السماوية التي أنزلها الله عز وجل على أحد أنبيائه، وقد قال الله جلَّ وعلا: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنْ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنْ الْأُمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَن يَغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الجاثية: 18، 19]، ثم بين أن الله ولي المتقين، بمعنى أنه يتولى شئونهم متى كانوا متمسكين بهذه الشريعة، سائرین عليها، تاركين السير على الأهواء.
- وأما معنى المقصد في اللغة: فالمراد به: **المتجه إليه بأقل الطرق**، وقد يطلق على استقامة الطريق، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: 9].
- وأما المراد بمقاصد الشريعة: فهي المعاني الكلية التي من أجلها شرعت الأحكام.
- **المعنى يقصد به السبب والتفسير** وقلنا الكلية بمعنى الشيء العام، لأن المعاني بعضها جزئي يتعلّق بجزء واحد، وبعضها يتعلّق بعموم أحكام الشريعة أو كثير من أحكامها، المعاني الكلية التي قصدها الشارع، يعني راعاها، وبني الأحكام من أجل تحصيلها.
- وحينئذٍ ينبغي بنا أن نفرق بين الشريعة وبعض المصطلحات التي يمكن أن يكون لها نوع اتصال بها.
- **اللفظ الأول: كلمة العلة، هل هناك فرق بين المقصد الشرعي والعلة؟ أو لا يوجد هناك فرق؟**
نقول: نعم هناك فرق،
- (١) **فالمقصد الشرعي معنى كلي، بينما العلة يمكن أن تكون لأحكام جزئية.**
- (٢) **ثم المقصد أمر يريد الشرع تحقيقه، بخلاف العلة، فقد لا يريد الشرع تحقيقها إنما هي أوصافٌ علقت عليها الأحكام.**
- **مثال ذلك: السرقة علةٌ للتحريم وعلةٌ للقطع، هل يريد الشارع وجود السرقة؟** نقول: لا لا يريد، وحينئذٍ لا نقول بأن العلة مقصودةٌ للشارع وإنما المقصود للشارع هو تعليق الحكم بهذا الوصف.
- **إذن ما هو المقصد الشرعي هنا؟** من تقرير هذا الحكم، هو حفظ المال، إذن عندنا مقصد شرعي وهو معنى كلي راعته الشريعة في كثيرٍ من الأبواب، ومن أجله قرر هذا الحكم ومن أجله علّق هذا الحكم على هذا الوصف، فحينئذٍ نعرف الفرق بين المقصد الشرعي وبين العلة.
- من الأمور التي نقررها مثلاً أن الشريعة جاءت بمشروعية الزواج، وترتب على الزواج عددٌ من الأحكام، مثل وجوب نفقة، فالزواج هنا هو العلة، لكن هناك مقصودٌ للشارع من حفظ النفس، أو وجود الاستقرار في النفوس والطمأنينة، هذان مقصدان من مقاصد الشارع تتحقق بمشروعية الزواج، لكن الزواج علةٌ لعددٍ من الأحكام، مثل وجوب المهر، مثل وجوب النفقة، وجوب المبيت، ثبوت النسب، إلى غير ذلك من الأحكام.
- **من المعاني أو من الألفاظ التي لها نوع صلة، لفظة الجكم،** هناك معاني هي حكمٌ يراعها الشارع، مثال ذلك: مثلاً المسافر يسقط عنه وجوب الصوم، ويجوز له الفطر، ما العلة في هذا؟ العلة هي السفر، **ما الحكمة؟** المشقة، فالمشقة هنا وصفٌ

غير منضبط، المشقة هل هي مقصودة للشارع؟ نقول لا هي ليست مقصودة للشارع، ما هو مقصود الشارع؟ التخفيف على العباد.

فالتخفيف هذا هو المقصد، والسفر هذا هو العلة، والمشقة هذا هو الحكمة، فنفرق بين كلٍّ من هذه المعاني.

أهمية دراسة المقاصد.

إن دراسة المقاصد مهمة لعددٍ من الأسباب:

السبب الأول: أن هناك من أغفل دراسة المقاصد فخالف الحكم الشرعي في عددٍ من المسائل لعدم مراعاته للمقصد الشرعي.

مثال ذلك:

١) عندما يوجد إنسانٌ مريضٌ والصوم يؤثر عليه، يأتي من يأتي ولا ينظر إلى مقصد الشريعة وبالتالي يلزمه بالصوم وهو قادرٌ عليه لكنه يؤثر عليه، فبالتالي يكون هناك إعناتٌ على العباد بسبب عدم مراعاة المقصد الشرعي. الشارع قصد أن يبذل العبد الأسباب التي تطيل حياته، ومن ثم يتمكن من عبادة الله عزَّ وجلَّ في مدةٍ أطول، فهذا مقصدٌ شرعيٌّ، فعندما يصوم الإنسان أو يترك التداوي، حينئذٍ يخالف المقصد الشرعي، قد يأتي من يأتي ويقول الصوم خيرٌ، صم، لكن حينئذٍ يفوت مصلحةٌ أكبر وهي بذل السبب لإطالة عمره مما يؤدي إلى تمكنه من أداء عباداتٍ أكثر في وقتٍ أطول، فحينئذٍ غفل عن المقصد الشرعي.

٢) مثال آخر: يأتي من يأتي ويظن أن المشقة مقصودة في العبادة، يقول سأحج ماشياً، فيقال له: المشي ليس مقصوداً للشارع بحد ذاته، وإنما المقصود تحصيل التقوى، وجعل القلب ينتظم معنى العبودية، فهذا المعنى ليس مقصوداً للشارع، مقصود الشارع تحصيل التقوى، بماذا تحصيل التقوى؟ بعبودية الله عزَّ وجلَّ وذكره سبحانه وتفرغ الوقت لطاعة رب العزة والجلال. فمن ثم قد يأتي من يأتي ويخالف الحكم الشرعي ظاناً أن ما فعله هو الحكم الشرعي بسبب عدم مراعاته لمقاصد الشريعة.

السبب الثاني: أن هناك من تفلت من بعض الأحكام بدعوى أنه يراعي مقاصد الشريعة، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى رفع الشريعة بالكلية بدعوى مراعاة المقاصد، والسبب في هذا أن هذا المكلف لم يراعِ الشروط والضوابط المتعلقة بتطبيق المقاصد، فمن ثم طبقها تطبيقاً خاطئاً مخالفاً للطريقة الشرعية.

وأورد لذلك أمثلة:

قال قائل: بأن الناس لا يجتمعون، أو يتمكنون من الاجتماع في الدول الغربية إلا يوم الأحد لكون يوم الجمعة يوم عملٍ، ومن ثم نرى أن تؤدي صلاة الجمعة لتكون في يوم الأحد مراعاةً لمقصد الشرع في جمع الناس، والشريعة من مقاصدها الاجتماع. فنقول حينئذٍ لم يراعِ مقصداً آخر وهو المحافظة على تعاليم الشريعة، فأدى به ذلك إلى مخالفة مقاصد الشرع، ومن ثم نقول لو قدر ذلك لأدى إلى الاختلاف، فإن كل بلدٍ سيختار يوماً مخالفاً لليوم الآخر، الذي تُصلى فيه صلاة الجمعة في البلد الآخر، فيؤدي ذلك إلى اختلاف المسلمين من بلدٍ إلى آخر، بل يؤدي ذلك إلى جعل صاحب الولاية سواءً كان مسلماً أو غير مسلمٍ يتسلط على تغيير أحكام الشرع، فإنه سيجعل بعضهم الإجازة في يوم الأحد، وبعضهم يجعلها يوم الثلاثاء، وبعضهم يجعلها الأربعاء، ومن ثم تتغير أوقات صلاة الجمعة على هذه الدعوى، فنقول مقصد المحافظة على الشريعة من التغيير والتبديل مقصدٌ أعظم، ومن ثم فإنه لا بد من مراعاته.

السبب الثالث: من فوائد تعلم علم المقاصد أنه يجعل الإنسان يعرف أحكام النوازل الجديدة، ويكون عنده تصورٌ ولو مبدئياً بحكم النوازل الجديدة.

وأعطي لذلك مثلاً:

• من المسائل الحادثة في عصرنا مسألة الاستنساخ، والمراد بالاستنساخ أخذ خلية من كائن حيٍّ ووضع إنزيمات الانقسام عليها، بحيث تتشكل على هيئة إنسانٍ أو حيوانٍ كاملٍ، فهل مثل هذا جائزٌ أو لا يجوز، هذه مسألةٌ جديدةٌ نازلةٌ، فنقول من مقاصد الشريعة تقرير نوع القرابة بين الناس.

فعندما نأخذ خليةً من إنسانٍ ونضع عليها إنزيم الانقسام حتى تكون إنسانًا على فرض إمكانية ذلك، فإننا حينئذٍ لا نستطيع أن نميز درجة العلاقة والقرابة بين المستنسخ والمستنسخ منه، هل هو أخوه أو هو ابنه، ومن ثم يقع الناس في حرجٍ، في الميراث كيف نفعل، في القرابة كيف نفعل؟، أبناؤه يجوز لهم أن يتزوجوا أبناؤه باعتبارهم أبناء عمٍّ، أو يكونون أبناء أخٍ لهم، وبالتالي لا يجوز لهم أن يتزوجوا منه، وهكذا.

➤ **السبب الرابع: إعطاء الطمأنينة للاجتهاد الفقهي**، عندما يجتهد الفقيه سواءً كان مفتيًا أو قاضيًا أو مدرسًا فيتوصل إلى حكمٍ فقهيٍّ في المسألة، ويكون ذلك الحكم متوافقًا مع المقاصد الشرعية فهذا يعطيه طمأنينةً لصحة اجتهاده، وأما إذا وجد أن ما توصل إليه باجتهاده يخالف مقاصد الشريعة فهذا يجعله يتوقف، ويزيد البحث في المسألة، ويبحث عن أدلةٍ أخرى لعل ذلك يكون سببًا من أسباب وصوله إلى حكم الله عزَّ وجلَّ في هذه المسألة.

➤ **السبب الخامس: من فوائد معرفة مقاصد الشريعة معرفة أن الله عزَّ وجلَّ قد تفضل علينا بهذه الشريعة**، وبالتالي يكون هذا من أسباب شكرنا لله عزَّ وجلَّ الذي تفضل علينا بأن جعل عندنا شريعةً محققةً للمقاصد.

• هناك بعض الفقهاء يقول بنفي أن يكون هناك مقاصد، ولكن هذه المقاصد في كثيرٍ منها منصوصٌ عليه في الأدلة الشرعية، بل بعضها قد تواترت النصوص بتقريره، مثلاً: كون الشريعة محققةً لمصالح الخلق، هذا مقصدٌ شرعيٌّ، قد دل عليه نصوصٌ كثيرةٌ، وأدلةٌ كثيرةٌ، هكذا كون اجتماع الكلمة من مقاصد الشرع، دل عليه نصوصٌ كثيرةٌ متعددةٌ، وبالتالي فإن هذه المقاصد هي أمرٌ مقصودٌ للشرع، وقد تواترت الأدلة بإثبات كونها من مقاصد الشرع.

• لما يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179]، فيه إشارةٌ إلى ثلاثة مقاصد.

❖ **الأول: التقوى**، مقصدٌ شرعيٌّ.

❖ **الثاني: التعقل**، استعمال العقول، لذا قال: ﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾.

❖ **الثالث: كون الحياة مستقرةً آمنةً** في قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ أي تحيون بسبب وجود هذا القصاص فيأمن بعضكم بعضاً وتستقر نفوسكم.

◀ مميزات وخصائص القواعد أو المقاصد الشرعية.

✅ **الخاصية الأولى: أن هذه المقاصد صادرةٌ من أدلةٍ شرعيةٍ**، من كتاب الله عزَّ وجلَّ، ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه المقاصد أخذت من الوحي، لم تؤخذ من العقول، لم تؤخذ من الاجتهادات، وإنما شأن الفقيه أن يستخرجها ويبين أن هذا المعنى من مقاصد الشريعة، بناءً على قيام الدليل عليه كما سيأتي.

✅ **الخاصية الثانية: أنها ربانيةٌ**، منسوبةٌ إلى الله جلَّ وعلا، لأنها واردةٌ في كتابه وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

✅ **الخاصية الثالثة: أنها عامةٌ لجميع الناس**، في جميع البلدان، في جميع الأزمان، وليست خاصةً بزمانٍ أو بفرسٍ دون فردٍ، وتختلف المقصد في بعض الجزئيات لا يعني انتفاء كونه من مقاصد الشرع، قد يوجد مقصدٌ أعظم منه فيترك المقصد الأقل مراعاةً للمقصد الأعلى، وهكذا.

✅ **الخاصية الرابعة: من مميزات مقاصد الشريعة ومن خصائصها أنها عامةٌ**.

✅ **الخاصية الخامسة: أنها كليةٌ**، ليست خاصةً بجزئيةٍ معينةٍ، وإنما هذه المقاصد كليةٌ تشمل جميع أحكام الشريعة، وليست مقتصرةً على بعض الأحكام دون بعضها الآخر.

✅ **الخاصية السادسة: أنها باقيةٌ**، لا تتبدل، ولا تتغير، ولا تقبل التحوير ولا الاجتهادات في تغييرها وتغيير مراسمها، وبالتالي هذا جعل من مميزات وخصائص مقاصد الشريعة أنها ثابتةٌ، لا يتمكن أحدٌ من إلغائها أحد مقاصدها، وذلك لثبوتها، ما يأتيها فقيهٌ ويقول أنا ألغيت كون المعنى الفلاني من مقاصد الشرع، لأن هذه المقاصد ثابتةٌ لا تقبل التغيير ولا التحوير.

هكذا هذه المقاصد قد جمعت المعاني الكلية التي يُحكم بها على أفعال العباد، فمن أحاط بهذه المقاصد، وتبين له المعاني الكلية التي قصدتها الشريعة، فحينئذٍ يتمكن من الإحاطة بغالب مسائل الفقه، فهي تجمع بين أحكام الأفعال الظاهرة وأحكام الأفعال الباطنة، تشتمل على أحكام الأقوال، وأحكام الأفعال، وأحكام الاعتقادات والنيات، ولذلك من خصائص مقاصد الشريعة، أنها تحكم على مواطن الإنسان، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: **«إن الله لا ينظر إلى صوركم وأشكالكم، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»**.

من فوائد دراسة المقاصد، إحياء القلوب، والتنشيط على العمل، عندما تعرف مقصد الشارع، حينئذٍ هذا سينشطك لأداء الأعمال والواجبات والتوجهات الشرعية، وفي نفس الوقت، يُعرفك بالمعنى الذي قصده الشارع، فتعرف فضل الله عليك، فتشكر الله -عز وجل- على هذه النعمة.

- ✓ **الخاصية السابعة:** أنها تحقق المصالح، وأنها عادلةٌ ليس فيها ظلمٌ لأحدٍ، ولا محاباةٌ لأحدٍ دون أحدٍ، فهذا شيءٌ من خصائص مقاصد الشريعة التي تجعل الإنسان يهتم بهذا العلم.
 - ✓ **الخاصية الثامنة:** أنها منضبطةٌ، معروفة الحدود والمعاليم، ليست محلًا للاجتهادات، كذلك هذه المقاصد متلائمةٌ مع حوائج الناس، وفي نفس الوقت هي متكاملةٌ، وغير متناقضةٍ، لا يوجد بينها تناقضٌ، بل يكمل بعضها بعضاً الآخر.
 - ✓ **الخاصية التاسعة:** مراعاة الحوائج الأساسية للناس، فما يحتاج إليه الناس حاجةً أساسيةً فإنها مكفولةٌ لهم، ومن ذلك مثلاً حاجة الإنسان إلى عبودية الله -عز وجل-، حاجته إلى أكل طعامه، حاجته إلى قضاء وطره، كل هذه يمكن تحقيقها، وإيجادها بوجود المقاصد الشرعية، وبالتالي فمراعاة المقاصد الشرعية، تؤدي إلى الاستقرار، إلى الأمن، إلى الطمأنينة، طمأنينة النفوس، إلى استجلاب الخيرات والمنافع التي ينتفع بها كثيرٌ من الناس.
- بعض الناس يقول: هذه الشريعة فائدتها الابتلاء والاختبار **﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾** [الملة: 2]، فنقول: هذا المعنى أحد المقاصد من تشريع الأحكام، وبالتالي كأنك تقول: للشريعة مقصدٌ، ثم كون هذا المعنى من مقاصد الشرع، لا ينفي كون غيره من المعاني من مقاصد الشرع كذلك، ولذلك فإن كون الابتلاء والاختبار من مقاصد الشرع، لا ينفي كون المعاني الأخرى من مقاصد الشرع في تقرير الأحكام الشرعية.

متى ابتداء علم المقاصد؟

- تقرير كون بعض المعاني من مقاصد الشريعة، ثبت بنزول القرآن، ونزول الوحي على رسولنا -صلى الله عليه وسلم-، ولذلك فنحن نجد عددًا، بل جميع مقاصد الشريعة موجودةً في كتاب الله -سبحانه وتعالى-، وفي الأحاديث النبوية، ما هو منبأ لهذه المقاصد الشرعية، فهي موجودةٌ بوجود الوحي، وقد تقدم منها **﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾** **﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾**، فلما جاء عصر الصحابة وعصر التابعين -رضوان الله عليهم- أصبحوا ينظرون في الأدلة الشرعية، فيستخرجون منها قواعد مقاصدية يبنون عليها أحكامهم الفقهية.
- ثم بعد ذلك ابتداء عصر التأليف، فوجدت كتاباتٍ عند أهل العلم، في فنونٍ شتى، منها ما هو في الفقه، ومنها ما هو في الأصول، ومنها ما هو في الحديث، والناظر في الكتب الفقهية، والكتب الأصولية، يجد هناك إشاراتٍ للمعاني المقاصدية في هذه النصوص التي كتبها العلماء، فحينئذٍ نعرف أن الكلام في المقاصد ليس أمرًا ناشئًا، بل هو من عصر النبوة، من عصر الصحابة، ومن عصر أوائل التدوين، صحيحٌ أنه لا يوجد كتاب في تلك العصور يستقل بالبحث في مقاصد الشريعة، لكنها موجودةٌ ومبثوثةٌ في كتب أهل العلم الفقهية والحديثية والأصولية.
- ولكن لم يُفرد التدوين في هذا العلم في تلك العصور؛ لأنهم يعتبرونه من الأمور المتقررة، وقد يجعلونه مما لا يحتاج إلى تدوين؛ لكونه قد استقر في النفوس وثبت فيها، وإن وجد كتاباتٍ يسيرةً أشارت أو قعدت لاختيار بعض المعاني لتكون مقاصد للشرع المطهر.
- استمر الحال على ذلك، ولم توجد مؤلفاتٍ في هذا العلم، حتى وجد القرن الثامن، أين نبحت عن مقاصد الشريعة في كتب المتقدمين؟ وكيف نصل إلى معرفة مقاصد الشريعة في تلك الكتب؟

- عندنا علمان: علم الفقه، وعلم الأصول، وعندنا أيضًا علم التفسير، وعلم شرح الحديث، في التفسير نجد عددًا من المعاني الكلية التي نص عليها الشرع، وهي مقاصد للشرعية. وكذلك أيضًا في مباحث الفقه نجد أنهم يعللون بمعانٍ كلية، تكون من مقاصد الشرعية، وهناك في كتب الأصول، نجد أنهم يشيرون إلى هذا المبحث في عددٍ من المسائل الأصولية.

❖ **المسألة الأولى:** فيما يتعلق بمسالك العلة، وطرائق تثبيت العلة، والأدلة التي يثبت بها كون الوصف علةً، فإن هذا المبحث يجعل الإنسان يتوصل إلى المقاصد الشرعية الواردة في الكتاب والسنة؛ لأنه قد أخذ دُرْبَةً على معرفة كيف يكون الوصف علةً.

إذن هذا مبحثٌ، كذلك من مباحث تقرير كون الوصف، أو معرفة قواعد المقاصد، مباحث المناسبة، سواءً المناسبة المنصوصة، أو المناسبة المستنبطة، فإن مبحث المناسبة فيه تقارير وتقييدات متعلقة بمقاصد الشرعية.

❖ **المسألة الثانية:** من مواطن بحث مسائل مقاصد الشرعية، عند الكلام عن المصالح، ودليل المصالح المرسلة، فإن فيه إشارةً إلى العديد من المقاصد الكلية التي قصدها الشارع، وبالتالي تكون طريقًا موصلاً لمعرفة هذه المقاصد.

❖ **المسألة الثالثة:** مباحث سد الذرائع، فيه إشارةً إلى أشياء من مقاصد الشرعية، وكذلك أيضًا في مباحث الحكم، هناك ما يتعلق بالتحسين والتقبيح العقلي، وهناك ما يتعلق بتحقيق المصالح بوجود الواجبات، والمندوبات، وفي بعض الأوقات في المباحثات.

هل دَوَّنَ هذا العلم حاليًا في الكتاب الخاص كَفَنٍ، في غير هذه الكتب، يمكن الرجوع إليها؟

- نعم، بعد زوال عصور الأئمة الأوائل، الذين وجد في كتبهم الإشارات إلى المقاصد، حاول بعض الناس أن يكتب كتاباتٍ مستقلةً متعلقةً بتحقيق المقاصد، ومن أشهر هؤلاء:

✅ الإمام العزبن عبد السلام، في كتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، فإنه قد أشار فيه إلى كثيرٍ من المقاصد الشرعية، وبَيَّنَ أحكامها، لأن هذا نموذجٌ للتأليف.

✅ من النماذج أيضًا للتأليف، ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن القيم -رحمهما الله تعالى-، فقد أشار في عددٍ من الكتب، بل خَصَّصَتْ بعض الكتب والمؤلفات والرسائل التي كتبوها للمبحث في موضوع المقاصد، وتقرير بعض المعاني الكلية، التي راعاها الشرع عند تشريع الأحكام.

✅ ما فعله العلامة أبو إسحاق الشاطبي -رحمه الله تعالى-، وهذا الفقيه، وهو من فقهاء علماء المالكية، من أهل القرن الثامن، وقد ألف كتابًا أسماه "الموافقات"، بحث في المجلد الأول: الحكم، وفي الثاني: مباحث المقاصد، وفي الثالث: قواعد الاستنباط، والتعارض والترجيح، وأحكام الاجتهاد، والتقليد.

✅ وفي عصرنا الحاضر، وجد اهتمامٌ بعلم المقاصد، وجد هناك كتاباتٌ متعددةٌ في هذا العلم، وقد أخذ بعضها برسائل علمية، والناظر إلى الجهود المعاصرة في باب المقاصد، وجد أن لها أنواعًا، هناك من سعى إلى تحقيق كتب المقاصد، وهناك من قام بترتيبها وتهذيبها وتكميلها، وهناك من قام باستخراج أحكامٍ فقهية، بناءً على النظر في المقاصد، وكذلك هناك من حاول أن يضع رسائل علميةً في أحد هذه المقاصد، إذن هناك تحقيقٌ، هناك تأليفٌ، وهناك دراسةً جزئيةً من أجزاء المقاصد، وجعلها صلب دراسة الإنسان ومعرفته.

- وكذلك هناك من اعتنى ببيان المقاصد، من أجل حفظ هذه الشرعية، ومن أجل عدم حصول التغيير والتبديل فيها. وكذلك من فوائد معرفة مقاصد الشرعية: معرفة موافقة الأحكام بعضها لبعض، والقدرة على قياس المسائل الجديدة النازلة على المسائل الفقهية المنصوصة التي يقررها أهل العلم.

• يحضرني واقعةٌ وقعت لبعض أصحاب الولاية، أنه جامع في نهار رمضان، فجمع الفقهاء فقال قائلهم كبيرهم في جواب سؤاله: يجب عليك أن تصوم شهرين متتابعين، فلما خرجوا، قالوا له: رحمك الله، إنما يجب عليه عتق رقبة، فإذا لم يجد، انتقل إلى الصيام، قال: الإمام عنده كثيرٌ، الممالك عنده كثيرٌ، لو قررنا له هذا الحكم، لكان سيعتق كل يومٍ، ويجمع في ذلك اليوم، لكنه لم يلتفت إلى الخطاب بالتأيم، وأنه يلحقه إثمٌ وحرَجٌ بسبب إقدامه على هذا الفعل، ولم يلحظ أنه قد

يكون مع اختلافٍ أو مع تقليب هذا الوالي النظر لا يعود إلى أولئك العلماء مرةً أخرى، ولا يثق فيما يصدرونه من فتاوى قد تكون مناقضةً لمقصود الشارع، ولذلك من أعظم فوائد مقاصد الشارع، تعرية الفتاوى الشاذة، التي تخالف المعاني الشرعية، ومن هذا المعنى أمر الله -عزَّ وجلَّ- بالرجوع إلى فقهاء الشريعة، الذين يعرفون مقاصدها، فيتمكنون من استيعاب الأحكام بناءً على معرفتهم بالمقاصد، فإن استيعاب الأحكام الفقهية واحدًا واحدًا، لا يعجز عنه الناس، لكن إذا أحاط بقواعدها ومقاصدها، فإن هذا يؤدي إلى كون الإنسان على ثقةٍ مما يُصدره من فتاوى ونحو ذلك.

ومن الأمور التي ينبغي أن يُتعلق بها، أن يُعرف أن المقاصد تعين الإنسان في معرفة الحكم الشرعي، لكن لا ينبغي بالمتوسط، فضلًا عن المبتدئ أن يجتهد في استخراج مقاصد، ثم بعد ذلك يبني عليها أحكامًا؛ لأن اجتهاده قد يكون خاطئًا. ومن الأمور التي تتعلق بهذا، أن العبد متى عرف مقاصد الشارع، أمن في اجتهاداته -بإذن الله عزَّ وجلَّ- من أن يكون هناك تناقضٌ أو تضادٌ في هذه الاجتهادات.

والفقهاء بالنسبة للنظر في المقاصد، يمكن للإنسان أن يقسمهم ثلاثة أقسام:

✓ **القسم الأول:** من يعرف الجزئيات ويدركها، لكنه لا يعرف الكليات والمقاصد، فمثل هذا في الغالب أنهم أهل تقليد، وليسوا بأهل اجتهادٍ.

✓ **القسم الثاني:** أن يحيط الإنسان بالأمرين معًا، المقاصد والجزئيات، فما تأتيه من مسألةٍ، إلا ويربطها بمقاصدها، ويعرف أحكام جزئياتها، فهذا أعلى من الدرجة الأولى، وقد وقع اختلافٌ في تقرير حكم اجتهاده، والجمهور على أنه يصح له أن يفتي، ويجوز أن يُسأل.

✓ **القسم الثالث:** من العلماء من تناسى الجزئيات والفروع، واستقرت في ذهنه الكليات، مع الأدلة، ففي هذه الحال، يكون الإنسان قد وصل إلى الدرجة العليا في باب الاجتهاد، ومن ثمَّ يتمكن من الحكم على مثل هذه المسائل.

ومن فوائد مقاصد الشريعة ومميزاتها: القدرة على تحقيق مناط الأحكام؛ لأن الأحكام لها أوصافٌ تثبت الحكم بها، كيف نعرف هذه الأوصاف التي هي مناط الحكم؟ بطريقٍ، منها معرفة مقاصد الشريعة.

علم المقاصد، هو علمٌ ضروريٌّ بالنسبة لأهل الاجتهاد والفتوى، ولا يتمكن الإنسان من استخراج فتوى صحيحةٍ، إلا بمعرفة هذا العلم، ولذلك كان تعلم علم المقاصد بالنسبة للفقهاء المجتهدين، هو من فروض الأعيان، وأما بالنسبة لغيرهم، كالعامة والمبتدئين في الدراسة، فهؤلاء لا يحتاجون إلى معرفة المقصد، إلا من أجل تثبيت الإيمان في قلوبهم، ودفعهم وحثهم على امتثال الأمر، فلو وجد هذا المعنى عند من لم يأت إلى الفقهاء، فإنه يكون قد حقق المقصد الشرعي، وبالتالي القسم الثاني، وهم العامة، لا يتعين عليهم معرفة مقاصد الشريعة، بل يكون من أبواب المستحبات، التي يستحب للإنسان أن يدركها.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقصد تحقيق العبودية لله عز وجل.

- فهذا المقصد هو من أعظم المقاصد الشرعية التي يجب على العباد أن يقوموا بمراعاتها، وقد بين الله عز وجل أن بعثة الأنبياء عليهم السلام قد جاءت بتحقيق هذا المقصد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36]، ومن هنا كان أنبياء الله عليهم السلام يدعون أقوامهم لتحقيق هذا المقصد، فكل نبي يقول لقومه ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [فصلت: 14]، في جميع قصص الأنبياء الواردة في كتاب الله عز وجل بل إن خلق الخلق إنما جاء من أجل تحقيق هذا المقصد، ما الدليل؟ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]، ومن هنا فإن أول أمر في القرآن يقرأه الإنسان عند كتاب الله عز وجل هو قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21].
- والناظر في آيات القرآن يجد أنها كلها لتحقيق هذا المقصد،
 - ✓ مرة بإقامة الأدلة على وجوب عبودية الله وحده، وتحريم صرف العبادة لغير الله،
 - ✓ ومرة ببيان قصص الأنبياء الذين جاءوا بالدعوة إلى عبودية الله سبحانه وتعالى،
 - ✓ ومرة ببيان العبادات وبيان صفتها وتقرير أحكامها،
 - ✓ ومرة ببيان ثواب أهل العبادة، وبيان عقوبة من ترك العبادة،
- ولذلك فهذا المقصد العظيم هو من أهم مقاصد الشريعة، وهو الذي بُنى عليه الأحكام الشرعية.
- والعبودية في لغة العرب فيها معنى التذلل والخضوع ولذلك يقال طريقٌ مُعَبَّدٌ، أي مذلٌّ تتمكن السيارات والحيوانات من المشي عليه بسهولة ويسرٍ؛ لأنه قد ذلل الطريق لهم.
- وأما العبادة في الاصطلاح تتضمن خمسة معاني رئيسة، وهناك معاني تابعة.
 - ❖ المعنى الأول: العبودية والتذلل، فإن العبد مطالبٌ به أن يخضع لأمر الله سبحانه وتعالى.
 - ❖ المعنى الثاني: الخشوع والخوف من الله عز وجل، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175]، وكما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 39].
 - ❖ المعنى الثالث: الرجاء، بحيث يكون قلب الإنسان معلقاً بفضل الله، يؤمل في خيره وبره، يؤمل في ثوابه سبحانه وتعالى، وقد وصف الله عز وجل الأنبياء بأنهم يدعون الله خوفاً وطمعاً، الطمع هذا هو الرجاء، ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: 56].
 - ❖ المعنى الرابع: المحبة، فإن من معاني العبودية التي تستكمل بها هو المحبة، ولذا قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: 165]، وقال عن المؤمنين ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54].
 - ❖ المعنى الخامس: يتعلق باستشعار مراقبة رب العزة والجلال.

- فهذه المعاني تستكمل معاني العبودية، فمن وُجدت عنده، فقد وُجدت عنده العبودية ، وبعض الناس قد توجد في بعض أعمالهم بعض هذه المعاني دون الجميع، مثلاً قد يؤدي حقوق الآخرين خوفاً من الله، لا رجاءً لفضله، ولا خضوعاً لأمره، وهكذا قد يقوم ببعض الصدقات رجاءً في وعد الله عز وجل، ومن ثم فإن الإنسان ينبغي به أن يستكمل هذه المعاني.
- هناك من المعنى الخامس أيضاً معنى الإخلاص، الذي يراد به أن يؤدي العبد العمل طلباً لرضا الله وأملاً في الأجر الأخروي، فكثير من الناس قد يخطئ في مفهوم الإخلاص، ويظن أن المراد بالإخلاص إتقان العمل، وأداؤه على أحسن وجوهه، وهذا أثر من أثر الإخلاص، وإنما الإخلاص الحقيقي هو في كونك تؤدي العمل لله وحده تريد بذلك آخرتك.
- تحقيق العبودية هو مقصد من مقاصد الشرع، وتحقيق العبودية يجري مع العبد في كل حياته، وكما تقدم أن هناك معاني تابعة تتضمنها العبودية مثل الشكر، مثل الصبر، فشكر الله عز وجل يتضمن معنى العبودية، وهكذا أيضاً معنى الصبر فإنك عندما ترضى بقضاء الله وقدره ترضى بأمر الله الكوني، وأمره الشرعي، فحينئذ تكون صابراً محتسباً، ومن ثم هذا يؤدي إلى تكميل معنى العبودية.
- فهذه المعاني القلبية كلها تتضمنها معنى العبودية، هذه المعاني القلبية تنتج أعمالاً بدنية وأعمالاً قلبية، وأعمالاً لسانية، يؤديها الإنسان يتقرب بها إلى الله عز وجل ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضع وستون أو سبعون شعباً، أعلاها قول لا إله إلا الله» قول، «وأدناها إمطة الأذى عن الطريق» عمل، «والحياء شعب من شعب الإيمان» هذا من أعمال القلوب.
- إذا تقرر هذا المعنى فإن العبادة لها شرطان، لابد أن يكونا موجودين فيها، الأمور الخمسة السابقة هذه أركان داخل العبادة، وهذه شروط لا تصح العبادة إلا بوجودها.
- ✓ **الشرط الأول:** أن تكون العبادة لله وحده، لا تؤدي العبادة لغير الله، ولا يراد بها غير وجه الله سبحانه وتعالى، فإن من أدى عبادة لغير الله كانت تلك العبادة شركاً، قد تكون شركاً أكبر وقد تكون شركاً أصغر، **ما الفرق بينهما؟ من فعل العبادة عبادةً وقربى لغير الله كانت شركاً أكبر، لأنه عبد غير الله، ومن أدى العبادة لغير الله على جهة الرياء والسمعة لا على جهة العبودية له، فهذا شرك أصغر، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر».**
- وحينئذ ينبغي بنا أن نتدارس هذا الشرك، وأن نعلم أحكامه، وأن نعرف أقسامه، من أجل أن نتفاداه، ولا يقولن قائل الناس عندهم عقول، وأصبحوا يعرفون أن المخلوقات لا تنفع ولا تضر، وأن النافع الضار هو الله، فإن الأوائل عندهم من الاهتمام وعندهم من العقل ما هو كثير، ومع ذلك لم يعصمهم من الوقوع في الشرك، وإذا كان أنبياء الله الذين لهم المكانة العليا والمنزلة الرفيعة يخافون على أنفسهم وعلى من معهم وعلى ذريتهم من الشرك، كيف لا نخافه على أنفسنا، قد قال إبراهيم عليه السلام ﴿وَاجْتَنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: 35].
- ولذلك فهذا المقصد العظيم وهو مقصد العبودية لله وإفراده بالعبودية، يجعلنا نسد الطرق المؤدية لصرف العبادات لغير الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك مثلاً تعظيم ما يمكن أن يُعبد على العصور وعلى مدى الأزمان الآتية، ولا يتصور الإنسان أن العبودية مجرد اعتقاد الضر والنفع، بل إذا صرفت شيئاً من الأعمال توجد فيه الأمور الخمسة السابقة فحينئذ يقال لك بأنك عبدت غير الله، وأنتك أشركت، مثال ذلك: في بعض البلدان يتدللون بالمشي على ركبهم ليصلوا إلى من يريدون، يخافونه، ويرجونه، ويحبونه، ويخضعون ويدلون له، ويخلصون له، فنقول هذه عبودية لغير الله سبحانه وتعالى تكون من أنواع الشرك الداخلة في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]. وأضرب لذلك أمثلة:
- يأتينا بعض الناس ويعبد أو يصلي أو يسجد لبعض المخلوقات، لماذا؟ قال هذا منزلته عالية عند الله، تعتقد أنه ينفع أو يضر قال لا لكنه يقربني لله، نقول هذا عبودية لغير الله، فإنه قد أشرك في توحيد الألوهية. ولذا قال الله عز وجل على لسان أولئك المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ﴾ [الزمر: 3]، وهم يؤمنون بوجود الله، ويؤمنون أن الله هو

النافع الضار، ويؤمنون أنه هو المتصرف في الكون، ويؤمنون أنه هو الذي يرزقهم، ومع ذلك يتوجهون إلى هذه الأصنام بعبادات من جنس دعائهم أو السجود لهم ليقربوهم إلى الله، فكان هذا من أسباب الحكم عليهم بأنهم من أهل الشرك، ولذا قال الله عز وجل في هذه الآية: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: 3]، فما كان خالصاً لله فيقبله الله، وما كان من العبادات يصرف منه شيء لغير الله عز وجل فإن الله لا يقبله، ولذلك قال الله عز وجل في الحديث القدسي: «أَنَا أَغْنِي الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتَهُ وَشُرَكَاهُ»، فيه نصوص كثيرة تدل على هذا المعنى.

وأضرب لذلك مثلاً: عبودية الدعاء، هذه يجب أن تكون لله عز وجل، فالدعاء عبادة، لأنه يتضمن المعاني الخمسة، فيه خضوع، وفيه رجاء أن يجاب الدعاء، وفيه خوف، وفيه استشعار لمراقبة رب العزة والجلال، وفيه أيضاً دلالة على محبة الداعي لمن يدعوه.

فالدعاء عبادة، ولذلك لا بد أن تكون العبادة لله سبحانه وتعالى، ولا يجوز صرفها لغيره عز وجل ، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60]، فجعل الدعاء جزءاً من أجزاء العبادة.

وبين عز وجل أن الدعاء حق خالص له ، فقال: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: 18]، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: 117]، وكما قال تعالى مبيناً أن الداعين يتبرأ منهم يوم القيامة من قبل المدعوين ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ * وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: 5، 6].

فحينئذ نقول الدعاء عبادة، كما ورد في الحديث، ومن ثم لا بد أن يكون الدعاء لله وحده ، ولا يجوز أن يصرف لغير الله كائنًا من كان، ولو كان من الأنبياء، أو الملائكة، أو الأولياء، أو الصالحين، أو الأشجار، أو الأحجار، أو الأصنام، لا فرق، لأن فيه صرف عبادة لغير الله عز وجل .

ومن هنا فسر النبي صلى الله عليه وسلم حق الله على العباد بأن يعبدوه لا يشركوا به شيئاً، وأخبر بأن من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ومات على ذلك كان من أهل الجنة، ومن فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين هديه وهدي المشركين في الحج، فكانوا يقولون لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك، إلا شريكاً تملكه وما ملك، فهم يقرؤون بوجود الله، ويقرؤون أن أصل التلبية له، ويقرؤون أن هذه المعبودات التي تعبد من دون الله أنها مملوكةٌ مربوبةٌ لله، لكنهم يصرفون لها شيئاً من العبودية، ومنها التلبية، فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء بتلبية التوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، فافرد الله بالتلبية، ولم يجعل له شريكاً في تلبيته.

✓ **الشرط الثاني:** من شروط العبادة أن تكون على طريقة النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى هديه، فإن الله عز وجل قد جعل هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم هو المعرف للعباد لطريق عبوديتهم لله عز وجل ، فبعثه الله ليعرف الناس كيف يعبدون الله.

ومن هنا أمر الله عز وجل المؤمنين ألا يخترعوا عبادات جديدةً من عند أنفسهم، بل يكونون في العبادة تابعين لهذا النبي الكريم، ولذا قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: 158]، وقال عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]، وقال تعالى عائباً على من سار في عبوديته على غير هذه الطريقة ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21].

وجاء في عددٍ من الأحاديث التأكيد على هذا المعنى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، أي مردودٌ غير مقبولٍ عند الله عز وجل .

ومن هذا المنطلق نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البدع، وقال: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، وأمرنا بالافتداء بسنته والسير على طريقته، فالنجاة هي في التزام هدي النبي صلى الله عليه وسلم، وكل عبادة جديدة ليس على طريقة النبي صلى الله عليه وسلم وهديه، فيقال لها بدعة.

- هل البدع منها ما هو محمودٌ ومنها ما هو مذمومٌ؟ وهل منها ما هو حسنٌ، ومنها ما هو قبيحٌ؟
نقول الفصيل في هذا الرجوع إلى النصوص ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل بدعة ضلالة» ، كل أداة من أدوات العموم، لم يفرق بين بدعةٍ وأخرى، فمن جاءنا بالتقسيم وقال بأنها تنقسم خمسة أقسام، قلنا يا أخي ما هذا؟ يخالف قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل بدعة ضلالة» ، قال: عندي أعمالٌ مبتدعةٌ مخترعةٌ جديدةٌ لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فنقول هذه الأعمال على نوعين: إما أن تكون من العادات، وليست من العبادات، فهذا أمرٌ عاديٌّ، ونحن نتكلم عن العبادات، لأن البدعة لا تكون إلا فيما يقصد به التعبد لله، أما ما يفعله الناس بأمورٍ دنيويةٍ أو لغير أمر العبادات، فهذا لا يدخل عندنا في باب البدع.
- والشيء الثاني ما يكون وسيلةً إلى عبادةٍ، فهذا ليس مقصودًا لذاته، بالتالي ليس عبادةً مستقلةً يقال عنه بدعةٌ، قال أنا أروح للمسجد بالسيارة، والسيارة لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، نقول هذا وسيلةٌ، الذهاب بالسيارة ليس مقصودًا بذاته، المقصود الصلاة بالمسجد، الصلاة بالمسجد أمرٌ مشروعٌ من عهد النبوة. جاءنا واحدٌ وقال البناء العلمي والأكاديمية الإسلامية هذه من البدع لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فنقول له هذه وسيلةٌ لأن المقصود تعلُّم العلم وتعليمه، الوارد في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» ، «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع».
- ومن ثم فهذه وسيلةٌ لتحقيق الحكم الشرعي أو المقصد الشرعي، ومن ثم لا يحكم عليها بحكم لذاتها، لأنها مرةً قد تستعمل في شرٍّ، ومرةً قد تستعمل في خيرٍ، وبالتالي ليست مقصودةً لذاتها.
- فإن قال قائلٌ: ورد عن عمر أنه قال: "نعمت البدعة هذه" فنقول على فرض أنه يريد هذه البدعة التي تقصدون، نترك كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسير على كلام غيره، ثم هو يريد بهذا المعنى اللغوي، لأن الناس في زمن النبوة كانوا يصلون التراويح في المسجد الواحد جماعاتٍ، هنا جماعةٌ، وهنا جماعةٌ، وهناك جماعةٌ، وكل جماعةٍ وحدها، فخمسة جماعاتٍ ست جماعاتٍ في المسجد، وكل منهم يقرأ، فرأى عمر أن يجمعهم على إمامٍ واحدٍ، إذن صلاة التراويح موجودةٌ في وقت النبوة، وأداءها جماعة كان موجودا في وقت النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنهم لا يجتمعون على إمامٍ واحدٍ، يصلي الرجل ويصلي بصلاته الخمسة، وبصلاته الستة، بحسب أعدادهم، فأمرهم عمر أن يجتمعوا على إمامٍ واحدٍ، فليس هنا صلاةٌ جديدةٌ، ولا جماعةٌ جديدةٌ، وإنما فيه اجتماع الجماعات، وبالتالي فليست بدعةً بالمعنى الاصطلاحي الشرعي، وإن كانت قد تكون طريقةً جديدةً لكونها ليست هي المعهودة في عهد النبوة وإنما المعهود تفرقهم بجماعاتٍ فجمعهم على إمامٍ واحدٍ.
- إذا تقرر هذا فإن العبادة لابد أن تكون موافقةً للشرع في عددٍ من الأمور:
 - الأمر الأول: أصل العبادة لابد أن يكون مشروعًا، من جاءنا بعباداتٍ جديدةٍ ليست معروفةً ولم تأت بها الشريعة، نقول: هذه من البدع، ومن أمثلة ذلك عبودية الله -عزَّ وجلَّ- بالرقص، نقول: لم يأت الشرع بهذه العبادة، لا يوجد في الشرع عبودية بالرقص، أو ضرب الطبول، نقول: هذا مخالفٌ، ويدخل فيه حديث: «كل بدعة ضلالة».
 - الأمر الثاني: الموافقة للشريعة في كيفية العبادة، لو جاءنا إنسانٌ، وصلى صلاة الظهر خمس ركعاتٍ، ست ركعاتٍ، فنقول له: خلاف الهدي النبوي، قال: أنا زدْتُ في العبادة، أتيتُ بزيادةٍ، والزيادة المفروض أن تُقبل، فنقول له: لابد من موافقة النبي -صلى الله عليه وسلم- في كيفية العبادة.
 - لو جاءنا إنسانٌ وصلى صلاةً، وقدم السجود على الركوع، وقال: السجود أقرب ما يكون العبد من ربه، فأقدمه على الركوع، فنقول: هذا بدعةٌ، خالف صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- في الكيفية، فقد كان يقدم الركوع على السجود، ويكون هذا الفعل فعلًا مبتدعًا، غير مقبولٍ عند الله -عزَّ وجلَّ-.
 - الأمر الثالث: لابد أن تكون العبادة موافقةً في عددها، لو جاءنا إنسانٌ، وقال: أنا أريد أن أصوم رمضان خمسةً وثلاثين يومًا، نقول: لا يُقبل هذا، لم لا يُقبل؟ نقول: خلاف الهدي النبوي الكريم في هذه العبادة من جهة العدد.

لو جاءنا إنسانٌ وتوضأ، فزاد في الوضوء أربع مراتٍ، خمس مراتٍ، نقول: خالفتَ هدي النبي -صلى الله عليه وسلم- وبالتالي يكون مردوداً، والفرق بين ما كانت البدعة فيه في العدد، وما يكون في الصفة، أن ما يكون في الصفة يكون مبطلًا لأصل العمل، بخلاف العدد، فإنه متى كان منفصلاً مستقلاً فإنه لا يبطل أصل العمل.

➤ **الأمر الرابع: الموافقة في مكان العبادة.** فإذا شُرعت العبادة في مكانٍ، فلا يجوز أن نعبد الله في مكانٍ آخر بنفس تلك العبادة، مثال ذلك: الطواف بالبيت، عبودية الطواف شُرعت عند البيت الحرام، كما قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29]، العتيق يعني القديم، لو جاءنا إنسانٌ وقال: الطواف مشروعٌ، وبالتالي أنا أريد أن أطوف بالمسجد النبوي، نقول: بدعةٌ، ما يجوز، لماذا؟ أليس الطواف مشروعاً في دين الإسلام؟ قلنا: لكنك وإن وافقته في أصل الطواف، إلا أنك خالفته في مكان العبادة.

➤ **الأمر الخامس: الموافقة في زمان العبادة.** فإن جاءت الشريعة بعبادةٍ في زمانٍ، فحينئذٍ لابد أن نوافق الشرع في ذلك الزمن.

مثال ذلك: **الأضحية متى تُشرع؟** يوم عيد الأضحى، وأيام التشريق، لو جاءنا إنسانٌ وقال: أنا أريد أن أذبح ذبيحةً في شهر ربيع، أضحيةً، قلنا له: الأضحية في شهر ذي الحجة، قال: عبادة خيرٍ، فنقول: لا، هذه عبادة شرٍّ، ليست عبادة خيرٍ، ما دُمَّت تنوي أنها أضحيةٌ، وتجعل هذا الوقت موسماً للأضحية، فحينئذٍ لا يجوز لك ذلك. ومن هذا ما ورد عن بعض العرب أنهم يجعلون ذبيحةً في شهر رجب، يسمونها العتيرة، فلما جاء الشرع نهي عنها، العتيرة ما هي؟ أضحيةٌ أو ذبيحةٌ في شهر رجب، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «**لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ**»، ما الفَرَع؟ كانوا في الزمان السابق يذبحون أول نتاج البهيمة، ويسمى الفَرَع، أما العتيرة فهي الذبيحة التي تُذبح في شهر رجب، فنهي عن ذلك، لماذا؟ لأنه مخالفٌ لهدي نبي الله -صلى الله عليه وسلم.

• هناك أشياء تجعل الناس يتعدون عن تحقيق عبودية الله -عزَّ وجلَّ-، ولذلك جاءت الشريعة بالنهي عن هذه الأمور.

➤ **أولاً: اتباع الهوى.** فإن اتباع الإنسان لرغباته وشهواته، يجعله يتعد عن تحقيق هذا المقصد العظيم، مقصد العبودية لله -سبحانه وتعالى-، ولذا قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: 26]، وقال -عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجاثية: 23]، عاب عليه أنه اتخذ الهوى إلهاً.

• **هل هناك فرقٌ بين هذين المعنيين؟** اتخاذ الهوى إلهاً، واتباع الهوى؟ بعض أهل العلم قال: اتباع الهوى، ترك الشرع، وترك العبودية لله، مجاراةً للهوى، وأما الآخر، فقال بأن تكون عباداته على وفق ما تهواه نفسه، لا على وفق ما أمر الله -عزَّ وجلَّ- به.

• وهنا شيءٌ، وهو أن بعض الناس قد يوافق هواه ما جاءت به الشريعة، وقد ورد هناك خبرٌ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لَا يُؤْمَنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**»، لكن هذا الحديث ضعيف الإسناد جداً، لم يثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبالتالي لا يصح التعويل عليه.

• لكن هناك من يكون هواه موافقاً للأمر، وهناك من يكون هواه مخالفاً للأمر، فالناس عندنا ثلاثة منازل:

○ **المنزلة الأولى:** من خالف هواه الشرع، فعمل بالهوى وترك الشرع، فهذا ضالٌّ، عاصٍ لله -عزَّ وجلَّ.

○ **المنزلة الثانية:** من توافَق هواه مع أمر الشارع، فعمله، فهذا يكون مأجوراً مثاباً.

○ **المنزلة الثالثة:** من كان هواه مخالفاً للشرع، ومع ذلك سار على مقتضى الشرع، وترك هوى نفسه، فهذا بأعلى

المنازل، لماذا؟ لأنه وجد عنده الداعي لترك الطاعة، ومع ذلك لم يستجب له، واستجاب لأمر الله -عزَّ وجلَّ.

• وهذه قاعدةٌ، أنه إذا ضعف الوازع أو الطبع الداعي إلى الفعل، أوكل الناس إلى ما في فطرهم، وما في رغباتهم، بخلاف ما إذا قويت الرغبة، ومن هنا تجد أن الأمور المطلوبة الشرعية التي توافَق هوى الناس، وتطلعاتهم، لا يشدد على الأمر فيها، مثلاً قضية الطهارة، تتوافق مع النفوس، ولذلك لم يشدد فيها، ولم يضع فيها عقوبةً، ولم يضع فيها تعزيراً ولا تشديداً، لأنها

تتوافق مع رغبات النفوس، بخلاف مثلاً فعل الفواحش، فإنه قد قُدرت فيه العقوبات، لأن الداعي لها موجودٌ في نوازع النفوس، وهوى النفوس تستجلبهم لفعل تلك الأعمال، وبالتالي جاءت العقوبات لهم لتردعهم عن اتباع أهوائهم بفعل هذه المنكرات.

- ومن هنا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم»، ذكر منهم: «أشيمط زانٍ»، الأشيمط هو كبير السن، فإن كبير السن، يضعف الداعي عنده، فإذا كبر سنه، ضعف ووجد عنده من الرغبة في الآخرة وتذكرها، ما لا يوجد عند صغير السن، فإذا كان مع ذلك يزني، فكان الداعي للمعصية قليلاً، ومع ذلك يفعل المعصية، ويتبع هواه، فحينئذٍ كانت عقوبته أشد.
- قال: «وعائلٌ مستكبرٌ»، لأن طبيعة العائل أن يتذلل للناس، وأن يخضع لهم، فإذا كان عائلاً ومع ذلك يتكبر، استحق عقوبة أكثر.

• وملكٌ كذابٌ، فإن الملوك لا يحتاجون إلى الكذب، ولذلك كانت عقوبتهم في الكذب أشد من عقوبة غيرهم.

← **ثانياً:** كذلك لما جاء الشرع بالتأكيد في مسألة تقليد الآباء والأجداد في ترك مقتضى العبودية لرب العزة والجلال،

ولذا عاب الله على الذين يسرون على طريقة آبائهم وأجدادهم، من غير النظر في مقتضى الأدلة التي تجعل الناس

يحققون المقصود من خلقهم، ألا وهو عبودية الله -عز وجل-، ولذلك قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ

اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170].

- وانظر في يوم القيامة ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ * رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنِّمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 68]، فيه تذكير بهذا المعنى.

• وانظر في قول الله -تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ

يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ * إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا

وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: 165، 166]، فهنا عاب عليهم لكونهم في الدنيا قد اتبعوا كبراءهم وسادتهم

وآباءهم وأجدادهم في ترك مقتضى العبودية لله -سبحانه وتعالى.

← **ثالثاً:** الاستجابة للولاية الظالمة الكافرة التي تجعل الناس يبتعدون عن الله وصفاته عن شرعه، ولذا قال النبي -

صلى الله عليه وسلم: «إنما الطاعة بالمعروف» فإنه وإن جاءت الشريعة بالسمع والطاعة لأصحاب الولاية، لكنهم

إذا أمروا بترك عبودية الله -عز وجل- فإنهم لا يطاعون في ذلك الجانب؛ لذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «على

المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية»، وقال: «إنما الطاعة في المعروف».

- إذا تقرر هذا فإن باب العبودية ليس مقتصرًا في بابٍ دون بابٍ، العبودية ومقصد العبودية يشمل جميع أبواب الحياة بلا

استثناء، فمن أراد أن يحصره في جانبٍ من جوانب الحياة فقد أخطأ، وقد خالف شرع رب العزة والجلال، ولذا قال الله -

تعالى: ﴿قُلْ إِن صَّلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام:

163]، ومن هنا فباب العبودية مستكملٌ لجميع أجزاء الحياة، سواءً كان في العبادات، الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج،

اعتكاف، جهاد، أو كان في أبواب المعاملات، من الضوابط للمعاملات، لابد السير معها والالتزام معها، الربا لا يجوز، القمار لا

يجوز، الغش والتدليس لا يجوز، وكذلك في أبواب الأنكحة، هناك ضوابط شرعية في هذا الباب لابد من التزامها، وهكذا في

باب الحدود، في باب العقوبات، في باب الجنائيات، في أبواب القضاء، لابد من التزام أحكام الشريعة في جميع مناحي الحياة.

← **الأعمال على نوعين:**

- **النوع الأول:** ما يتمحور أن يكون عبادةً مثل الصلاة والحج، فهذه لابد أن ننوي بها أنها لله لينيلنا الآخرة، نقصد بها

أن تكون لله لننال الأجر الأخروي، والناس فيها على ثلاثة أصناف: منهم من يفعلها لله لينال الآخرة، وهذا المأجور

المثاب الموحّد، ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ﴾ [الرعد: 36] وآخر سورة الكف ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ

يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف: 110] أي يعبد الله

عبوديةً صالحةً تكون لله وحده، وتكون على وفق ما جاء به النبي -صلى الله عليه وسلم- ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110]، قال -تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: 19].

■ **النوع الثاني:** من عمل هذه العبادة لله لينال الدنيا، فليس له إلا الدنيا، كما قال -عز وجل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: 18]، قال: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَبَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: 15، 16]، لماذا بطل؟ لأنهم لم يريدوا إلا الدنيا، فلما جاءوا إلى الآخرة لم يجدوا أجرًا، لأنهم لم يقصدوا الآخرة، قد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

■ **النوع الثالث:** فهو من أدى هذه العبادات لمقصدٍ دنيويٍّ، فهذا شركٌ، إن كان قصد به العبودية لغير الله فهو شركٌ أكبر، وإن كان لم يقصد به العبودية وإنما قصد تحقيق أمرٍ دنيويٍّ ومكاسب تهواها النفس، فهذا شركٌ أصغر ، تعلّم العلم ليماري به السفهاء، أو ليجاري به الفقهاء، فنقول: هذا العمل لم يخلص لله -عز وجل-، وبالتالي لم يقبل منه «ومن هاجر لامرأةٍ ينكحها أو دنيا يصيها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» ليس كمثل القسم الأول الذي هاجر إلى الله ورسوله، فكانت هجرته إلى الله ورسوله.

بينما هناك أعمال قسمٍ آخر لا تتمحض أن تكون عبادةً، مثل الأخلاق الفاضلة، مثل الصدقة، مثل أيضًا ما يتعلق ببر الوالدين، مثل سداد الديون، فهذه الأعمال من نوى أنها لله وسيلةً لطاعةٍ من الطاعات، كان مأجورًا، أو لتحقيق أمرٍ شرعيٍّ، الله أمرك بوفاء الديون، تؤديه وفاءً تكون مأجورًا، الله أمر ببر والديك وبالنفقة على أبنائك، فأنت تفعله امتثالًا للأمر، فتكون مأجورًا، أما من فعلها للدنيا، فحينئذٍ ليس عليه وزرٌ ولكن ليس له أجرٌ، لأنه لم يقصد الأجر الأخروي، ويتمكن الإنسان من قلب جميع أعماله لتكون محققةً لهذا المعنى، فيقصد بنومه التقوي على طاعته، ويقصد بأكله تقويةً بدنه على عبودية الله -سبحانه وتعالى-، فيكون مأجورًا مثابًا على كل لحظةٍ يؤديها في هذه الأعمال.

■ **إذن من خلال ما سبق عرفنا أن من أعظم مقاصد الشريعة إقامة العبودية لله -عز وجل-، وأنها هي التي من أجلها أرسل الرسل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 25] أي وحدوني بهذه العبادة ولا تصرفوها لأحدٍ سواي، وحينئذٍ نعلم أن هذا المقصد يجب علينا أن نسعى لتحقيقه في أنفسنا، في دعوتنا ندعو الناس عبوديةً لله -عز وجل- لا ليكون لنا مكانةً، ولا لننال ملكًا، ولا ليكون منزلَةً، ولا لمقاصد ومكاسب سياسيةٍ، وإنما ندعو إلى الله لتصلح آخرتنا، لا لرفعة شأننا في الدنيا وإنما ليرضى الله -عز وجل- عنا، ونحصل على الأجر الأخروي فترتفع درجاتنا في جنات الخلد يوم القيامة.**

■ **وإن كانت هناك مصالح دنيويةٌ تحصل بتحقيق الشريعة لكنها ليست مقصدًا لنا، تأتي على جهة التبع، ففرق بين ما نقصد وبين ما يأتي من آثارٍ لتحقيق مقتضى العبودية في الدنيا، «تلك عاجل بشرى المؤمن»** كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- عندما سأل عن الثناء، إذن اتضح لنا هذه المقصد العظيم وهو من أعظم مقاصد الشريعة، ألا وهو تحقيق العبودية لله -سبحانه وتعالى- فيكون الله المعبود وحده دون من سواه، وهذا هو معنى كلمة التوحيد التي يدخل بها الإنسان في دين الإسلام، لا إله إلا الله، أي لا معبود بحقٍ إلا الله -عز وجل-، وحينئذٍ نعلم أنه ليس المراد بهذه الكلمة لا رازق، أو لا موجود، كل هذه معاني خطأ، فإن إله في لغة العرب معناها معبودٌ، تأله أي عبده، وبالتالي نعرف معنى هذه الكلمة، ومثله قوله -عز وجل- أو ما جاء في النصوص بأن الله -عز وجل- هو الإله في الأرض وفي السماء، أي هو المعبود في الأرض وفي السماء.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

← جلب المصالح ودرء المفسد.

- فإن من المعاني العظيمة الكلية والغايات الكبيرة التي وردت بها هذه الشريعة المباركة، جلب المصالح للخلق ودرء المفسد عنهم.
- وهذه القاعدة قد دل عليها أدلة شرعية كثيرة، من ذلك
 - (١) قول الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، فحصر هذه الرسالة المباركة في كونها رحمة للعالمين، ومن مقتضى كونها رحمةً أن تجلب المصالح وأن تدرأ المفسد.
 - (٢) قول الله جلَّ وعلا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]. فإتمام النعمة بهذه الشريعة يقتضي أن تجلب الخير والمصلحة للعباد في دنياهم وفي آخرتهم.
 - (٣) قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 6].
 - (٤) قول الله جلَّ وعلا: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: 4]، والآية التي بعدها ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: 5]، ومثلها آية الأعراف في وصف النبي صلى الله عليه وسلم حينما وصفه ربه بأنه يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث.
 - (٥) قوله جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: 172]، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: 51]، فمن مقتضى إباحته الطيبات لهم نستنتج أن الله جلَّ وعلا أراد الخير وأراد تحقيق مصالح العباد بهذه الشريعة المباركة.
 - (٦) ويدل على هذه القاعدة العديد من النصوص الشرعية، التي فيها تعليلٌ للأحكام بما يحقق مصالح العباد، من مثل قوله جلَّ وعلا: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 179].
 - (٧) ويدل على هذا المقصد العظيم استقراء أحكام الشريعة، فإن الناظر في أحكام الشريعة يجد أنها تحقق مصالح العباد.
- ويتعلق بهذا قاعدة وهي: "هل الأصل في الأحكام الشرعية أنها معللة أو أنها تعبدية؟" وقد حُكي خلافٌ كثيرٌ في هذا ولكن الناظر عند كلام الفقهاء في النواحي التطبيقية، يجد أنهم شبه يتفقون على أن الأحكام الشرعية معللة، وأن هذه الأحكام مربوطة بمعاني وأصاف تجعل الفقهاء يقيسون عليها ويلحقون بها مثيلاتها.
- هكذا قد يقول قائل: نجد في بعض المسائل ما لا تتحقق معه المصلحة، وقد يُمثلون له بأن الشريعة منعت من التجارة من المحرمات مع أن التجارة فيها، تحقق مصالح، فيقال: هنا قاعدةٌ أخرى وهي أن الفعل متى كان فيه جانب مصلحة وجانب مفسدة، روعي فيه الجانب الأعظم، فالشريعة تراعي الجانب الأعظم، فالتجارة بالمخدرات أو المحرمات فيها مفسد كبير أعظم من المنافع والمصالح التي يتوهم أنها تحصل بمثل هذا الفعل.
- ولذلك لا يصح الاعتراض على هذه القاعدة المقاصدية بكون الشرع قصد جلب المصالح في مثل هذه الفروع: لأنها وإن لم تراعى ما يظن أنه مصلحة إلا أن ذلك لوجود ما هو معارضٌ من المفسد التي هي أكبر.
- وهكذا قد يكون في المسألة قاعدتان تتنازع هذه المسألة، وبالتالي تلحق بالقاعدة التي تكون أقرب إليها، ومن ثم لا يظن أن المصلحة لم تتحقق هنا، فضلاً عن أنه قد يظن وجود مصلحة في بعض المسائل ولا يكون الأمر كذلك.

- لأن بعض الناس قد يظن أن ما تهواه نفسه، وما ترغبه يكون هو المصلحة، وهذا ليس صحيحاً، فليست المصالح تابعة لأهواء النفوس، وإنما المصالح أمورٌ حقيقيةٌ واقعيةٌ تتصف بها الأفعال والأشياء وليست مرتبطةً برغبات النفوس وأهوائهم. ولذلك قال جلّ وعلا: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 216].
- وقال جلّ وعلا: ﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيجعلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ [النساء: 19].
- قد يدخل في هذا الباب من لا يحسن تقدير المصالح والمفاسد، فيظن أن الشريعة جاءت بنفي إحدى المصالح ويكون ذلك الفعل مفسدةً محضةً؛ لأنه لم يُنظر بنظرته الحقيقية.
- وأعطيكم تمثيلاً تأصيلياً لهذه المسألة،
- ✓ في مراتٍ يأتي من لا يعرف الأحكام الشرعية ولا الظروف التي تحيط بالحكم الشرعي، ومن ثمّ يظن أن الحكم الشرعي ضد تحقيق المصلحة، ولا يكون الأمر كذلك، مثال ذلك: مثلاً إذا وجد أن في بعض الدول تُعطى المرأة المطلقة نصف ما عند بيت الزوجية، فيظن أن المصلحة تتحقق بهذا الأمر، ويغفل عن أن الشريعة جعلت نظاماً متكاملًا يخالف النظام الذي يقرر هذا الحكم، فإن الشريعة لا تجعل ذمة الزوجين واحدةً، بل تجعل ذمة الزوج مستقلةً، وذمة الزوجة مستقلةً، ثم تجعل النفقة في البيت على الزوج دون الزوجة، ولو كانت الزوجة غنيةً وكان الزوج فقيراً فإن النفقة واجبةٌ على الزوج وليست واجبةً على الزوجة.
- ✓ قد يأتينا من يظن أن إعطاء الأخ أو الابن ضعف ما تعطى البنت والأخت ليس مصلحةً، وليس عدلاً، ويغفل عن أن الشريعة قد جاءت ببناءٍ متكاملٍ يتناسب مع هذا الحكم، وذلك أن المرأة لا يُنَاط بها من الواجبات تجاه نفسها وتجاه بيتها وتجاه أبنائها ما يجب على الرجل، فالمرأة لا تُطالب بنفقة بيتها الزوجي، ولا تُطالب بالنفقة على أبنائها، ولا تُطالب حتى بالنفقة على نفسها ولو كانت غنيةً، بخلاف الزوج، فإنه يُطالب بكل ذلك، ولذلك ناسب أن يُعطى من الميراث هذا المقدار.
- ✓ وهكذا في أحكامٍ شرعيةٍ متعددةٍ، كذلك في مراتٍ قد يظن أن المصلحة في فعلٍ، والشريعة لم تأت به، وسبب عدم إتيان الشريعة بتقرير ذلك الحكم الذي يظن أنه مصلحةٌ، أن المصلحة مرتبطةٌ بشرطٍ، أو تنتفي لوجود مانعٍ، فلا يلتفت إلى ذلك الشرط، ولا إلى ذلك المانع، فيظن أن الشرع لم يأت بتحقيق المصلحة في هذا الباب، ولا يكون الأمر كذلك، لماذا؟ لأننا لم نراع ذلك الشرط.
- عندك مثلاً في أحكام الجنایات، لا يُطبق ما جاءت به الشريعة إلا بشروطٍ معينةٍ، وبالتالي لا تتحقق المصلحة إلا بهذه الشروط، أعطيكم مثل.
- ✓ يأتينا من يأتي ويقول فتح الباب للعقود أمرٌ مصلحيٌّ تتحقق به مصالح الناس، وبالتالي لما منعت الشريعة من تلك المعاملة مثل معاملة الربا، مع وجود التراضي فيها بين الطرفين، هذا لا يحقق مصلحةً ، فيقال له: بل هناك مصلحةٌ ومصالح قد خفيت عليك، بالتالي شروط تحقق المصلحة في العقود تخلف هنا، ومن ثمّ لم تأت به الشريعة، ولذلك هذا الربا يستعمل لاستغلال أولئك الضعفاء، واستغلال أصحاب الحاجة بحيث يدفع لهم في الوقت الحاضر شيئاً من المال، ثم بعد ذلك يدفعون أكثر منه.
- ثم هذا يجعل النقود تنقلب لتكون سلعةً تحصل المتجارة فيها، وبالتالي تعطى النقود التي ليست سلعةً حاجيةً مثل ما تعطى السلع الحاجية، ومن ثمّ يوجد تعاملاتٌ وهميةٌ في النقود، لأن النقد ليس مراداً لذاته، وإنما إرادته من كونه ثمناً وقيمة السلع، فإذا كانت النقود قد جُعِلت سلعةً في نفسها فحينئذٍ سيؤدي ذلك إلى انغلاق التعامل بالنقود وجعل النقود تدور دوراتٍ بدون أن يكون هناك سلعةٌ، إذا كان هناك سلعةٌ سيكون هناك عملٌ، سيكون هناك إنتاجٌ، سيكون هناك زراعةٌ، وسيكون هناك صناعةٌ، أما إذا جعل التعامل نقداً بنقيدٍ، فحينئذٍ لن يكون هناك أعمالٌ ولا حركات تجارية وبالتالي لا يحقق مصلحةً.

- تقرير الشارع في هذه الأحكام إنما جاء بجلب مصالح العباد وتحقيق ما فيه نفعهم، والمصلحة هي المنفعة التي ينتفع بها الناس، وليس المراد بها أهواء النفوس ولا رغباتهم، ولا ما يحقق ما تطلبه نفوسهم.
- ومن الأمور المتعلقة بهذا أن تقدير كون الفعل مصلحةً، هذا ناتجٌ من ذات الأفعال، فليس كون الأمر مصلحةً ناتجةً من عقولنا، العقول تكتشف، لكن لا تستحدث الإصلاح في الشيء، وهكذا أيضًا الشرع، ليس استمداد صلاح الأشياء من الحكم الشرعي، وإنما الحكم الشرعي كاشفٌ لكون الأمر يجلب المصلحة أولاً.
- ومن ثم نعلم أن الشريعة قد جاءت بجلب المصالح ودرء المفاسد التي هي متقررةٌ قبل ذلك، ولذلك كان الأنبياء عليهم السلام يقولون لأقوامهم: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56].
- قد يقول قائل: لِمَ أوجد الله في الكون ما فيه مفسدة؟
- والجواب عن هذا:

- ✓ أن وجود المفسدة تتحقق به مصالح أكبر من تلك المفسدة، فإنه إذا وجدت المفسدة تقرب الناس إلى ربهم بنفعها، وكذلك يكون هذا من أسباب ظهور عباداتٍ جديدةٍ يتقرب بها الناس إلى الله، ويثابون بها.
- ✓ ثم إن لله حكماً في العباد أكبر من تلك المفاسد، فمثلاً المصائب التي تصيب الناس، هذه إن نظرت إليها بنظرةٍ جزئيةٍ تقول فيها مفسدةٌ، لكن إذا نظرت إليها بنظرةٍ كليةٍ يتحقق من خلالها ومن جرائها مصالح من وجود عبودية الرضا وعبودية الصبر، وتكفير السيئات، وعبودية بذل الأسباب لرفع تلك المصيبة، وبالتالي تتحقق بها مصالح كثيرةٌ دنيويةٌ وأخريةٌ.

أقسام المصالح.

- إذا تقرر هذا، فإن المصالح يمكن تقسيمها بتقسيماتٍ متعددةٍ،
 - (١) هناك مصالح أخرويةٌ تتعلق بأمر الآخرة وإصلاح العبد لآخرته،
 - (٢) هناك مصالح دنيويةٌ، وإن كان كثيرٌ من الأعمال تتحقق بها المصلحتان معاً، فمثلاً العدل تتحقق به مصلحة الدنيا وكذلك هو مما يحقق المصلحة الأخروية، وبعض الفقهاء يسمي النوع الأول مقاصد أصليةً، والنوع الثاني مقاصد تابعةً.
- فما لا يكون للعبد فيه منفعةٌ مباشرةً في الدنيا يسميه مقاصد أصليةً، ويضرب له مثلاً في الصلاة، فإن مقصدها أخرويٌّ، وليس فيه مقصدٌ دنيويٌّ يقصده العبد مباشرةً، وإن كان تتحقق بها مصالح دنيويةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى
- عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]، وهكذا تتحقق بها مصالح سواءً فيما يتعلق باجتماع الناس، وتفقد بعضهم لبعضهم الآخر، أو فيما يتعلق بتحريك البدن، وكل هذه مصالح تتحقق للناس، لكنها ليست هي الأمر الذي يُقصد أصالةً وإنما يقصد المصلحة الأخروية بتحقيق أمر الشارع واستجلاب رضا الرب سبحانه وتعالى.
- وهناك مصالح تابعةٌ تكون المصلحة الدنيوية ظاهرةً وفي الغالب تكون هذه في أبواب المعاملات، وفي أبواب الأنكحة، وفي أبواب الجنایات والحدود، فإن مصلحة العباد في تقرير الأحكام الشرعية في تلك الأبواب ظاهرة.
- إذا تقرر هذا فإنه أيضاً يمكن تقسيم المصالح إلى
 - (١) مصالح حقيقية،
 - (٢) مصالح متوهمة.
- وبعضهم يقسمها تقسيماً آخر: فيقال
 - (١) هناك مصالح معتبرةٌ وهي التي جاء الشرع باعتبارها، سواءً كان ذلك بواسطة النص أو بواسطة القياس،
 - (٢) هناك مصالح مرسلّة، هي التي لم يأت في الشرع تقريرها ولا إلغاؤها، وقد اختلف العلماء في وجودها، فبعض العلماء ينفي أن يكون هناك مصالح مرسلّة، ويقول: الشريعة قد استكملت المصالح ولا يمكن أن تكون هناك مصلحةٌ قد أغفلتها الشريعة.

٣) المصالح الملغاة، والمراد به المصالح التي في مقابلة النصوص، فإنها مصالح ملغاة، فما يُظن أنه مصلحة في مقابلة النص فإنه لا يجوز اعتبارها، ولا يجوز بناء الحكم عليها، وذلك لأن الشرع قد أمر بتحكيم النصوص، ونهى عن ترك النصوص، ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: 132].

- وحينئذٍ فما كان كذلك فإنه في حقيقة الأمر ليس مصلحةً، هذه يُتوهم أنها مصالح وليست مصالح حقيقة ما دامت متعارضة مع النص، إلا أنه في بعض المواطن قد يأتي من يُنزل النص في غير محله، فيظن أن المصلحة تناقضت مع النص، ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون هذا ناتجاً من التوهم.
- من الأمور التي تتعلق بهذا الجانب أو بالتقسيمات أن كثيراً من العلماء يقسم المصالح إلى ثلاثة أقسام:

١) مصالح ضرورية،

٢) مصالح حاجية،

٣) مصالح تحسينية.

أولاً: المصالح الضرورية هي التي يؤدي فقدانها إلى هرج في الدنيا، أو فوات نعيم في الآخرة، ومن أبرز ما يكون من الضروريات، الضروريات الخمسة، وهي حفظ الدين وحفظ النفس، وحفظ المال، وحفظ العقل، وحفظ العرض أو النسل، فهذه ضروريات مهمة، وقد دل عليها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا».

- ومن أجل هذا المعنى قرر العلماء أن المعتدي على هذه الضروريات، ترتب عليه عقوبة حدية كما وردت النصوص بترتيب العقوبات الحدية في هذه الأبواب.
- تقرير العقوبة الحدية هذا، محافظة لهذه المقاصد من جهة عدم، بينما هناك طرائق للمحافظة على هذه المقاصد من جهة الوجود، مثلاً ضرورة الدين جاءت الشريعة فيها بإيجاب الصلوات وإيجاب أركان الإسلام، جاءت الشريعة أيضاً بمشروعية صلاة الجماعة، جاءت الشريعة بالأمر بتعلم الإنسان للأحكام الشرعية التي تتعلق بعمله، ونحو ذلك، فهذه وسائل لحفظ هذه الضرورة من طريق الوجود.
- بعض الناس لا يفرق بين الضرورة والضروري، فالضروري هذا أمر مطلوب، مثلاً حفظ الدين، حفظ العقل، هذا ضروري، هذا أمر مطلوب، بينما الضرورة هذه حالة مخالفة لحالة العادة المستقرة يترتب عليها التخفيف في بعض الأحكام الشرعية.
- والعلماء لهم منهجان في ضبط الضرورة، فهناك من يقول: المراد بالضرورة، ما يحصل بفقد فوات حياة أو فقد عضو، بينما الصواب في تعريف الضرورة، أن يُقال: هي ما يحصل بفقد ضرر، ولا يقوم غيره مقامه.
- ثانياً: الحاجيات، وهي التي يؤدي فقدانها إلى العُسْر وضيق الحال، مع إمكان استمرار الحياة بفقدائها، وقد يمثل بذلك لمشروعية البيع، فإن الناس يحتاجون إليه، من أجل وصول ما يحتاجون إليه من السلع إليهم.
- ويلاحظ هنا أن الأمر الحاجي لا يختص بمسائل العبادات، وقد يكون في العبادات، وقد يكون في المعاملات، وقد يكون في الجنایات، وقد يكون في الأنكحة، ونفرق بين الحاجي والحاجة، فالحاجي مقصود مطلوب، بينما الحاجة أمر يتنافى مع الحال المستقر، وبالتالي يستدعي مراعاته في الأحكام، والحاجة على الصحيح ما يلحق بفقد ضرر، ولكن غيره يقوم مقامه في دفع هذه الحاجة.

ثالثاً: التحسيني، والتحسيني يراد بها المصالح التي يحسن من ترتيب الحكم عليها أكمل الأحوال، وأحسن المناهج.

- ومن أمثلة ذلك: ما جاءت به الشريعة من مشروعية الطهارة، ومن مشروعية إزالة النجاسات، ونحو ذلك.
- وبالتالي نعرف أن هذه المقاصد التحسينية، لم يشدد الطلب فيها، ولم ترتب العقوبات على ترك الأمر فيها، استناداً على كونها مما تستحسنه النفوس، ويوجد عندها دافع ذاتي إلى التزام هذه الأحكام.

- وهناك بحثٌ كلاميٌّ عند العلماء في مصدر كون الشيء مصلحةً أو مفسدةً، ومتى يكون الشيء مصلحةً أو مفسدةً، فهناك من أسنده إلى الشرع كالأشاعرة، ومنهم من أسنده إلى العقل كالمعتزلة، ومنهم من قال: يُسند إلى اتفاق الناس، وما يصطلحون عليه، والصواب أن كون الشيء مصلحةً يعود إلى صفاتٍ ذاتيةٍ فيه، أو عريضة، بحيث يوصف عليه بأنه مصلحةً أو مفسدةً.
- مثال ذلك: **الصدق مصلحةٌ أو مفسدةٌ؟** مصلحة.
- **من أين نشأ كون الصدق مصلحةً؟**
- تقول: بالشرع، نقول: خطأ، الشرع مبينٌ للحكم، فهو يطلب الصدق، **لكن من أين عرفنا أن الصدق مصلحةٌ؟**
- من العقل ، نقول: لا، العقل اكتشفه، فرضنا لا يوجد عقولٌ، ولم يوجد خلق الإنسان، **هل الصدق لا يكون مصلحةً؟**
- فالصدق مصلحةٌ قبل الشرع، وقبل وجود العقل: **لأن الصدق فيه صفاتٌ ذاتيةٌ، تحصل المصلحة بوجود هذه الصفات.**
- إذا تقرر ما سبق، فإن كون الشيء من الضروريات، أو من الحاجيات، أو من التحسينيات، هذا بناءً على هذه الضوابط، والحاجيات مكملَةٌ للضروريات، والتحسينات مكملَةٌ للحاجيات، فلو قُدِّرَ أن مراعاة الحاجي سترتب عليها تفويت الضروري، فحينئذٍ نقول: لا نراعي الحاجي؛ لأن المصلحة في الضرورة أعظم أن تراعى.
- **وأضرب لذلك مثلاً:** مصلحة اجتماع الناس، وتآلف الخلق، هذه مصلحةٌ ضروريةٌ، وجود إيمانٍ يضبط أحوال الناس، وجود دولةٍ تضبط أحوال الناس، ويستقرون فيها، هذه مصلحةٌ ضروريةٌ، يأمن الناس، وتستقر أحوالهم، ويمنع الظالم من الظلم، إلى غير ذلك، مما يكمل هذا الأمر المصلحة الضروري، أن يكون صاحب الولاية عادلاً تمام العدالة، وأن لا يقع منه أمرٌ مخالفٌ للشرع، فهذا تكميليٌّ، فلو أدى مراعاة التكميلي إلى الإخلال بالضروري، قلنا: نراعي الضروري، ولو أدى ذلك إلى عدم مراعاة الأمر التكميلي.
- **لماذا لا تصلي في المسجد؟** قال: الإمام يلبس ملابس غير جيدة، **ماذا نقول؟** نقول: مصلحة الجماعة مصلحةٌ حاجيةٌ، بينما لبس أحسن الثياب في الصلاة من الإمام هذا تحسينيٌّ، وبالتالي التحسيني تكملةٌ للحاجي، فلوراعينا التحسيني في هذه المسألة، لأدى ذلك إلى إلغاء الحاجي، فنقول: مراعاة الحاجي هنا، أولى من مراعاة التحسيني؛ لأنه مكملٌ له.
- نحن لا نريد أن ندخل في التفاصيل؛ لأن الموازنة بين كل مسألةٍ والمسألة الأخرى، يترتب عليها معرفة، هل هو حاجيٌّ؟ أو تحسينيٌّ؟ أو هو ضروريٌّ؟ وبالتالي لابد من مراعاة هذا الجانب، وعندنا ضابط أخذناه قبل قليل، ويمكن للواحد أن يطبقه على جميع المسائل، قد يحتاج البحث في كل مسألةٍ نريد أن نطرحها إلى اجتهادٍ وتفكيرٍ، وبالتالي يحصرنا في تطبيقات مسائلٍ واحدةٍ، ولذلك لا نريد أن ننحصر في مثل هذه التطبيقات.

← **الأمور التي تتعلق بجانب مراعاة المصالح والمفاسد.**

- ✓ من الأمور التي تتعلق بهذا الأمر: هو أنه **في بعض المسائل يناط النظر في المصلحة لبعض المكلفين، وفي مراتٍ يكون الحكم المصلحة مقررٌ من قِبَل الشارع،** مثلاً في أبواب العقود، ما يحل منها، وما لا يحل، جاءت الشريعة بتقرير الأحكام، فنهت عن بيع الغرر، نهت عن الربا، نهت عن العينة، نهت عن بيع الملامسة، عن بيع المنابذة، إلى غير ذلك من أنواع البيوع المنهي عنها، فهذه العقود التي نهى الشارع عنها، نعلم أنها مفسدةٌ، إذا نظرنا وجدنا أنها كذلك، وبالتالي نقول في هذه المسائل التي هي مفاسد، أو هذه الأنواع التي هي مفاسد، نقول: هذه جوانب جزئيةٌ، بينما الأمر الكلي، هو حل العقود وجوازها.

- ✓ من الأمور التي تتعلق بجانب مراعاة المصالح والمفاسد: **مراعاة المصلحة الجزئية، والمصلحة الكلية، والمصلحة الشخصية،** هناك بعض الأمور مصلحةٌ شخصيةٌ، فإذا تعارض جانب المصلحة الشخصية، مع جانب المصلحة العامة، فحينئذٍ تُراعى المصالح العامة، ومن ذلك مثلاً فيما لو كان الناس يحتاجون إلى فتح طريقٍ يمر ببيت بعض الناس، فبالتالي نقول بأننا نأخذ هذا البيت، وندخله في الشارع، في الطريق، فإن قال: كيف تلحقون الضرر ؟ قلنا: مصلحة

الجماعة مقدمة على مصلحة الفرد هنا، ثم هناك تعويض عن هذه المصلحة الشخصية، فيقرر له الضمان، وقيمة بيته الذي سيؤخذ منه، من أجل المصلحة العامة.

✓ ومن الأمور التي تتعلق بهذا، وسبق أن أشرت إليه: أن بعض الناس يعتقد أن ما هو مفسدة، يكون مصلحة، مثل أولئك الذين يدفعون الرشوة، يأتي ويدفع الرشوة، ويقول: أنا أريد مصلحتي، لا أعلم أنه بذلك جلب مفسدة، له ولغيره؛ لأن الناس متى تعودوا على دفع الرشواي، فهذا يؤدي إلى استمراء الناس لهذا الأمر، وبالتالي يوجد من يأخذ مالا بغير حقه، ويتسلط هؤلاء المرتشون على بقية من يماثل هذا الشخص، لكن لو قدرنا أو قررنا أن الحكم الشرعي عدم جواز دفع الرشوة في هذه المسائل، حتى ولو كان فيه حبس لحق الشخص مدة، فنقول: لا يجوز دفع الرشوة؛ لأن هذا يجرى هؤلاء على حبس معاملات الناس من أجل أخذ هذه الرشوة، والواجب الإبلاغ عنهم، التعاون مع الجهات من أجل القبض على من يكون كذلك، من أجل أن يأمن الناس من مثل هذا التعاون.

• الآن لو لم تقدم الرشوة في بعض الأمور قد تُحرم من حَقِّك، ففي هذا المجال ماذا عليّ أن أقوم به؟.

• ينبغي أن يكون وصفنا للمنكر وصفاً بغير الانتشار؛ لأنه إذا قيل أن هذا المنكر منتشر، لا يترتب عليه حكم شرعي، بل قد يترتب عليه استمراء النفوس له، وعدم نفرتهم منه، وإقدامهم عليه، ولذلك علينا أن لا نصف المنكرات بالانتشار، أو بفعل أكثر الناس له؛ لئلا لا يتجرأ الخلق عليه، وهناك مصالح أعظم من كون أمثال هذا المرتشي يُكشف عنه، ويُبين حاله.

• صاحب العمل يأتيه من هو موظف لديه، ويوهمه بأن هذا المسئول يريد رشوة، والموظف الذي عند صاحب العمل هو الذي يريد أن يأخذ هذه الرشوة، ويريد أن يأكلها، ثم يحصل فيه تلاعب، يأتيك أشخاص مجهولون، لا يُعلم ما حقيقة حالهم، فيدعون أن لهم قدرة على إصلاح أحوال الناس، وبالتالي يأخذون هذه الرشواي، وفي المقابل أيضاً قد يوجد موظف يمنع الناس حقوقهم، حتى يؤدي إليه الرشوة، فيقال: إذا أدبت له الرشوة جرأته، وجعلته يقوم بالإقدام على منع حقوق الناس، ليأخذ رشوة منهم، ويترتب على ذلك أن أحوال الناس تفسد، وبضاعة يؤتى بها بمائة، لا يتمكن الإنسان من جلبها إلا بمائة وعشرة، بسبب هذه الرشواي، وبالتالي ترتفع الأسواق، وتقل الأعمال، وإذا رُشِّي موظف، فإن غيره من الموظفين سيتجرأ على مثل هذا الفعل.

• ولذلك على الأمة أن تقف وقفةً حازمةً في هذا الباب، حتى ولو كان الإنسان وحده، وهنا أمرٌ لابد من تقديره، يتعلق بباب المصالح والمفاسد، ألا وهو: أن كون الفعل تحصل فيه بركة، تعود بالنفع الكبير، إنما يحصل بموافقة أمر الشارع، صحيح قد يأتي إليك مال، لكن ليس فيه بركة، فيكون وبالأعلى عليك، ويكون مما يؤدي إلى لحوق المفسدة بك، وفي المقابل أيضاً قد يمتنع الإنسان عن مثل هذا الأمر، فيؤدي إلى رضا الله عنه، وحينئذٍ يدر عليه الأرزاق، القاعدة الشرعية: من ترك شيئاً لله عوّضه الله خيراً منه، وشاهد هذا في آياتٍ ونصوصٍ كثيرةٍ منها: قول الله -جلّ وعلا: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: 2، 3]، أي كافي، وبالتالي إذا مكنا لمثل هذه الأعمال، فإننا حينئذٍ نكون قد نشرنا هذه المنكرات في مجتمعاتنا.

• ومثلت له بأمثلة، بعض الناس الذين يعملون في بعض المطاعم الخارجية، يأتيك ويقول: أنا رزقي متوقف على هذا المحل، وهذا المحل لا أستطيع أن أعمل فيه إلا بتقديم الخمر، فنقول له: جاء الشرع بتحريم هذا الباب، ونهى عن التجارة والخمر، ولعن في الخمر عشرة، منها: حاملها، والمحمولة إليه، وبالتالي نقرر أن هذا الفعل حرام، ولا يجوز للإنسان أن يفعله.

• قال: تفوت مصلحتي، نقول: هذه المصلحة مصلحة متوهمة؛ لأن المال الذي يأتي من طرقٍ محرمة، مالٌ منزوع البركة من جهة، ومالٌ مفسدته أعظم من مصلحته، ونحن نشاهد أن كثيراً من الناس يبذلون أموالاً طائلةً لهم، فيما لا ينتفعون به، بل ما فيه مضرةٌ لهم، وما ذاك إلا لكونهم قد استجلبوا على أنفسهم أموالاً من طرقٍ مشبوهة.

• ولذلك وجود الوسيلة في يد الإنسان، لا يعني تحقق المقصد، المال وسيلة، لكن المقصد هو وجود حوائجك، فقد يوجد عندك نقد، لكن حوائجك لا تستطيع أن تصل إليها، ومن هنا يخشى الإنسان على نفسه من هذه المحرمات؛ لأن هذه

المحرمات تجعل الإنسان لا ينتفع بالطيبات في الدنيا، ولذلك قال الله -تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ﴾ ، الفساد في المأكولات والمزروعات ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: 41]، وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: 30]، ولذلك لابد أن نراعي هذا الجانب.

- ومن الأمور المتعلقة بهذا: أن هناك بعض الأفعال في أصلها مصلحة، لكن قد يقترن بها قرائن تغير حكمها، فتكون مفسدة لوجود تلك القرائن، مثلاً: رعاية الأم لابنها في باب الحضانة مصلحة، لكن فيه مرات تكون الأم مجنونة، فرعاية الأم لابنها في هذه الحال ليس من المصلحة، لماذا؟ لوجود أمرٍ مقترن بهذه المسألة، ألا وهو جنون الأم.
- وكنتُ ذكرت قبل قليلٍ من أنواع الأحكام، أن بعض الأحكام تأتي الشريعة بتحقيقه، وبالتالي يكون مصلحة، وبعض الأحكام تأتي الشريعة بإناطته بالملكف، فالملكف هو الذي يختار ما هو مصلحة.
- مثال ذلك: في باب ولاية النكاح، ولي النكاح يختار للمرأة الأكفأ، الذي هو محققٌ لمصلحتها هي، لا لمصلحته هو، النظر في كونه مصلحةً أو ليس بمصلحة، هذا نظرٌ للولي، وهكذا في تصرفات الأئمة في كثيرٍ من المسائل، الملك أو غيره، ينيط الشارع هذه المسألة بنظر صاحب الولاية، وصاحب الولاية يجتهد، فيقرر أن هذا الجانب فيه مصلحة، وهذا الجانب فيه مفسدة، فيلاحظ أن تقرير المصلحة هنا مناطٌ بصاحب الولاية هنا، مثله في باب تربية الأبناء، أو في باب طريقة التعليم بالنسبة للمدرس، فإذا جاءنا شخصٌ، وقال بأن هذه الطريقة غير مناسبة، وبالتالي لا تسمعون له ولا تطيعون، نقول: لا، ولو كانت غير مناسبة في نظرك، ولا تحقق المصلحة في نظرك، لكن صاحب الولاية متعبدٌ بأن يعمل باجتهاده هو، وبما يرى أنه مصلحةٌ بحسب نظره، لا بحسب نظرك، وأنت وظيفتك نصحٌ وإرشادٌ، ودلالةٌ، وبيانٌ للأوجه الأخرى، التي قد تخفى على صاحب الولاية، وأما مناط الأمر فهو إلى اجتهاد صاحب الولاية، ولذا قال الأئمة: تصرف الإمام على الرعية، منوطٌ بالمصلحة، بما يرى أنه محققٌ للمصلحة، بحسب اجتهاده هو.
- وهكذا مثلاً لما تأتي نزاع في مسألة الحضانة بين أبٍ وأمٍ، نقول للقاضي: اجتهد، من الأصلح، ما هو الأصلح للمحضون، وبالتالي النظر في الجانب المصلحي، مقررٌ أو مسنونٌ إلى نظر القاضي.
- هناك قاعدةٌ تُذكر في هذا الباب، وهي قاعدة: درأ المفاسد، مقدمٌ على جلب المصالح، بينما هناك من يقول: بأن اعتناء الشارع بالمأمورات، أعظم من اعتنائه بالمنهيات، يقول: المأمورات فيه عشر حسناتٍ، والمنهيات فيها واحدةٌ، فإذا تعارض عندنا مأمورٌ ومنهيٌّ، بحيث إما أن تفعل المأمور والمنهي، أو أن تترك الجميع، فيقول: تفعل المأمور، ولو ترتب على ذلك فعل المنهي، وهذا في حالة تساويهما، أما إذا كان أحدهما أرجح من الآخر، فحينئذٍ نعتد الجانب الأرجح، ونوليّه الحكم، ما نولي غيره.
- هل الشرع هو الذي يقرر المصلحة؟

ليس الشرع هو الذي يقرر المصلحة، الشارع كاشفٌ، والعقل كاشفٌ، والمصالح هي صفاتٌ ذاتيةٌ موجودةٌ في الأشياء قبل وجود العقول، وقبل نزول الشرائع، فحينئذٍ هذه صفاتٌ ذاتيةٌ، وهذه كواشف تكشفه، لا تنشئه.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقصد التخفيف والتيسير.

- هذه الشريعة المباركة جاءت بالتخفيف على الناس، وتسهيل الأحكام عليهم، مع مراعاة المقاصد السابقة من مقصد العبودية، ومقصد تحقيق المصالح.
- التخفيف الذي وردت به الشريعة على نوعين:

❖ **النوع الأول:** تخفيفٌ يشتمل على جميع أحكامها، فكل أحكام الشريعة من هذا الجانب، سهلةٌ

يسيرةٌ، قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

- وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: 185].

- فدل هذا على أن أحكام الشريعة كلها سهلةٌ، يسيرةٌ، ويدل على هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ».

- فهذه قاعدةٌ من قواعد الشريعة، أن الشريعة قد جاءت بالأحكام السهلة الميسرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: 17]، فكما أنه ميسرٌ في تذكره وذكره، هو ميسرٌ في العمل به وتطبيقه.
- ❖ **النوع الثاني:** التيسير على المكلف بمراعاة ما ينوبه من الظروف، والأقذار التي تصيبه.

- وحينئذٍ يخفف الشرع عن المكلف بأن يجعل الواجب على غيره، ليس واجباً عليه، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَصَلِّ قَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».
- ومثله أيضاً في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101].

- وفي الآية التي بعدها في تقرير أحكام صلاة الخوف أيضاً، مثالٌ آخر.
- وهذا التخفيف الطارئ، الأول يقال له التخفيف الأصلي، والثاني يقال له التخفيف الطارئ.
- هذا التخفيف الطارئ على أنواعٍ متعددة:

(١) **قد يكون التخفيف بالإسقاط،** إسقاط ما كان واجباً على غيره، ومن أمثلة ذلك، المرأة الحائض

يسقط عنها واجب الصلاة، والمجنون يسقط عنه وجوب الصلاة والصوم والحج.

ومثله أيضاً من عجز عن الحج سقط عنه وجوب الحج.

(٢) **التقليل من العبادة،** ومن أمثلة ذلك المسافر لا تجب عليه الصلاة أربعاً وإنما خفف في حقه فجاز له أن يقصر الصلاة.

(٣) التقديم والتأخير، ومن أمثلة التأخير قضاء صوم رمضان للمريض والمسافر، كما في قوله تعالى:

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].

وكذلك أيضاً في مرات التقديم، كما في تقديم المسافر للصلاة المجموعة إذا صلاها في أول الوقت، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينتقل في سفره قبل الزوال، أخر الظهر مع العصر، وإذا بقي إلى الزوال قدم العصر مع الظهر، فهذا تخفيف في التقديم.

(٤) قد يكون التخفيف عن المكلف بكون ذلك الواجب إنما يلزم بدله، ومن أمثلة ذلك: من عجز عن

الرقبة في الكفارات، انتقل إلى الصيام لشهرين متتابعين في كفارة القتل وكفارة الظهار، وانتقل إلى الإطعام أو الكسوة في كفارة اليمين، فهذا تخفيف إبدال.

(٥) وكذلك تخفيف متعلق بوجود التخيير على المكلف، بحيث يُخير المكلف بين عددٍ من الواجبات، كما في عدد الكفارات التي فيها تخفيف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]، فخير بين هذه الأمور الثلاثة، فهذا تخفيف على المكلف.

• وكما في كفارة أو فدية الجزاء في الصيد، بالنسبة للمحرم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: 95]، فهنا تخيير المكلف بين هذه الخصال.

• وحينئذٍ ينبغي أن ننتبه إلى أننا إذا قررنا أن الشريعة قصدت التيسير على العباد، فلا بد أن نلاحظ أن هذا التيسير باعتبار حقيقة الأمر، لأنه في مراتٍ قد ينخدع بعد الناس ويظن أن أحد الأقوال يكون التيسير، وهو التسهيل على المكلفين، ويكون بضد ذلك، كما في قول الله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: 7]، أي للحقتكم المشقة، العنت هو المشقة.

• فكونهم يظنون أن بعض الأمور هو الأفضل لهم والأسهل لهم والأيسر لهم، لكن يكون الأمر بضد ذلك.

• كما قررنا في جانب المصالح، لأن بعض الناس قد يظن أن بعض الأفعال مصلحة، ولا يكون مصلحة، ولعلي أضرب أمثلة قد يظن بعض الناس أن في أحد الأقوال فيها التسهيل والتيسير ويكون الأمر بضد ذلك.

• **المسألة الأولى:** في إيجاب الحج على المرأة التي لا تجد محرماً، فإن العلماء قد اختلفوا في هذا على قولين:

❖ **القول الأول:** قال أحمد وأبو حنيفة: لا يجوز للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم ولو إلى الحج، لقول النبي

صلى الله عليه وسلم: « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع ذي محرم »، قال رجل يا رسول الله، إني اكتتبت بغزوة كذا، وإن امرأتي خرجت حاجة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « اذهب فحج مع امرأتك »، كما في الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

❖ **القول الثاني:** أن المرأة التي لا تجد محرماً، إذا وجدت رفقةً مأمونةً، وعند بعضهم إذا وجدت امرأةً ثقةً تسافر معها جازلها السفر.

• وإذا نظرنا إلى هذين القولين: قد يظن بعض الناس أن التيسير هو في القول الثاني، لأنه تيسيرٌ لها وتمكينٌ لها من الذهاب إلى مكة وأداء الفريضة، ولكن الحقيقة أن التيسير والتسهيل هو في القول الأول، لأن أصحاب ذلك القول يُسقطون عنها الوجوب، فيقولون لا يجب عليها الحج ما دامت لا تجد المحرم الذي تسافر معه،

وبالتالي يُسقطون الوجوب عنها، ويعذرونها في ذلك، بخلاف أصحاب القول الآخر الذين يقولون تسافر مع الرفقة المأمونة أو مع النساء الثقات، فإنهم لا يعذرونها.

- ثم أصحاب القول الأول الذين قالوا بأنه لا يجب عليها الحج قالوا: يكتب لها أجر الحج تأمًا ، لماذا؟ لأنها إنما امتنعت عن الحج بسبب شرعيٍّ، فكتب لها الأجر كاملاً كما هي قاعدة الشريعة، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له ما كان يؤديه صحيحًا مقيمًا»، وفي الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد من تبوك قال لأصحابه: «إن بالمدينة لرجلاً ما سرتهم مسيرةً، ولا قطعتم وادياً -وفي رواية- ولا أنفقتهم نفقةً؛ إلا شاركوكم في الأجر، حبسهم العذر»، فمن حبسه العذر فإنه يكتب له أجر العمل كاملاً، متى كان قاصداً لأداء العمل.

- فهذه المرأة التي لا تجد المحرم يكتب لها أجر الحج كاملاً، فيكون التسهيل والتيسير هو فيما يظنه الناس بضد ذلك.

- ومثل هذا في مسألة مشهورة، في مسألة تارك الصلاة ما حكمه؟

✓ فإن الجمهور يقولون يبقى على إسلامه

✓ وأحمد قال: نحكم بكفره.

- لو كان الإنسان عنده نظرٌ مجردٌ قد يقول بأن قول الجمهور أسهل، وأيسر على الناس، وأخف في العقوبة، لكن إذا تأملت في حقائق الأمور وجدت أن القول الآخر هو الأيسر، وهو الأسهل، وذلك لأن أصحاب هذا القول يقولون إذا ترك الإنسان الصلاة مدةً طويلةً لم يجب عليه قضاؤها، عندنا شخصٌ ترك الصلاة أربع سنين أو خمس سنين، جاءه الشيطان وأزاعه ومنعه من أداء الصلاة فأكرمه الله عزَّ وجلَّ بعد ذلك بالهداية، وعاد إلى الصلاة، فهل يطالب بقضاء ما مضى، إن قلنا بمذهب أحمد بتكفيره لم يجب عليه قضاء تلك الصلوات التي فاتته في هذه السنوات الأربع، وأما على مذهب الجمهور فإنه يلزمه قضاؤها ولو طالَّت مدتها.
- فانظر كذلك هذا الشخص الذي ترك الصلاة، قد يكون في هذه المدة ترك الصيام أيضاً، فعلى مذهب الجمهور يلزمه قضاء هذا الصيام، وعلى مذهب أحمد يقولون لا يلزمه قضاء الصيام الذي فاتته.
- وإن كانوا يُرغبونه في الإتيان بنوافل الصلاة ونوافل الصيام من أجل أن يتدارك ما فاتته من الأجور.
- فالمقصود أن النظر العقلي المجرد لا يُعول عليه في الحكم، وعلى المسألة بأنها من مسائل التسهيل والتيسير، وإنما يلتفت إلى الحكم الشرعي، فما أثبتته الشرع وورد فيه الدليل فحينئذٍ نجزم بأنه هو حكم الله عزَّ وجلَّ وهو الأسهل والأيسر.

هل يصح لنا أن نجعل التيسير سبباً من أسباب ترجيح أحد القولين على الآخر؟

الجمهور قالوا: لا يصح ذلك، وذلك لأن المعول عليه هو صحة الدليل، فالقول الراجح هو السهل اليسير ولو ظننا أنه بضد ذلك، ولذلك نجد أن كثيراً من الناس في عددٍ من المسائل يظن أن قولاً هو الأيسر والأسهل، ويكون الأمر بخلاف ذلك.

- ومن هذا المنطلق فكون الإنسان يختار ما رجحه الدليل فحينئذٍ يكون قد اختار ما هو الأيسر والأسهل على العباد.

- قد يقول قائل: بأن النبي صلى الله عليه وسلم: "ما خُير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً". فقد يقول قائل: كيف يكون الشيء إثماً، ويكون أيسر الأمور؟ "ما خُير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً"، إذا وجد أنه إثمٌ تبين له أن ذلك القول الذي هو الإثم ليس هو الأيسر والأسهل، بل يكون الأيسر والأسهل هو الذي يقابله مما يسلم من الإثم.

أسباب التخفيف.

السبب الأول: السفر.

- السفر من أسباب التخفيف، يخفف فيه في قصر الصلاة وجمعها، وإباحة الفطر من الصوم، وترك الجمعة، والمسح على الخفين ثلاثة أيامٍ بلياليهن.
- قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].
- والسفر الذي يعلق به الحكم للعلماء في ضابطه أقوالٌ متعددة، منهم من جعله أربعين كيلو، ومنهم من جعله ثمانين، ومنهم من جعله مائةً وعشرين، ومنهم من ربطه بالعرف، ومنهم بالوقت إذا سافريومًا وليلاً. وكل واحدٍ من هذه الأقوال له دليله، والترجيح بين هذه الأقوال يعلم في مسائل أو كتب الفقه.
- وحكم السفر إنما يثبت بمفارقة الإنسان للبلدان، ما دام لم يفارق بلده فإنه لا يعد مسافرًا، لأن اسم السفر مأخوذٌ من الإسفار وهو الوضوح والبيان، ولا يتضح الإنسان إلا عند مغادرته لعمران بلده.

السبب الثاني: المرض.

- فإن المريض خفف عنه الشارع عددًا من الأحكام، وسهّل عليه من مثل: جواز الصلاة جالسًا، وعلى جنبٍ، ومن مثله فطر شهر رمضان، ومن مثل سقوط الجمعة والجماعة، ومن مثل الانتقال من الضوء إلى التيمم، ونحو ذلك، وكذلك فيما يتعلق بعدم تعين الصوم عليه على جهة الأداء، وإنما قد يتعلق الوجوب بدمته.

متى يكون المرض عذرًا يرخّص بسببه؟

في ثلاثة أحوال:

- ✓ **الحال الأول:** إذا كان المرض يزيد بفعل العبادة، حينئذٍ يخفف عن المكلف.
- ✓ **الحال الثاني:** إذا كان فعل العبادة يؤخر الشفاء، كما لو كان يمنعه من تناول الدواء، أو نحو ذلك، فحينئذٍ يجوز له ترك هذه العبادة.
- ✓ **الحال الثالثة:** إذا كان فعل العبادة يؤدي إلى جعل الإنسان يتألم، فحينئذٍ نقول إذا كان ألمًا فيه مشقةٌ خارجةٌ عن المعتاد فإنه يرخّص على المكلف فيها.

السبب الثالث: النسيان.

- فإن الناسي لا يؤاخذ حال نسيانه، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من نام عن صلاةٍ أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك».

السبب الرابع: الإكراه.

• فمن أكره على شيء فحينئذٍ لا يلحقه مآثمٌ ، قال جلّ وعلا: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: 106].

• والنوع الثالث من أنواع الأمراض التي تخفف الأحكام بسببها إذا كان المرض يؤلم الإنسان ويحس به في جسده ففي هذه الحال يجوز له الترخّص برخص المرض، ومن أمثلة ذلك: ما لو كان في الإنسان قرحةً، وكان يتألم، متى خلت المعدة من الطعام، فنبيح في هذه الحال تناول الطعام.

السبب الخامس: النقص.

• إذا وجد عند الإنسان نقصٌ، فإنه حينئذٍ يخفف عنه، فالعاجز عن القيام يصلي قاعدًا. فمن نقص في شيء مما آتاه الله العباد، فإنه يخفف عنه في الواجبات بقدر ذلك، ولذلك يسقط عن المقعد من الواجبات ما لا يسقط عن السليم المعافى. وهكذا هناك أمورٌ أخرى من أسباب التخفيف كالعسر ونحو ذلك.

متى يكون الإكراه سببًا للتخفيف؟

○ الإكراه إما أن يكون على مقتضى الأمر الشرعي، وإما أن يكون على خلافه، فإذا توافق الإكراه والأمر الشرعي، فحينئذٍ يلزم المكلف فعله للأمرين، للأمر الشرعي وللمقتضى الإكراه، جاءه وقال له صلّ وإلا ضربتك، فحينئذٍ يصلي لا إشكال، الحكم أنه يصلي، لكن هل تصح صلاته؟ قال الجمهور: تصح صلاته متى نوى أنها لله، وقال بعض المعتزلة: لا تصح لأنه إنما صلى للسيف أو خوفًا من الضرب.

لعل القول الأول أرجح متى صحت نيته، فإن من فسدت نيته ولو لم يكن عنده من يكرهه، لم تصح صلاته، من صلى رياءً وسمعةً، من صلى لغير الله فحينئذٍ لا تصح هذه الصلاة، فهكذا هنا.

○ أما إذا كان الإكراه على خلاف مقتضى الشرع، ففي هذه الحال نقول: لا يُستباح المحظور أو لا يترك مقتضى أمر الشارع للإكراه إلا بشروطٍ معينة، من هذه الشروط.

(١) ألا يكون مقتضى أو موجب الإكراه أخف من أثر الإكراه، قال: خذ أموال هؤلاء وإلا ضربتك بيدي، هذا إكراه لكن الضرب باليد خفيفٌ، ومن ثم لا يجوز له أن يفعل ذلك، ويترك الإكراه في هذه الحال.

(٢) ألا يكون لمقتضى الإكراه أثرٌ أسوأ من فعل ما أمر بتركه، فإذا جاءه وقال له اقتل عشرةً، وإلا قتلناك، قلنا: لا يجوز لك أن تقتل العشرة، حتى ولو أدى ذلك إلى حتفك.

• وبالتالي نعلم أن الإكراه لا يقتضي التخفيف مطلقًا، وإنما له شروطٌ معينةٌ معتبرةٌ.

• مسألة في باب النسيان، ألا وهي أن من نسي الواجب أو الشرط لزمه إعادته، صلى بدون وضوءٍ فلما فرغ من الصلاة تذكر أنه على غير وضوءٍ، يعيد الصلاة، هنا ترك بسبب النسيان، ومع ذلك أمر بالقضاء.

متى يكون النسيان مسقطًا؟

نقول إذا كان النسيان في المبطلات، والمناهي يسقط فيه الإثم والحرَج، ولا يلزم الإنسان التبعة، بخلاف ما إذا كان النسيان في المثبتات من الأحكام والشروط والأركان، ففي هذه الحال نقول لا يصح العمل به.

- مثال ذلك: صلى ونسي الركوع، لا تصح صلاته لأن الركوع في هذه الحال ركنٌ، والأركان لا يعفى عند وجود النسيان فيها بما يخل بها.

◀ ما النسيان في رمضان، إنسانٌ نسي في رمضان فأتى أهله، أو نسي فأكل وشرب؟. ماذا تقولون؟ هل يخرج عن القاعدة؟

- النسيان في فعلٍ، ركنٍ، أو شرطٍ، فحينئذٍ لا يصح الفعل مع وجود هذا النسيان، ويطالب بالقضاء، صلى بدون وضوءٍ ناسيًا، يعيد أم لا يعيد؟ يعيد، لكن لو قُدِّرَ أنه فعل منهياً عنه في أثناء الصلاة، تبطل الصلاة بالكلام، لو تكلم ناسيًا لا تبطل الصلاة بذلك، لماذا؟ لأن هذا الجانب المانع في المبطلات.
- هكذا في مسألة الأكل والشرب في نهار رمضان، من أكل أو شرب في نهار رمضان فليُتم صومه، وإنما أطعمه الله وسقاه، كما ورد في الخبر، لماذا؟ لأن الطعام هنا مبطل، فلم يؤثر النسيان فيه، وهذا قول الجمهور، خلافاً لمذهب الإمام مالك، المالكية يقولون: من أكل أو شرب ناسيًا بطل صومه، وعند كثيرٍ منهم يجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين، عليه الكفارة المغلظة، هذا مذهب كثيرٍ من المالكية.

◀ الطلاق بالإكراه؟.

نعم، إذا أكره على الطلاق، فحينئذٍ هذا الإكراه على نوعين، انظر للشروط السابقة، لو جاءه وقال له: طَلِّقْ وإلا رفعت صوتي عليك، هذا إكراهٌ، فنقول: لكن مقتضى الإكراه أعظم من أثره، وبالتالي نقول: لا تطلق، ولو طلق لوقع طلاقه، بخلاف ما لو هُدد بالقتل، من شخصٍ يغلب على ظنه أنه يفعل ما هدد به، وأنه قادرٌ على ذلك، فحينئذٍ نقول: هنا إكراهٌ معتبرٌ، وبالتالي لا يقع الطلاق به على الصحيح من أقوال أهل العلم ؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق في إغلاقي».

◀ ماذا يُقال عن الذي يبتعد عن التسهيلات والتخفيفات إطلاقاً، ويعتقد ذلك أخذ الاحتياط في دينه؟.

نقول: هناك بعض الناس يظن أن الأفضل في الدين هو التشديد على النفس، وترك التيسير، فنقول: هذا ليس مقصداً من مقاصد الشارع، لم يقصد الشارع الإعانات على المكلفين، ولا إلحاق المشقة بهم، ويدل على هذا نصوصنا السابقة، التي دلت على هذا المقصد، مقصد التيسير، وبالتالي هذا فهمٌ خاطئٌ، وقد يقول قائلٌ بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن أجرك على قدر نصبك»، يعني على قدر تعبك، فنقول: هنا المشقة أو التعب ليس مقصوداً لذاته، لم يقصده المكلف، وإنما وقع في طريق العبادة، على جهة التبع، فبالنظر هنا لم يقصد الشارع الإعانات ولا المشقة، ومن ثمَّ أولئك الذين يقصدون الإشفاق على أنفسهم، قد خالفوا الهدى النبوي في ذلك، ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لعبد الله بن عمر، لما كان يصوم النهار، ويقوم الليل، أمره بأن يخفف، وقال: «إن لنفسك عليك حقاً»، وفي الحديث الآخر، الذي يقول فيه النبي -صلى الله عليه وسلم: «مه، عليكم من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يملأ حتى تملوا» ، ومن ثمَّ يتذكر الإنسان هذه الوقائع والحوادث، ويعلم أن التيسير هو المقصود للشارع، وأما التعب والنصب، فليس مقصوداً له.

- مثال ذلك: في حجة النبي -صلى الله عليه وسلم-، هل حج على قدميه؟ حج على راحلته، وهي أسهل المركوبات في ذلك الزمان، فاختر في الوسيلة الأسهل والأيسر، وأما في الحكم الشرعي، فيعمله، ويعتقد أن هذا الحكم الشرعي، هو الذي يحصل به التيسير والتخفيف على المكلفين.

- الحديث الذي دخل فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- المسجد، فوجد حبلاً، فقال: «ما هذا؟»، قالوا: فلانة، إذا تعبت تعلقت به، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «حلوله» فكوا الحبل «ليصل أحدكم نشاطه، فلعله يذهب يستغفر ربه، فيسب نفسه»، مما يدل على أن التيسير مقصود للشارع، وقد ضرب النبي -صلى الله عليه وسلم- مثلاً لذلك، بالمنبى، وهو الذي يسير ويسرع في مشيه، قال: «لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»، كلما ركب على دابة هزلت وطاحت وسقطت من التعب، وفي الأخير لا يكون قد وصل إلى نهاية طريقه، بخلاف من تأنى في سيره، فإنه يهدأ نفسه وطمأنينتها يصل إلى مراده.

• حينئذ نعلم أن المشقة ليست مقصودة للشارع، وأن التعب والإنعاط ليس مقصوداً للشارع، لكن لو قدر وقوعه في طريق العبادة، فحينئذ يعظم أجر الإنسان به، ويكثر ثوابه.

- ورد أن بني سلمة أرادوا أن ينتقلوا عند النبي -صلى الله عليه وسلم- حول المسجد، من أجل أن يكون هذا أسهل في تنقلاتهم، فأمرهم النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يبقوا في أمكنتهم، فقال بعض الناس: إن هذا من توجيههم إلى ما فيه مشقة وتعب، وهذا خطأ، إنما وجههم لمعنى آخر، وهو أنه خشي أن تعروا المدينة، بحيث تكون في إحدى جهاتها ليس فيها من يدفع العدو، فتكون المدينة عاريةً يتمكن العدو من دخولها.

القواعد المقاصدية المتعلقة بهذه القاعدة.

- فمن تلك القواعد:

➤ **أولاً:** أنه لا واجب مع العجز، من عجز عن شيء، فإنه يسقط وجوبه عنه، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 233]، ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 233]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: 7]، فيه نصوص كثيرة كلها تدل على هذا المعنى، ومنها الأحاديث السابقة «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب».

➤ **ثانياً:** قاعدة إذا ضاق الأمر اتسع، فقاعدة الشريعة أنه إذا تضيقق الأمور على المكلف، فإن الأحكام الشرعية توسع له.

- ومن أمثلة هذا: أن امرأة خرجت في الحج مع زوجها، فمات زوجها في الطريق، نقول: لا تكمل الحج، ضاق الأمر بوفاء زوجها، فيتسع الحكم الشرعي، ولا نطالبها بإيجاد المحرم في هذه الحال.

➤ **ثالثاً:** قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، فالضرورة التي فيها شدة على المكلف، تكون سبباً من أسباب التخفيف والتسهيل، ويدل على هذه القاعدة عدد من النصوص، منها قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119].

- ومن ذلك أيضاً في النصوص: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 115]، الآية الثانية: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: 3]، فيه نصوص كثيرة، كلها تدل على أن الضرورات تبيح المحظورات.

- وينبغي بكم أن تفرقوا بين الضرورات والضروريات، الضروريات أمورٌ لابد منها، وأما الضرورات، فهذه مشقةٌ وضررٌ على المكلف، تقتضي التخفيف، أما الضروريات فمعنى كليٌ قصده الشارع، تتحقق به المصالح الكلية، مثل حفظ الدين، حفظ المال، هذه ضرورياتٌ، أما ما هو ضرورةٌ مثل ما لو خشي على نفسه من الهلاك، فحينئذٍ هذا ضررٌ عليه، وبالتالي نقول: الضرورات تبيح المحظورات.
- وهذه القاعدة، الضرورات تبيح المحظورات لها شروطٌ، مثلاً من شروطها:
 - (١) أن تكون الضرورة حقيقةً لا متوهمةً، إن كانت مجرد ظنونٍ، لا قيمة لها.
 - (٢) أن يكون المحظور أقل من الضرورة، ما لو كان المحظور أكثر، فحينئذٍ لا تُستباح المحظورات بالضرورات.
 - (٣) أن تكون هذه الضرورة لا يمكن دفعها بطريقٍ آخر، فهذه قاعدةٌ مهمةٌ، لابد من الالتفات إلى شروطها، بعض الناس يأتي إلى هذا اللفظ العام، فيطبقه بدون مراعاة شروطه، فلا يقرر الحكم الشرعي.
- الضرورة يُراد بها على الصحيح ما يلحق بفقده ضررٌ، ولا يقوم غيره مقامه، وبينما الحاجة هي يلحق بفقدها ضررٌ، لكنه قد يوجد أشياء تقوم مقامه.
- وفي هذا الباب أذكركم بالتفريق بين بابي الغذاء والدواء، فباب الغذاء يُستحل حال الضرورة كما تقدم، بخلاف باب الدواء، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حُرِّمَ عليهما»، من جاءنا يريد تناول دواء، يرد الجسم من حالة الاعتلال، إلى حالة الاعتقاد، فنقول: هذا علاجٌ، وبالتالي لا يجوز استباحة المحظور فيه، ويبقى هناك مسائل مترددة، مثال ذلك مثلاً: في الدم، حقن الدم، يأتيك من يقول: هو دواءٌ، وبالتالي لا يجوز، ومنهم من يقول: هذا غذاءٌ يتغذى به البدن، ومن أمثلة ذلك: الأجهزة، أو الأدوات التعويضية التي تكون في البدن، مثل بعض الناس يؤخذ له صماماتٌ من خنزيرٍ، وتوضع في قلبه، فنقول: هذه الصمامات استخداماً هل هو من باب الدواء، وبالتالي لا يجوز؛ لتحريمها ونجاستها، أو هو من باب الغذاء، وبالتالي يجوز، كما تقدم أن الدواء، نقل الجسم من حالة الاعتلال إلى حالة الاعتقاد، وبالتالي تأثيره مؤقتٌ، بخلاف الغذاء، ولذلك الذي يظهر أن هذه الصمامات من باب الغذاء، وليست من باب الدواء.
- رتب على هذه القاعدة -قاعدة الضرورات تبيح المحظورات- عددٌ من القواعد، مثلاً
 - ✓ قاعدة: **الضرورة تقدر بقدرها**، فإن من استباح محظوراً بسبب الضرورة، فلا يجوز له أن يتناول من المحظور، إلا بقدر ما تندفع به الضرورة. جائعٌ يخشى على نفسه من الهلاك؛ لأنه في مسغبةٍ، فوجد ميتةً، نقول: يأكل منها، لكن لا يزيد عن مقدار حاجته.
 - ✓ هناك قاعدةٌ رتبها بعض الحنفية، يقولون: **الاضطرار لا يبطل حق الغير**، بعض أهل العلم قال: إلا إذا كان ناشئاً عنه، وقال الاضطرار لا يبطل حق الغير الناشئ من غيره.
- مثال ذلك: شخصٌ قتل جملاً؛ لأنه مضطّرٌ لغيره، فهل يجب عليه ضمانه؟
- نقول: هنا صورتان: إن كان الاضطرار ليس ناشئاً من الجمل، فحينئذٍ يجب عليه الضمان، جائعٌ في مسغبةٍ، فبالتالي ذبح جملاً لغيره، ما يجوز له، هل يجب عليه الضمان؟ نقول: الاضطرار هنا لا يُسقط حق الغير؛ لأن الاضطرار ليس ناشئاً من ذلك الجمل، بخلاف ما لو كان هناك رجلٌ، جاءه جملٌ هائجٌ، يريد أن يقتله، فالآن هو مضطّرٌ إلى ذبحه، يذبحه أو لا؟ نعم يذبحه؛ لأن الاضطرار يبيح المحظور، وهنا الاضطرار ناشئٌ من الجمل،

فبالتالي نقول: الاضطرار يُبطل حق الغير في هذه الصورة؛ لكون الاضطرار ناشئاً من ذات الملك، فبالتالي لا يجب عليه دفع قيمة الجمل الذي قتله؛ لأنه مضطراً إليه اضطراراً ناشئاً من ذلك الجمل، فلم يجب عليه ضمانه.

➤ **رابعاً:** قاعدة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5، 6]،

وبعض أهل العلم يعبر عنها بقاعدة: المشقة تجلب التيسير.

➤ **خامساً:** أن حال الاضطرار لا نحتاج فيه دليلاً إلى القول باستباحة المحظور ، بخلاف مسائل الحاجة،

فإننا لا نستطيع المحظور بها، إلا عند قيام الدليل على ذلك.

ما الفرق بين الرخص وبين التخفيف؟

(١) التخفيف أكبر وأعم من الرخصة، الرخصة أن يكون المعنى والعلة التي من أجلها ثبت الحكم لازالت

موجودة، ومع ذلك انتفى الحكم.

مثال ذلك: لماذا حرم أكل الميتة؟ لنجاستها، لما يأتينا مضطراً إلى أكلها، هل تنتفي النجاسة بذلك؟ باقية،

لكن الحكم تغير، فهذا يسمى رخصة، وهو أيضاً تخفيف.

(٢) إذا كان المعنى الذي من أجله ثبت الحكم ارتفع، فيرتفع الحكم معه، فهذا يسمى تخفيفاً، لكنه لا يسمى

رخصة.

مثال ذلك: مجنون، صاحي تجب عليه الصلاة، فلما جُنَّ لم تجب عليه الصلاة، المعنى الذي أوجبنا عليه

الصلاة عاقه، فلما جُنَّ انتفى المعنى الذي من أجله ثبت الحكم، وبالتالي انتفى الحكم، فهذا يسمى

تخفيفاً، ولا يسمى رخصة؛ لأن الرخصة، وجود المعنى الذي من أجله تقرر الحكم بالمنع، لكن الحكم

متخلف.

هل التيمم تخفيف؟ أو هو رخصة؟

نقول: التيمم على نوعين: إذا كان التيمم عند فقد الماء، فحينئذٍ لا يسمى رخصة، وأما إذا كان التيمم مع

وجود الماء فإنه يسمى رخصة.

● مثال ذلك: مريض، فيه مرض الحساسية في الجلد، لا يتحمل وضع الماء عليه، ماذا نفعل معه؟ نقول: يتيمم،

فهنا ترك التيمم، واستباح الصلاة بدون وضوء، مع وجود المعنى الذي هو وجود الماء، فهذا يُعد رخصة، وجد

المعنى الذي اقتضى التحريم، ومع ذلك انتفى التحريم، لكن عند فقد الماء، لا يسمى رخصة.

● هناك أيضاً معانٍ قريبة، تسمى مثلاً عدم الاضطرار، تسمى ترك الاستحسان، كلها تتقارب مع موضوع

الرخصة.

➤ **سادساً:** ما يتعلق بالتخفيف في أحكام هذه الشريعة، فإن الله -عزَّ وجلَّ- قد خفف على هذه الأمة، قال

تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: 157]، فهناك أغلالٌ وأصاُرٌ موجودةٌ

في الشرائع السابقة، فلما بعث الله -عزَّ وجلَّ- نبيه محمداً -صلى الله عليه وسلم- خفف عن العباد،

ورفع بعض هذه الأصار.

- مثال ذلك: مثلاً في مسألة القصاص، كانوا في السابق، إما قصاص، وإما عفو، فقرر في هذه الملة التخفيف، فدخلت مسألة الدية ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: 178].

ومثلها أيضاً في عددٍ من الأحكام التي خفف فيها عن هذه الملة، ولم تكن على من سبق.

- مثال ذلك: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام: 146]، فهذه الآية فيها ذكر بعض المحرمات التي كانت على الأمم السابقة، فخفف الله - عز وجل - علينا في هذه الأمة.
- وبذلك نعرف أهمية هذه القاعدة المقاصدية المهمة، قاعدة التخفيف التي راعتها الشريعة في أحكامها، فكانت سهلةً يسيرةً، في وسع الإنسان، وليست خارجةً عن قدرته، فهذه نعمةٌ من نعم رب العزة والجلال.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقصد أداء الحقوق لأصحابها.

- فإن الشريعة قد أكدت على إيصال الحقوق لأصحابها، وأنه يجب أداء هذه الحقوق، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن الله أعطى كل ذي حقٍ حقه**» ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**أعطوا كل ذي حقٍ حقه**»، وبالتالي يجب علينا أن نسعى لإيصال الحقوق وأدائها لأصحابها، ويحرم التهاون في ذلك أو التفريط فيه، أو التأخير في إيصال الحقوق لأصحابها.
- والحق لا يُفهم أنه مقتصرٌ على الأمور المالية فقط، صحيح الأمور المالية فيها حقوقٌ يجب أداؤها لأصحابها، كما ورد في الحديث: «**على اليد ما أخذت حتى تؤديه**» ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا**﴾ [النساء: 58].
- ولكن معنى الحقوق في الشريعة أكثر من أن نقصره على الحقوق المالية، والحقوق النقدية، بل هناك حقوقٌ كثيرةٌ، منها حقوق الاختصاص، وحقوق الانتفاع، بل في بعض المرات يكون من الحقوق ما يكون فيه معنى التكليف والوجوب، مثل حقوق الزوج والزوجة، مثل حق الحضانة، فهذه حقوقٌ ثابتةٌ في الشريعة.
- والحق الذي يجب أداؤه لأصحابه يشترط فيه شرطان:
 - ❖ **الأول: أن يكون ثابتاً**، وطريق ثبوت الحقوق إما من طريق الشرع، تأتينا آيةً تثبت حقاً لأحد على أحد، وإما أن يكون بواسطة العقود التي يتعاقد بها الناس، وإما أن يكون بواسطة الالتزام، كما في الضمان والكفالة، هذه فيها حقوقٌ، أو يكون من طريق الولاية، فمن له ولايةٌ على غيره قد يثبت حقوقاً على غيره، سواء الإمامة العظمى، أو ولاية الوالد، أو ولاية ولي اليتيم، أو نحو ذلك.
- واستيفاء الحقوق قد يكون بدافع ذاتيٍّ من خلال خوف الإنسان من الله عزَّ وجلَّ، ورغبةً في إبراء ذمته، وقد يكون من طريق القضاء، فالقضاء يلزم ويوجب على من عليه حقٌّ أن يؤديه لأصحابه.
- ولكن فيه مراتٌ قد يكون القضاء على خلاف الحق، لأن القاضي إنما يحكم بما ظهر له من الأمور، إما بشهادة الشهود، أو ما تدل عليه البيانات، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعضٍ، فمن حكمتُ له من حق أخيه فإنما أقضي له قطعةً من النار، فليأخذها وليدعها**» ، فقوله هنا: «**فمن قضيتُ له من حق أخيه بشيءٍ**» حق، أثبت الحق هنا، وهكذا في الحديث الآخر: «**من اقتطع حق امرئٍ مسلمٍ بيمينٍ هو فاجرٌ فيما لقي الله وهو عليه غضبانٌ**» ، وهنا القاضي حكم بناءً على هذه اليمين.

- ولكن وجود الحكم القضائي لا يعني قطع الحقوق من أصحابها، وبالتالي نعلم أن القضاء طريقٌ من طرق استيفاء الحقوق، لكن قد يقع فيه مخالفةٌ لكون هذا القضاء بُني على أمورٍ ليست بصحيحة، وبالتالي يجب إعادة الحقوق لأصحابها.

❖ **الثاني:** وكذلك يشترط في الحق لأدائه **أن يكون مشروعًا**. لو كان هناك حقٌ غير مشروع، فحينئذٍ لا يثبت الحق فيه، كما لو وقع تعاقدٌ على أمورٍ محرمة، حينئذٍ وُجد سبب ثبوت الحق، لكن ذلك ليس من الأمور المشروعة، وبالتالي نقول إنه لا يجب الأداء في هذه الصورة، بل لا يثبت فيه كونه حقًا؛ لأنه لم يثبت، لأنه غير مشروع وغير متوافقٍ مع الشرع.

أقسام الحقوق:



- (١) **حقوقٌ لله عزَّ وجلَّ خالصة**، مثل العبادات من صلاةٍ وصيامٍ والوفاء بالندور.
 - (٢) **حقوقٌ فيها جانب المكلف**، مثل حق الحضانة، مثل حق الوالدين.
 - (٣) **حقوق عامة بالنسبة للناس يجب أن تلاحظ وأن تؤدي**، من ذلك مثلاً: تحريم الاعتداء على ممتلكات الآخرين، هذا حقٌ، ولا يجوز لأحدٍ أن يعتدي على ملك غيره، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرامٌ»**، هكذا المحرم على كرامة الإنسان، لا يمتن حيًا وميتًا.
 - (٤) **كذلك من حق الإنسان أن يكون هناك عدلٌ في التعامل معه**، حيث يكون هناك مساواةً مع من يماثله، لا يوجد هناك تمييزٌ بين الناس، ومن هذا المنطلق جاءت الشريعة بتحريم التكبر. وجعلت من أنواع التكبر جحد حقوق الآخرين، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«الكبر ببطر الحق وغمط الناس»**، بطر الحق أي جحد الحق وعدم القبول به، وغمط الناس أي احتقار الآخرين، لأن من حق الآخرين أن نحفظ لهم كرامتهم ومنزلتهم التي يؤهلون لها.
 - (٥) **هناك حقٌ للمسلم على المسلم**، كما قال صلى الله عليه وسلم: **«حق المسلم على المسلم ستٌ»**، فهذه يجب أداؤها لأصحابها، ولا يجوز التفريط فيها، وإن لم تكن حقوقاً ماليةً، كرد السلام، وتشميت العاطس، زيارة المريض، اتباع الجنائز، هذه حقوقٌ يجب أداؤها.
 - (٦) **هناك حقوقاً في تصرفات الإنسان المباحة**، بحيث لا يمنع من شيءٍ منها إلا إذا كان متعارضاً مع مصلحةٍ أعظم منها، لك الحق في اللباس تلبس ما ترى أنه يتناسب مع حالك، وما يكون محققاً لمصلحتك.
- لكن فيه مرات قد يكون اللباس متعارضاً مع مصلحةٍ أخرى، كاللباس العاري مثلاً، فهذا قد يترتب عليه مفسد ولذلك منعت الشريعة من إظهار هذا اللباس في المجامع العامة.
- كذلك تلاحظون أن **الحقوق ليست مقتصرة على الأمور الظاهرية، الحقوق في الإسلام وصلت إلى شيءٍ لم يصل إليه بقية الدساتير والأنظمة**، ولذلك مثلاً حتى ما يتعلق بشعور الإنسان، جعلت فيه

حقًا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولن تؤمنوا حتى تحابوا»، إذن المحبة هذا حقٌ ثابتٌ جاء في الشريعة.

وفي الحديث الآخر، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، محبة الخير للآخرين هذه من الحقوق التي جاءت بها الشريعة، ولا يوجد شيء من الدساتير ولا من الأنظمة ولا من القوانين قرر مثل هذه الحقوق التي وردت بها الشريعة.

(٧) من الحقوق من احترام الآخرين وتقديرهم، والقيام بواجبات تجاههم من رد السلام تسميت العاطس عيادة المريض اتباع الجنائز، إجابة الدعوة.

(٨) من الأمور التي جاءت بها الشريعة فيما يتعلق بالحقوق أن أوجبت على كل واحدٍ من المسلمين أن ينصح إخوانه، ينصحهم بلا فضيحةٍ، بينه وبينهم، يعرفهم بما يرى أنه الصواب وأنه الأفضل في حقهم، إن قبلوا وإن ردوا، لكن بيان الحق وتوضيحه ونشر هذه النصيحة هذا مبدأ شرعيٌّ جاء من أداء الحقوق، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة»، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم». وهكذا جعلت الشريعة الحقوق متبادلةً في كثيرٍ من أمورها، هناك حقٌّ للزوج وهناك حقٌّ للزوجة، يجب على كل واحدٍ منهم أن يقوم بالحق، وليس هذا الحق على جهة المقابلة، أنت تؤدي هذا الحق لله، حتى ولو يقيم الطرف الآخر بأدائه.

(٩) هناك حقٌّ لصاحب الولاية، وهناك حقوق للرعية، فلو فرض أن الرعية لم يقوموا بالحق الواجب عليهم لا يخول هذا صاحب الولاية أن يترك الحق الواجب عليه تجاه الرعية، وبالعكس، لو كان الوالي لا يقوم بالحقوق الشرعية التي جاءت بها الشريعة من حقوق الرعية، لا يعني أن يفرط الرعية في حق هذا الوالي، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اسمع وأطع لإمامك، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك».

(١٠) من الحقوق التي جاءت بها الشريعة الحقوق المتعلقة بالتواصل، مثل بر الوالدين، مثل صلة الرحم، مثل أيضًا إكرام الضيف، مثل الاجتماع والتآلف بين الناس.

(١١) مسألة حفظ اللسان، بحيث لا تتكلم في عيوب الآخرين، هذا من حق إخوانك عليك، بل من الحق أنه إذا تكلم في أحدٍ أملك أن ترد عن عرضه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه الناريوم القيامة».

(١٢) من الحقوق التي جاءت بها الشريعة توقير أصحاب الفضل، وكبار السن، ومن له قدمٌ وسابقةٌ في الإسلام، سواء كان من دعاة دين الله، أو من العلماء، أو كان من حفظة كتاب الله عزَّ وجلَّ، أو كان ممن يحسنون إلى الخلق، ويبذلون من أموالهم في إصلاح أحوال الناس، فهؤلاء لهم فضلٌ وبالتالي لهم حقٌّ على الناس أن يقدرهم ويحترمهم، وفي هذا فائدةٌ أخرى ألا وهي اقتداء الآخرين بهم.

(١٣) مما يتعلق بالحقوق حق الناس فيما بينهم أن يعيشوا بسلام، وبأمانٍ، يأمن بعضهم من بعضهم الآخر.

١٤) من الحقوق المحافظة على شعور الآخرين، كونك تحافظ على شعور الآخرين، لئلا يحزنوا، لئلا يقلقوا، لئلا يخافوا منك، هذا جاءت به الشريعة، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يتناجي اثنان دون الثالث» من أجل أن ذلك يحزنه.

ولهذا جاءت الشريعة بالدعوة إلى الأخلاق الفاضلة، وحسن التعامل مع الآخرين واختيار الألفاظ الطيبة والتصرفات الحسنة، كما قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: 53].

فعندما نختار الأقوال الطيبة نكون قد أدينا حق الإخوة، وبالتالي نفوت الفرصة على عدونا الشيطان الرجيم.

١٥) أيضًا في حسن الظن بالآخرين، عندما نحسن الظن فيهم، ونحملهم على أحسن المحامل في تصرفاتهم، نكون بذلك قد أدينا حقًا شرعيًا، قال الله جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: 12]، والآية التي قبلها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: 11].

هذه الحقوق لها مصادر، محل اتفاق، إما تكون من قبل الشارع، إذا كانت هذه الحقوق من مصدر متفق عليه حينئذٍ ينتفي التنازع، لكن إذا جاءك من يقول بأن الحقوق إنما تثبت بالأعراف، يأتي من ينازع، هل هذا عرفٌ معتبرٌ أم لا؟ وهل وقع العرف على اعتبار هذا الأمر من الحقوق أم لا؟ ومن ثم يقع الاختلاف والتنازع، ولذلك قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59].

الحقوق كلها مرتبطة بحقوق الله عزَّ وجلَّ، فأنت من باب تعظيمك لحق الله وتعظيمك لحرمة الله، تؤدي الحقوق التي تكون للمكلفين، فالله الذي خلقك والله الذي رزقك، والله الذي أهلك الأمم الماضية، والله الذي يتصرف في الكون كيف يشاء، لا بد أن تراعيه ليستمر في فضله وبره ولتنجو إذا كنت بين يديه يوم القيامة، ومن ذلك أن تؤدي الحقوق إلى أصحابها.

فهناك دافعٌ ذاتيٌّ يجعل الإنسان يؤدي الحقوق لأصحابها، ألا وهو هذا الضمير، وهذه المخافة من رب العزة والجلال وهذا الرجاء في أمور الآخرة.

ليس كل ما يهواه الإنسان يكون حقًا له، بل لا يكون له من الحقوق إلا ما جاء في هذه المصادر السابقة.

من الأمور التي جاءت بها الشريعة المطهرة أنه عند التفريط في الحقوق تشرع العقوبات، وقد تكون عقوباتٌ تعذيريةٌ، وقد تكون عقوباتٌ حديةٌ، وقد تكون العقوبة بأخذ الحق وإعطائه جبرًا على من امتنع منه.

١٦ من الحقوق التي تتعلق بالإنسان أن له الحق في الكسب المشروع، وله الحق في التصرف في ماله، ولا يمنع الإنسان من شيء من التصرفات إلا بمقتضى شرعيٍّ، يأتي به الشرع لمصلحته هو أو لمصلحة من له حقٌّ عليه، كأصحاب الديون.

أورد نموذجًا غريبًا من الحقوق، ألا وهو حق الأسرار، جاءت الشريعة بوجوب كتم الأسرار، ومنعت من أن ينشر الإنسان أسرار غيره.

حتى لو جلست مع شخص في مجلسٍ وحدتك بحديثٍ، لا يجوز لك أن تنقل هذا الحديث إلا إذا أذن لك، أو غلب على ظنك أنه يجيز نقل هذا الحديث ونشره، وإلا فالأصل أنه لا يجوز نقل هذه الأحاديث. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «المجالس بالأمانة».

١٧ من الأمور أيضًا التي تتعلق بالحقوق ما يتعلق بصاحب الحق، فإن صاحب الحق له أن يطالب بحقه، وله أن يتقدم للقضاء، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «فإن لصاحب الحق مقالة».

١٨ كذلك من الحقوق التي جاءت بها الشريعة حق تكافل المجتمع بعضه مع بعضٍ، فهناك حقٌ للمجتمع وحقٌ للضعفاء على الأغنياء، وحقٌ للفقراء على أصحاب الأموال، كما قال جلٌ وعلا:

﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24، 25]، والآية الثانية: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: 19].

وقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إني أخرجكم حق الضعيفين: اليتيم والمرأة»، فهؤلاء أوجب لهم الشرع حقًا وألزم بأداء الحق لهم.

١٩ من الحقوق ما يتعلق بالحق في الزجر عن المعاصي لصاحب الولاية، ولا يقول إنسانٌ أنا حرٌّ أتصرف في نفسي بما أشاء، لأن المعصية الظاهرة لا يقتصر ضررها على صاحبها.

كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25]، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لتأخذن على يد السفية ولتأطرنه على الحق أطراً، أو لتدعون الله ثم لا يستجاب لكم».

فأوجب الشرع هنا زجر العاصي عن معصيته، وعدم تمكينه منها، إذا كانت ظاهرةً.

٢٠ من الحقوق أن ذلك العاصي لا تنشر معصيته، ولا يبين للخلق أنه من أصحاب المعاصي، بل يجب الستر عليه، ومن ستر على مسلمٍ ستره الله يوم القيامة.

وعندما يقتصر الناس في أحاديثهم بالكلام على الأفعال الحسنة، حينئذٍ تنتشر هذه الأفعال الحسنة، لكن عندما يتحدثون عن الأفعال السيئة وفلانٌ فعل وفلانٌ فعل، تستمرئها النفوس ومن ثم تفعلها وتقدم عليها.

ولذلك علينا أن نتقرب إلى الله عزَّ وجلَّ بحفظ ألسنتنا، لا نذكر معاصي أحدٍ، لأن هذا من الغيبة، الغيبة محرمةٌ، ولأن هذا يترتب عليه مفسدة استهانة القلوب بتلك المعاصي وانتشارها في الخلق، وبالتالي يكون هذا من أسباب انتشار المعاصي في الناس.

صحيح قد ينهى الإنسان عن المعصية، يقول هذا الفعل حرام، هذا الفعل عقوبته شديدة، هذا الفعل رتبت عليه العقوبات التالية، لكن ما يقال فلان يفعل هذه المعصية، لأنه لا يترتب عليها أثر إيجابي، بل يترتب عليها أثر سلبي.

(٢١) هناك حقوق خاصة، وهناك حقوق عامة، هناك حقوق لكل واحدٍ ولكل فردٍ، مثل المحافظة على سمعته، والحفاظ على أسراره، وهناك حقوق خاصة نتيجة علاقة خاصة، الجار له حق خاص، الزوج والزوجة لهما حقان خاصان، الأب، القريب، فهذه حقوق خاصة يجب على الإنسان أن يراعيها وأن يهتم بها.

(٢٢) كما تقدم مثلاً حتى الفقراء، الفقير له حق، إذا لم تعطه فقابله بالمقابلة الحسنة وكلمه بالكلام الحسن، ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: 28]، قد نزلت في الضعيف والمسكين والفقير إذا لم تعطه مالاً ولم تتصدق عليه، فحينئذٍ تعامله بالمعاملة الحسنة.

وصاحب الحاجة إذا كان محتاجاً حقيقة فإنه محق، ويستحق أن يعطى، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أعطيها فإنها محقة»، قال في الحديث الآخر: «فإن الزكاة حق المال». والمقصود أن هناك حقوقاً تتعلق بأفراد خاصين، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «فإن لربك عليك حقاً، وإن لنفسك عليك حقاً، وإن لأهلك عليك حقاً، وإن لزوجك» ، وفي لفظ: «وإن لأضيافك عليك حقاً، فأعط كل ذي حقٍ حقه»، هذه نصوص واضحة.

(٢٣) وليست الحقوق لأصحاب القدرة على المحاجة والمخاطبة فقط، بل هي قد تثبت للمجنون، المجانين لهم حقوق، والأطفال لهم حقوق، فالطفل مثلاً له حقوق في الحياة، يجب على الوالد أن يختار الأم المناسبة لأطفاله، يثبت لهم النسب، هناك حق الحضانة، هناك حق الرضاعة، هناك حق النفقة، هناك حق التعلم، فهذه حقوق ثابتة لهم، ولو كانوا صغاراً، ما يجوز أن يُتركوا في طعامهم، في لباسهم، يجب أن يُنفق عليهم في هذا.

(٢٤) في الشريعة إثباتٌ لحقوق الأبناء على والديهم، كما أن للوالدين حقوقاً على أبنائهم، كذلك هناك حقوق فيما يتعلق بتكوين الأسرة، هناك حقوق في الاكتساب، هناك حقوق فيما يتعلق بالميراث.

(٢٥) الحقوق ليست خاصةً بحقوق الإنسان، بل هناك حقوق لله، وهي أعظم، من أعظم حقوق الله -عز وجل- أن تُجعل العبادة له وحده -سبحانه وتعالى-، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لمعاذ:

«أتدري ما حق الله على العباد؟»، ثم فسره: «بأن يعبدوا الله لا يُشركوا به شيئاً»، ثم قال: «أتدري ما حق العباد على الله إن هم فعلوا ذلك؟ أن يدخلهم الجنة»، هذه حقوق ثابتة، مقررّة في الشرع.

(٢٦) هناك حقوق لكل من يخالطهم الإنسان، فحتى البهائم لها حق على الإنسان، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الإبل: «وإن من حقها: حلبيها يوم ردها»، ولذا لما رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- جمالاً متأثراً، قرب منه -صلى الله عليه وسلم- فقال: «إنه يشتكي من أنك تجيعه وتدببه»،

تجيعه يعني تقلل له الطعام عليه، وتدببه يعني تكثّر العمل الذي تطالبه به. هذا في بهيمة، ولذا انظر للحديث الآخر، أن امرأة عذّبت في هرة حبستها، لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض.

وانظر للحديث الآخر الذي فيه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- ذكر أن بغياً عُفِرَ لها بسبب أنها سقت كلباً قد بلغ به العطش.

(٢٧) وهكذا هناك حقوقٌ فيما يتعلق ببيئة الناس، ولو كانت أموراً من الجمادات، **الأشجار لها حقٌّ علينا، نهى عن قطعها، نهى عن البول والغائط تحتها**، كذلك الطريق أثبت له حقاً في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «**فأعطوا الطريق حقها**» ، لما وجد جماعةً كانوا جالسين في الطريق، فنهاهم عن الجلوس في الطرقات، فقالوا: مالنا بدُّ من الجلوس فيها، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «**أما إذا أبيتم فأعطوا الطريق حقها**»، إذن الطريق له حقٌّ علينا.

- سبق أن سألتني مثلاً في هذا الجانب، في المقاصد، ماذا نستفيد منه في حياتنا؟
- فنقول: هناك معانٍ نثبتها، وبالتالي نقرر مسائل جديدةً بناءً عليها، فلما جاءنا الشرع بأداء الحقوق لأصحابها، ووجدنا أن الشرع منع من بعض الأفعال في الطريق، من أجل إعطاء الطريق حقه، ثم وردتنا مسائل جديدةً في حياتنا، قلنا: بأنها يُحكم عليها بذلك المقصد، من إعطاء الطريق حقه، لو جاءنا إنسانٌ يؤدي في الطريق، يسد الطريق بسيارته، أو بمخلفات بنائه، أو يظهر الأصوات العالية، أو يسرع في الطريق، بما يثير الخوف والرعب في قلوب الناس، حينئذٍ نقول: لم يعط الطريق حقها، وبالتالي لم يحقق المقصد الشرعي في هذا الباب المتعلق بأداء الحقوق.
- الحقوق التي ذكرت، تدلُّ على أنه ليست الأمور متعلقةً بحق الإنسان فقط، هناك من يتكلم في حقوق الإنسان في زماننا، ويكثر من الحديث فيه، وقد يعتب بعضهم على بعض العلماء، أو بعض الأحكام الفقهية، ويدعي أنها مخالفةٌ لحقوق الإنسان، والناظر فيما يدعى أنه من حقوق الإنسان، يجد أن ما يدعونه من حقوق الإنسان على ثلاثة أنواع:

➤ **النوع الأول: نوعٌ من حقوق الإنسان حقيقة، فهذا النوع قد جاء به الشرع** ، لكن جاء به على أكمل وجوهه، وأعلى درجاته، وجاء به لتحقيق ذلك المقصد من خلال جميع الوسائل المؤدية إليه.

مثال ذلك: نتفق على أن العدل من حقوق الإنسان، الشريعة قد جاءت في هذا الباب بأكمل درجات العدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: 90] وقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]، ولكن جاءت الشريعة في تحقيق العدل بما لم تأت به الشرائع والقوانين الأخرى، سواءً من وسائل إثبات الحقوق في باب العدل، أو في كيفية التعامل مع المتخاصمين، أو في سرعة البت بينهما بما يقضي على النزاع المتكون عندهما، فهذه كلها جاءت بها الشريعة؛ لتحقيق هذا المقصد، وهذا الحق من حقوق الإنسان.

➤ **النوع الثاني: مما يسمى حقوق الإنسان، ولكنه في الحقيقة ليس من حقوق الإنسان، بل حق الإنسان يتنافى معه.**

مثلاً: يأتيك من يدعي أن من حق الإنسان الحرية الجنسية، ومثل هذا يترتب عليه من المفساد ما الله به عليمٌ، سواءً في ما يتعلق بتفكك المجتمع، وعدم ترابطه، لما يحدث من وجود أبناء الزنا، ولما يحدث من الشقاق والنزاع، ولما يحدث من كون الرجل يأتي إلى المرأة، ثم بعد ذلك يهملها، ولا يقوم

بمتابعتها ورعايتها، بخلاف تقرير حق الزوج وحق الزوجة، فإنه حينئذٍ تثبت به الحقوق، وتستقر به أحوال المجتمع.

كذلك من النواحي الصحية، نجد من انتشار الأمراض، بهذه الأمور، التي تسمى حقوقاً للإنسان، وهي في الحقيقة مؤدية إلى مفسد الله أعلم بمقدارها وما تصل إليه.

➤ **النوع الثالث:** وهناك حقوق، أو ما يسمى يُجعل من حقوق الإنسان وهو يتضمن معنى حقٍّ، ومعنى باطلٍ، وبالتالي لا بد من تمييزه، ومعرفته.

مثال ذلك: في المساواة، يأتون يجعلون من حق الإنسان المساواة، ثم بعد ذلك يجعلون هذا المساوي يدخلون فيه ما الله به عليمٌ، هذا المبدأ -المساواة- لا بد أن يُنظر فيه، إن كانت المساواة بين متساويين، هذا مطلوبٌ، وإن كانت المساواة بين مختلفين، فهذا ليس من العدل، وليس من حقوق الإنسان.

- لو جاءنا عندنا طلابٌ في قاعةٍ، أخذ واحدٌ منهم الامتياز، هل من حق الإنسان المساواة، وبالتالي نعطي هذا المستوى لجميع من في القاعة من الطلاب؟ نقول: لا، هذا ليس من حق الإنسان، وليس من العدل، بل فيه جورٌ، وفيه مخالفةٌ لجعل الناس تسمو هممهم، لنيل أعلى الدرجات العلمية، لأنهم بذلك يضمنون أنهم ستكون مستوياتهم الدراسية، أو درجاتهم على أعلى المستويات، وبالتالي لن يُعطوا من أنفسهم في اكتساب المعلومات.

- من الأمور التي نلاحظها: أن الحقوق، حتى حقوق الإنسان، ليست مقتصرةً على حياته، بل هناك حقوقٌ جعلها الشارع بعد ممات الإنسان، ومن أمثلة ذلك،

- ✓ أن يكفن وأن يصلى عليه، وأن يدفن، هذه حقوقٌ من حقوق الإنسان،
- ✓ كذلك من حقوق الإنسان الميت أن تُستر معايبه، ما يظهر فلان كان يفعل كذا، أو كان عنده من المعاصي كذا، بل من حقه أن تُذكر محاسنه.

- ✓ كذلك من حقوق الإنسان أن تنفذ وصيته، يعني هذا ماله، وبالتالي ينفذ ما أوصى به.

- ✓ ومن حق الإنسان أيضاً أن يوصل ماله إلى ورثته، وهذا فيه جانب حقٍ إلهيٍّ، وفيه جانبٌ للميت؛ لأن هذا من تكريم قرابته، وهذا يجعلك تستشعر التنظيم الفقهي البديع الذي جاءت به هذه الشريعة، حيث نظمت أحوال الإنسان في جميع حالاته، بلا استثناءٍ، بما يترتب عليه تحقيق مصالح العباد.

- من المسائل أيضاً: ما جاءت به الشريعة من بر الوالد بعد وفاته، لما سأل الرجل النبي -صلى الله عليه وسلم: هل بقي لي من بر أبوي شيءٌ بعد وفاتهما؟ فقال: «إنفاذ وصيتهما»، قال: من ذلك: صلة الرحم التي لا توصل إلا من طريقهما، بل قال: «إن من أبر البر صلة الرجل أهل ود أبيه»، صحابة الأب، وأصدقاء الأب، يوصلون ويبرون برّاً بالوالد، فهذا من حق الوالد.

- من أعظم ما يدفع الناس للقيام بالحقوق الواجبة عليهم: ما يتعلق بالإيمان بالدار الآخرة، فإن الناس متى آمنوا بذلك، وجزموا به، وعلموا أنهم سيقفون بين يدي رب العزة والجلال، وسيحاسبهم على أعمالهم كلها، فإن هذا يدفعهم إلى أداء الحقوق لأصحابها، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «من كان عنده مظلمةٌ لأخيه، فليتحلل منها اليوم، قبل أن لا يكون درهمٌ ولا دينارٌ».

- وجاء في الحديث، قال: «لتؤدّن الحقوق لأصحابها يوم القيامة، حتى يُقاد للشاة الجلاء من الشاة القراء»، حتى بين البهائم يقتص لهم يوم القيامة، مما يدلّك على أن العبد متى آمن بالآخرة، وزاد في قلبه استشعار وقوفه بين يدي رب العزة والجلال، فإن هذا يدفعه إلى أن يعطي الحقوق لأصحابها.
- أن هناك حقوقاً للجماعة على الفرد، ليست الحقوق خاصةً بفردٍ وفردٍ، بل هناك حقوق لمجموع الأمة على الفرد، حق الجماعة هناك حقوق للجماعة، مثلاً أن نسعى في تكسين أحوال الناس، في استقرار أمورهم، أن نسعى في استجلاب ما يحصل الخير والنفع للناس، فإن هذا مما يحقق مصلحة الجماعة، وهو حق للجماعة على الفرد، قد لا يكون هناك يعني شخصٌ بعينه صاحب هذا الحق، لكنه لمجموع الناس، هكذا مثلاً ترك نقل الإشاعات، والأحاديث التي لا يتأكد من صحتها، هذا يجب ترك نقل هذه الأحاديث، لماذا؟ لأن هذا مؤثّر على الجماعة، ومن هنا قال الله -عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6]، ومن هنا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع، ومن حدث بحديثٍ يُرى أنه كذبٌ، فهو أحد الكاذبين»، فالمقصود أن من المقاصد العظيمة التي جاءت به الشريعة المباركة: أن تؤدى الحقوق لأصحابها، إما خوفاً من الله، أو بالأمر والنهي من صاحب الولاية، من طريق القضاء الشرعي، الذي يوصل الحقوق لأصحابها.
- بالنسبة للمجنون، كيف يكون له حقٌّ؟
 - ✓ المجنون له حقٌّ، من تلك الحقوق:
 - ✓ أن يُعطى طعامه الذي يأكل منه،
 - ✓ أن يولى عليه في ماله من يصلح هذا المال، وينفق عليه بما يحتاج إليه،
 - ✓ أن يكف أذاه عن الآخرين، وكذلك يكف أذى الآخرين عنه،
 - ✓ أنه إذا احتاج إلى التزويج أن يزوج،
 - ✓ أن يخاطب بالخطاب الحسن، والكلام الطيب.
- ما من فردٍ من أفراد المجتمع، إلا وله حقوقٌ، بل كل شيءٍ في مجتمعاتنا، حتى في البهائم، وحتى في الجمادات لها حقوقٌ، جاءت بها الشريعة، مثلاً: مما جاءت به الشريعة: النهي عن الإسراف، فهذا حقٌّ شرعيٌّ في المال، ما يأتينا إنسانٌ ويقول: هذا مالي، أتصرف فيه كيف أشاء، لكن الله منعك من ذلك، ومن حق المال عليك أن تحفظه، فلا تنفقه إلا في ما يعود بالنفع، بدون إسرافٍ، وتبذيرٍ، من جاءنا وكان يبذل ماله في قمارٍ، نقول له: ما يجوز لك ذلك، هكذا في ما يتعلق حتى بالوسائل الجديدة، التي استحدثت في حياة الناس، لها حقوقٌ، يجب القيام بها، فالجواز مثلاً له حقٌّ علينا، بحيث لا نتلفه، لا نستعمله في محرمٍ، لا نجعله سبباً من سبل إزعاج الآخرين، كل هذه حقوقٌ له، هكذا أيضاً في السيارة، هكذا في الطائرة، هكذا في وسائل التواصل الاجتماعي، هناك حقوقٌ متعلقةٌ بها، يجب أن نراعها، بعضها لذاتها، وبعضها لمن نتعامل معه بواسطتها، فلا بد من ملاحظة أن أداء الحقوق في الشريعة، ليس مقتصرًا على آدميين فقط، بل هو للجميع.
- لو واحد الجار ما يؤدي الحقوق، وأنت كلمته في إيفاء هذه الحقوق، ولم ينتبه، فكيف تتعامل معه؟
 - هناك حقوقٌ للجار، يجب القيام بها، ليس قيامنا بحقوق الجار على جهة المجازاة والمتابعة له، عندما يفرط الجار في الحق الواجب عليه، لا يعني هذا أن تفرط أنت في الحق الواجب عليك تجاه جارك، ثم هناك وسائل

جاءت بها الشريعة من أجل استجلاب الحق، منها: تحريك واعظ القلب، بمخافة رب العزة والجلال، لأداء أو لجعل هذا الجار يؤدي الحق الواجب عليه.

● مثلاً بعض الناس قد يؤدي جيرانه، بالأصوات التي يرفعها، قد يؤدي جيرانه بالاطلاع ما يكون داخل هذه البيوت، قد يؤدي جيرانه كونه يرفع البنيان على الجيران، قد يؤدي جيرانه بحجب النور عنهم، هذا كله من أنواع الأذى.

● هناك وسائل من أجل استجلاب الحق، منها مثلاً: نصيحته، منها: تكليم الآخرين من أجل أن يبذل الواجب الشرعي فيما يتعلق بحق الجار.

● هناك حديثٌ يذكره بعض أهل العلم: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر من تأذى من جيرانه، أن يخرج متاعه في الطريق، فلما شاهد الناس هذا الرجل أخرج متاعه، وعلموا أن السبب من جاره، بدءوا يتكلمون في هذا الجار أو يدعون عليه، فجعل ذلك الجار يعود إلى جاره، ويطلب منه أن يعيد متاعه إلى داخل بيته، وتكفل له بأن يمتنع من إيذائه.

● وأنت تعلم ما ورد في النصوص، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، من لا يأمن جاره بوائقه»، وفي الحديث الآخر: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر: فليكرم جاره»، ومن الحديث الآخر: «ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه».

● فيه نصوصٌ كثيرةٌ، كلها تدل على حق الجار، ومنه الآية التي في سورة النساء، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: 36]

انظر أوصى بالجميع بأداء حقوقهم، حتى ما ملكت اليمين، ما يكون في ملك الإنسان، كانوا في الزمان هناك ممالك، وكانوا يقسون عليهم، فأمر الشرع بحسن معاملة هؤلاء الممالك، وجعل لهم حقاً على مالكم، ولذا قال: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، ثم قال: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، يعني أن تحسنوا إليهم، وقال -صلى الله عليه وسلم-: «إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يطعم، وليكسوه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم»، هذه نماذج من تحقيق هذا المقصد العظيم، مقصد أداء الحقوق لأصحابها.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

اعتبار مقاصد المكلفين.

- فالشريعة اعتبرت نيات الناس ومقاصدهم، ورتبت على ذلك الأحكام، وطالبت الناس بتصحيح المقاصد، وجعل المقصد مقصداً صحيحاً.
- واضرب لذلك عدداً من الأمثلة في الآيات القرآنية،
 - قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: 207].
 - الآية الأخرى في نفس السورة يقول عز وجل: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: 265]، فقال: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.
 - في الآية الأخرى في الأولى ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجَوَاهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 114].
- والنصوص التي وردت في التأكيد على أمر مقاصد المكلفين متعددة، منها مثلاً النصوص التي جاءت بترغيب العباد أن تكون مقاصدهم أخروية، لا دنيوية،
 - كما في قوله عز وجل: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: 16، 17]، ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [القيامة: 20، 21]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: 86]، في الآية الأخرى يقول الله عز وجل: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا * وَمَن أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: 18، 19].
 - في الآية الأخرى يقول رب العزة والجلال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمُ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: 15، 16].
- في نصوص كثيرة كلها جاءت في حث الناس على تصحيح معتقداتهم أو مراداتهم وأهدافهم ومقاصدهم، ولذلك مما جاءت به هذه الشريعة المباركة النظر فيما يتعلق بمقاصد المكلفين، وجعل هذه المقاصد سائرة على المراد الشرعي، على مراد رب العزة والجلال.
- وهذا يفسر لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

- وكذلك يفسر لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه».
- وهكذا في الحديث الآخر: «ولكن جهادٌ ونيةٌ».

- ومن هنا يسعى الناس إلى تصحيح ما يتعلق بمعتقداتهم ونياتهم، وبحيث تكون المقاصد أخرويةً، ﴿مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ [آل عمران: 152]، وبالتالي لابد من ملاحظة هذه المقاصد وتصحيح هذه المقاصد، وجعل هذه المقاصد متوافقةً مع المقاصد الشرعية التي جاءت في كتاب الله عز وجلّ وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

التطبيقات الفقهية لهذا المقصد.

- هناك عددٌ من التطبيقات الفقهية لهذا المقصد، بحيث يمكن أن نعرف منها أن الشارع اعتبر المقاصد، منها **❖ أولاً: مسائل النيات**، مسائل النية كثيرةٌ متعددةٌ، تتعلق باشتراط النية في العبادات مثلاً، فالنية مشترطةٌ في ما يُتقرب به لله سبحانه وتعالى، الصلاة لابد فيها من نيةٍ، والصوم، الزكاة، الحج، الطواف، جميع الأعمال الصالحة التي يؤديها الإنسان لابد أن ينوي بها التقرب لله عز وجلّ
- ومن ثمّ فالنية أمرٌ مشترطٌ قد يكون هناك تفاصيل محل اختلافٍ بين العلماء، مثلاً في نية الصيام هل لابد أن تكون بليلاً أو يجوز أن تكون بالنهار، هذا أمرٌ مكملٌ، لكن الجميع متفقون على أنه لابد من وجود نيةٍ في الصوم، وأن الصوم لا ينعقد إلا بوجود النية.
- وهكذا في بعض الفروع قد يقع فيها اختلافٌ، مثلاً الوضوء **هل يشترط له نيةٌ أولاً**، والغسل كذلك، **ماذا ينوي؟** وهل ينوي ارتفاع الحدث، **أو ينوي استباحة الصلاة؟** أو نحو ذلك، فكل هذه أمورٌ مقصودةٌ ومرادةٌ في مباحث المقاصد والنيات.
- **❖ ثانياً: ما يتعلق بأبواب حقيقة التعاملات**، وهي ما يُعبر عنه بقاعدة العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني، لا بالألفاظ والمباني، فإن هذا تطبيقٌ على ما ذكرنا سابقاً أن من مقاصد الشرع أن نعتبر مقاصد المكلفين ونياتهم.
- ولذلك لو جاء لفظٌ على أنه أحد العقود ثم ورد دليلٌ على أن المقصود به هو عقدٌ آخر أو أن المقصود به ألا يجري عقداً، **فحينئذٍ نعتبر النية والمقصد ولا نلتفت إلى مسائل اللفظ الظاهر**.
- ولذلك مثلاً في العقود الصورية نلتفت إلى المعنى، ونقول هذا العقد الصوري الذي أجري لا اعتبار له، ولا ترتب عليه آثار العقود، يأتي في بعض المحال يخشى الإنسان أن يؤخذ ماله لسببٍ من الأسباب فيجري عقد صورياً من أجل أن يحمي ماله، ففي هذه الحال نقول هذا العقد الصوري إذا اتفق الطرفان على تحقيق أنه عقدٌ صوريٌّ أو أقام أحدهما البيئة على أنه عقدٌ صوري فنقول العبرة بالنية، وما قصده من هذا العقد، وليست العبرة بلفظ هذا العقد، أو بما أجرياه.

❖ **ثالثاً:** ما يتعلق بمباحث الحيل الربوية، أو الحيل بشكل عام ، فإن هذه الحيل التي يجريها بعض الناس من أجل التوصل بها إلى مقاصد يريدونها تخالف مقصد الشارع بحيث يجرون تعاملًا ظاهره الصحة والجواز، ولكنه في حقيقته ومؤداه هو عقد ممنوع منه مخالف للشرع، مثال ذلك مثلاً: في مسائل العينة في مسائل بيع مُد عَجْوَةٍ، وهو أن تباع صاعين من البر مقابل صاع ودينار، فهنا في حقيقته ظاهره أنه عقد جائز، المد مقابل المد، والمد الآخر مقابل الدينار، لكن الشارع منع من ذلك وذلك لأنه لا يتصرف بمثل هذا التصرف إلا من باب التحيل على الربا.

- هكذا مثلاً في مسائل العينة، يُدخلون سلعة لا يريدون حقيقة التعامل بها، يدخل قلمًا بمائة ريال، ويبيعونه بعشرات الألوف من أجل أن يصبغوا صبغةً ظاهريّةً لهذا العقد على أنه عقد جائز، وأنه من عقود البيع، وهو في حقيقته عقد ربا لأنه يراد بيع مالٍ حاضرٍ قليلٍ مقابل مالٍ مؤجلٍ أكثر منه، وهذه السلعة التي أدخلت إنما هي من باب التحيل للوصول إلى هذه النتيجة السابقة.
- مثل ذلك ما يسميه بعضهم ببيع الأمانة، يريدون وضع سلعة يقرضه مالا على أن يسدده بعد مدة ويضعون سلعة يستفيد منها المقرض، فيكون هذا من باب القرض الذي جر منفعة للمقرض، فيكون من أنواع الربا.
- فهذه صور من صور حيل الربا التي تعتبر بمثابة التطبيق لهذه القاعدة التي بين أيدينا.

❖ **رابعاً: في أبواب الأنكحة.** هناك أنكحة لا يراد ظاهرها، وإنما يؤتى بها على جهة التحيل، ومن أمثلة ذلك نكاح التحليل، تكون هناك امرأة قد طلقها زوجها الطلقات الثلاث بحيث لا يتمكن من إرجاعها إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر، فيؤتى بتيسٍ مستعارٍ فيعقد له على هذه المرأة ولا ينكحها نكاح رغبة، وإنما ينكحها بمقصدٍ مخالفٍ لمقصد الشارع، لأن قصد الشارع بعقد النكاح أن يكون بيت أنسٍ، بيت سكنٍ، بيت أسرة تربي تربيةً حسنةً، يكون فيها أولادٌ صالحون، هذا المعنى لا يوجد في نكاح التحليل، تزوجها من أجل أن ترجع إلى زوجها الأول، ومن ثمّ هذا النكاح هو صورة من صور اعتبار الشارع للمقصد، المقصد المكلف هنا مقصدٌ مخالفٌ للمقصد الشرعي، وبالتالي قلنا إن هذا النكاح لا يصح ولا يتحقق به ما أراده هذا المحلل.

- **خامساً: في أبواب الجنايات،** التفريق بين جنایات العمد وجنايات الخطأ، فإن العمد هو أن يقصد الإنسان الجناية، لا يشترط أن يقصد القتل، وإنما يكون قاصداً للجناية، فينتج عنها موت إنسانٍ، بخلاف الخطأ، فإنه لا يقصد فيه الجناية، وإنما تحدث الجناية بدون قصدٍ لها، فينتج عنه موت إنسانٍ، أو بجملةٍ أخرى أن يفعل الإنسان ما يجوز له فعله شرعاً فينتج عنه موت إنسانٍ.

- **النية والمقصد أمرٌ خفيٌّ، وليس من الأمور الظاهرة.** ومن ثمّ يمكن أن يميز هذا الأمر الخفي من طريقتين:

✓ **الأول:** تصريح صاحبه، كما لو كان هناك لفظٌ من ألفاظ كنايةات الطلاق، فإننا حينئذٍ نرجع إلى المتلفظ به، ونقول ما هي نيتك في هذا اللفظ، هل تريد الطلاق أو لا تريد الطلاق؟ فرجعنا في هذه الحال إلى النية.

✓ **الثاني:** أن نرجع إلى القرائن المحتفة بتلك النية، فإن النية أمرٌ خفيٌّ، فإذا كان هناك خفي لفظ كناية، وكان هناك سببٌ يدل على أنه يريد الطلاق حقيقةً، كما لو وقع لفظ كناية الطلاق بعد طلب

الطلاق، ففي هذه الحال نقول بأنه وجد قرينة تدل على أنه قصد الطلاق، وهو وجود هذا الطلب، فمن ثم نقول هنا المقصد معتبر، ودليل المقصد ما اقترن به.

- هكذا أيضًا لو كان هناك دلالة تدل على أن المتكلم باللفظ لا يريد ظاهر اللفظ، سواءً كان في ألفاظ الطلاق أو في العقود، أو في الوصايا، أو في الأوقاف، أو في غيرها من الألفاظ التي يتكلم بها الناس، فإننا نرجع فيها إلى القرائن التي تحتف بها، ونرجع فيها إلى تفسير صاحب اللفظ، ولذلك مثلًا لو أقرله وقال: له عليّ دنانير، أو أقرباً بمجهول، فإننا نرجع إليه، ونقول له فسّر لنا هذا اللفظ، الأصل أن يفسر بحسب مراده ونيته، لكن المراد والنية أمر باطن، فرجعنا حينئذٍ إلى تفسير صاحب النية، فطالبناه بأن يفسر لنا هذا اللفظ.
- هذا بالنسبة لنا يا أيها المكلفون الذين نريد أن نحكم على هذا المكلف، لكن بالنسبة لله عزّ وجلّ هو مطلع على ما في القلوب، كما قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: 235]، وكما قال عزّ وجلّ: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: 19]، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: 7]، سبحانه وتعالى.

◀ من الأمور التي تتعلق بمقاصد المكلفين.

- ◀ من الأمور التي أيضًا تتعلق بملاحظة مقاصد المكلفين أن العبد قد يقصد الغاية النهائية من التكاليف وهو إرضاء الله، وقد يقصد نتيجة ذلك وهو دخول جنته، وقد يقصد المقصد الشرعي من الفعل، مثلًا: يبرو والديه أو يسدد الدين بنية سداد الدين، فهنا الشارع قصد هذا المعنى، فإن كان قصده وقد ربطه بالشرع، فحينئذٍ يكون مأجورًا مثلاً.
- ◀ من الأمور التي تتعلق بمقاصد المكلفين وجود اختلاف بين مقصد المكلف وبين مقصد الشارع، فإن الناس في هذا الباب على أربعة أصناف:
 - الأول: يوافق مقصده مقصد الشارع في الظاهر والباطن، فحينئذٍ يكون هذا محققًا للهدف الشرعي ويكون جاريًا على السنن الشرعي في هذا الباب.
 - الثاني: وهناك من يقصد مخالفة الشرع ويكون مخالفًا لمقصد الشرع، فهذا شخصٌ مخالفٌ عليه الوزر، ويعتبر مضادًا في هذا الباب.
 - الثالث: وهناك من يوافق في الظاهر ولكنه يخالف في الباطن.
 - الرابع: وهناك من يوافق في الباطن ولكنه يخالف في الظاهر.
- وأضرب لكم أمثلة في هذا الباب.
 - ✓ عندنا شخصٌ استخدم السواك، يتقرب بذلك لله عزّ وجلّ، ماذا نقول؟ وافق في الظاهر والباطن.
 - ✓ وهناك شخصٌ استخدم معصيةً، فعل معصيةً كضرب غيره، يريد الضرب، فهذا خالف الشرع في مقصده ظاهراً وباطناً، فالشارع قصد عدم إيذاء الناس بعضهم لبعض، وهذا المكلف قصد الإيذاء، وفعل الإيذاء، فبالتالي خالف الشرع في القصد وفي الفعل.
 - ✓ وهناك من يوافق في القصد لكنه يخالف في الفعل، إما لجهلٍ أو لنسيانٍ، وهناك من يعكس، وأتي بمثالٍ أوضح مما ذكرت.

- في باب البدع، هذا الشخص في مقصده ونيته موافق للشرع، لكنه في فعله مخالف، والمرائي في الفعل موافق وفي القصد مخالف.
- هذه أربعة أقسام، عندنا في الباب الوطء، وطئ زوجته يريد وطء الزوجة، وافق الشرع في الفعل والمقصد، والثاني أكرمكم الله زنى، قاصداً لذلك، فخالف الشرع في القصد والفعل، والثالث وطئ أجنبيةً يظنها زوجته، فهذا وافق في القصد، لكنه خالف في الفعل، وبالتالي يكون معذوراً، إذا لم يكن منه تقصير، والرابع عكس، ظن أنها أجنبية فوطأها فبانت هي زوجته، ففي هذه الحال، نقول هو في قصده مخالف، ولكنه في الفعل موافق، **ماذا عليه؟ نقول عليه إثم النية والمقصد.**
- **هل عليه إثم الفعل؟** الجمهور يقولون: نعم عليه إثم الفعل، فعل فعلاً يعصي الله به بحسب نيته، فبالتالي عليه الإثم للنية وللفعل.
- **ما الفرق بينه وبين ذلك المخالف في الفعل والمقصد؟** نقول: في الفعل والمقصد، عليه أنواع من أنواع الإثم، في مقصده، وفي فعله، وفي آثاره، فهنا يسلم من الآثام المتعلقة بالآثار.
- أيضاً من هذا الباب، أو من تصوراته، ما يتعلق بمسائل القضاء، فعندنا في القاضي، وفي المحكوم له، وفي المحكوم عليه، وفي الشهود، كلهم يمكن ملاحظة اعتبار المقصد الشرعي في هذا الباب، ففي باب القضاء، القاضي قد يكون موافقاً، في المقصد، وفي الفعل، فيكون مأجوراً مثلاً له أجران، وقد يكون موافقاً في المقصد، لكنه مخالف في الفعل، فيكون له أجر واحد، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: **«إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد»**، وهناك من يوافق في الفعل ويخالف في القصد، يأتيك إنسان غير مؤهل للقضاء، فيقضي، أو قضى قبل أن يجتهد، فهنا وافق الحق، وحكم بما هو موافق للحق، وأوصل الحقوق لأصحابها، لكنه مخالف في المقصد، فيكون آثماً من هذا الوجه، لماذا؟ لأنه لم يقصد إيصال الحق، لأنه إما غير مؤهل، وإما أنه مؤهل، لكنه لم يجتهد، ولم ينظر في المسألة، أما المخالف في المقصد وفي الفعل، فهذا بين حكمه، عندك قاضي أخذ رشوةً، فحكم بخلاف الحق، ففي هذه الحال هو آثم، جان، ملعون، بدلالة النصوص الواردة في هذا الباب.
- **وهكذا بالنسبة للمحكوم له، والمحكوم عليه،** فإنه قد يكون موافقاً في القصد والفعل، وقد يكون مخالفاً في القصد والفعل، وهذان متضخّ أمرهما، لو جاءنا وادعى دعوةً، يظن من نفسه أنه صادق، وهو محقّ حقيقة، هذا كان من القسم الأول، والثاني يظن نفسه أنه مبطل، ويريد أن يأكل أموال الآخرين بدعواه، فحينئذٍ هذا مخالف للشرع في قصده، وفي فعله، في طلبه، وهناك من يظن أنه مصيب، ولا يكون كذلك، فهذا يؤجر على قصده، لكنه يُعفى في ما يتعلق بمخالفته لظاهر الأمر، وهناك من هو بالعكس، يظن أنه مبطل، وهو في حقيقة الأمر محقّ، فيطالب بما يظن أنه ليس له، مع أنه له في الشرع، فنقول: يَأْثَمُ باعتباره نيته؛ لأنه ينو المطالبة بما يظن أنه ليس له.
- **وهكذا في باب الشهود، ومثله في باب الوكلاء، أهل المحاماة،** قد يأتي ويكون موافقاً للشرع في المقصد والفعل، يظن أن موكله مصيب، فيتوكل عنه، ويكون كذلك، وقد يكون مخالفاً في المقصد والفعل، وقد يكون موافقاً في القصد، مخالفاً في الفعل، أو موافقاً في الفعل مخالفاً في المقصد على التقرير السابق.

- من الأمور التي أيضًا تعتبر بمثابة تطبيق في هذا الباب: مسائل الصيد، لو أرسلت كلبك المعلم، أرسلته ليصيد، فحينئذٍ يحل صيده، بعد استيفاء الشروط الأخرى، لو استرسل بنفسه، بدون أن ترسله، لم يحل، أو أرسلته من أجل أن يشرب الماء، لا ليصيد فصاد، فحينئذٍ لا يحل صيده، اعتبارًا بالمقصد.
- يأتينا أحد ويقول: **ما الفرق بين هذا وذاك؟** هذا صاده نفس الكلب، هذا الصيد الأول، وهذا الصيد الثاني، هذا صاده نفس الكلب، صيدان لنفس الكلب، **فكيف تجيزون أحد الصيدين وتمنعون الآخر؟** نقول: هذا حكم شرعي، الشارع اعتبر المقصد هنا مقصد صاحب الجارحة التي تصيد.
- ما يتعلق بالصيد، لو لم يرسله للصيد، إنما أرسله لشرب الماء أو لغرض آخر فصاد حيوانًا لم يمت، فأدرك أنه حيوانٌ يؤكل لحمه، وذبحه، لا يحل له؟.
- هناك باب الذكاة، وباب الصيد، نحن نتكلم عن باب الصيد، **هل يحل الذبيحة أم لا؟** الذكاة فعل آخر، لو جاء حيوانٌ من الحيوانات المفترسة، فعدى على صيدٍ، وجرحه، لكنه لم يمت، فأدركته، فذكيته، هذا لا يدخل معنا، هذا باب الذكاة، ولذلك لا نشترط في هذا الحيوان شروط حيوانات الصيد، أليس كذلك؟ وبالتالي تعرف أن المسألة هنا مغايرة؛ لأن الكلام عن باب الصيد، جاء الشرع فيه باعتبار المقاصد.
- **من المسائل والتطبيقات في باب الشفعة**، فيه مراتٌ يتخذ بعض الناس إجراءاتٍ من أجل التحيل على منع الشفعة، مثال ذلك: يأتي هناك ملكٌ مشتركٌ بين اثنين، يريد أحدهما أن يبيع لشخصٍ آخر قريبٍ له، ولا يريد من شريكه أن يشفع، فيقوم بتصوير عقدٍ على أنه هبةٌ، الهبة ليس فيها شفعةٌ، فمثل هذا تحيلٌ لإسقاط الشفعة، ما حكمه؟ حرامٌ ولا يجوز؛ لأن باب التحيل كله منعتُ منه الشريعة، إلا في مسائل خاصة، اعتبرها الشارع حالة كونها ذريعةً، إذن باب الحيل بابٌ ممنوعٌ منه في الشرع.
- **ما الدليل على أن باب الحيل ممنوعٌ منه في الشرع؟** نصوصٌ كثيرةٌ، منها قوله تعالى عن المنافقين على جهة الذم لهم: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: 142]، وهذه الحيل نوعٌ من أنواع الخديعة.
- ويدل على ذلك منافية باب الحيل للمقصود الشرعي، فإن مقصود الشارع أن يمثل الناس أوامره، لا أن يخالفوها، ويرتكبوا ما أحل الله بأدنى الحيل، ولذلك قص الله -عزَّ وجلَّ- علينا من قصص الأمم السابقة من كان يتحيل ليصل إلى مقصودٍ مخالفٍ لمقصود الشارع، فأصحاب السبت كما ذكرت، منعوا من الصيد يوم السبت، من صيد الأسماك، فكانوا يقومون بنصب الشباك ابتلاهم الله -عزَّ وجلَّ-، فأصبحت الأسماك لا تأتهم إلا في يوم السبت، فقاموا بوضع الشباك في يوم الجمعة، ولا يأخذونها إلا في يوم الأحد، ويقولون: نحن لم نصطد، هذه حيلةٌ، فجاءت العقوبة الإلهية بقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف: 166]، فحولهم الله -عزَّ وجلَّ- بسبب هذا الذنب العظيم، وهو التحيل لإسقاط الحكم الشرعي.
- من الأمور أيضًا التي تتعلق بهذا الجانب: ما يتعلق بأن بعض الناس يرتب عليه له حكمٌ شرعي، لتحقيق مقصدٍ معين، ثم يقوم بقصد أمورٍ أخرى قد تكون مقصودةً في أبوابٍ أخرى، مثال ذلك: مثلاً في ولي اليتيم، أو في صاحب الولاية، أو في الأستاذ، صاحب الولاية، أو الأستاذ، أو ولي اليتيم، مطالبٌ منه مراعاة مصلحة من تحته، فإذا خالف هذا الباب، وأصبح يراعي مصلحة نفسه، ولم يصبح يراعي مصلحة من تحته يده ممن

ولاه الله عليه، كاليتيم، ففي هذه الحال يكون قد عصا الله -عز وجل-، ويكون ممن توعدهم الله بالعقوبات الشديدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]، وبالتالي يجب عليه أن يكون قاصدًا للمقصد الشرعي.

ومن ذلك أن ينوي تحقيق المصلحة العامة في الولايات العامة، ولا ينوي مجرد المصلحة الخاصة، وهذا أمر قلبي، ما يضطلع عليه إلا رب العزة والجلال، ومتى علم الله -عز وجل- صلاح القلوب، كان هذا من أسباب سعادة الدنيا والآخرة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء: 134].

وجاء في الحديث: «من كانت الدنيا أكبر همه، فرّق الله أمره، وشتت شمله، ولم يأتها من الدنيا إلا ما كتب له، ومن كان الآخرة أكبر همه، جمع الله شمله، ويسر الله أمره، وأتته الدنيا وهي راغمة».

ولذلك النظر في باب المقاصد، وجعل الناس يحققونه، ويسعون إلى أن تكون مقاصدهم متوافقة مع المقصد الشرعي، يؤدي إلى ثمرات عظيمة في الدنيا وفي الآخرة. ومن ثم هناك توصية عظيمة للعباد بأن يراعوا هذا الجانب، وأن يلاحظوا أن تكون نياتهم من أجل تحقيق المقصد الشرعي، وأورد لذلك عددًا من الأمثلة فيما يتعلق بوظائف الناس، ما ينبغي بك أيها الإنسان أن لا تنظر إلى المقصد الشخصي، وانظر إلى المقصد الأعظم، من تحقيق أمر الله -عز وجل- في الوفاء بالعهد، وكون ما يدخل عليك من المال الحلال، لا من المال الحرام، وحينئذ تكون مأجورًا مثابًا على كل لحظة تمضيها في هذا العمل، وهكذا إذا نويت أن تقوم بالعقد الذي بينك وبينهم، وتفي به، أو نويت أن تتقرب لله -عز وجل- بهذه الخدمة التي ينتفع بها أهل الإسلام، سواء كانت وظيفته في أي مجال من المجالات.

وهكذا فيما يتعلق بالأستاذ الذي يدرّس أبناءه، ينبغي به أن يكون مقصوده متوافقًا مع المقصد الشرعي، من تهذيب النفوس، ومن إكساب المعلومات الصحيحة، ومن جعل القلوب تتعبد لله -عز وجل-، ونحو ذلك من المقاصد الشرعية، ولا يكن قصده وهمه مجرد أخذ ما رتب على هذا العمل من مكافأة أو مال، وإنما يقصد تلك المعاني، فيكون ما يأخذه من المال على جهة التبع، هو لن يمتنع منه، وسيأخذه، وسينتفع به، لكن إذا كانت نيته أداء العمل، تحقيقًا لمقصود الشارع، فحينئذ يبارك له في ذلك المال، ويكون هذا من أسباب تحقيق رضا الرب -عز وجل-، أما إذا كانت المقاصد إنما هي مقاصد شخصية دنيوية، ففي هذه الحال، يكون الإنسان ممن أراد الدنيا، ومن ثم لا يبارك له في ما لديه، ولهذا تصحيح هذه المقاصد، وجعلها على مقتضى الشرعي، يورث خيرئ الدنيا والآخرة، وبالتالي تصلح أحوال الناس، ولا يكون هناك مفارقة بين ما في النيات، وما في المقصد الشرعي.

من المسائل التي تتعلق أيضًا بهذا: تأثير النيات في تغيير حقيقة الأعمال، فإن من فعل المباح على جهة التقرب لله، ليكون وسيلة لفعل طاعة، حينئذ انقلب المباح في حقه من كونه مباحًا إلى كونه مستحبًا مندوبًا، وهكذا أيضًا في ما يتعلق بوسائل الواجبات، من فعلها على أنها وسيلة وطريق للواجب، أُجر أجر الواجب في ذلك الفعل، بخلاف من فعلها بغير نية ولا مقصد، فإنه حينئذ لا يتحقق له الأجر المرتب على ذلك، وبالتالي تعرف أن الأعمال تتميز فيما بينها، مرات يتمايز الناس في أجور ما يأخذونه من الأعمال، في أجور ما يزاولونه من

الأعمال بسبب تغير مقاصدهم ونياتهم، وقد يقف رجلان في صفٍّ واحدٍ، بينهما كما بين السماء والأرض فيما يتعلق بالأجر والثواب.

● باب الحيل، ذكرتم أن كلها ممنوعةٌ إلا في الحالات الخاصة، فمثال على الحالات الخاصة؟.

الحالات الخاصة هي التي ورد الشارع بحكم لها حال كونها وسيلةً أو حيلةً، مثال ذلك: وطء الأجنبية حرامٌ، يتحيل لذلك أو يتدبر له بالعقد، فهذا العقد -عقد النكاح- عقدٌ صحيحٌ وجائزٌ، وقد جاء الشارع بجعل هذا العقد وسيلةً موصلةً إلى ذلك الأمر، فحينئذٍ لا نقول هذه حيلةٌ ممنوعةٌ، أو وسيلةٌ ممنوعةٌ، أو ذريعةٌ تُسد، لماذا؟ لأنه قد جاء لها حكم في الشرع، حال كونها ذريعةً لهذا الفعل.

● النية والقصد، هل هي مترادفةٌ؟ أم فيه فرقٌ؟.

القصد هو الأمر النهائي، والغاية الكلية، ولكن النية تدخل المقاصد نيات ينويها الإنسان، إذن النية أمرٌ قلبيٌّ، والقصد والمقصد هذا أمرٌ خارجيٌّ، فالنية تتعلق بالمقصد، إذن النية ما ينعقد عليه القلب، والقلب وماذا ينعقد عليه؟ ينعقد على الأمر المقصود، الذي يسمى مقصدًا، فإذا عندنا نيةٌ، وعندنا أمرٌ مقصودٌ، يسمى المقصد، فالآن نية في القلب، والنية تسعى إلى تحصيل هذا المقصد.

● ذكرتم أقسام الناس في القصد، الذي قصده مخالفٌ للشرع، ووافق فعله للشرع، مثالاً ذكرتم مثلاً وطأ زوجته، يظنها أجنبيةً، لما فعل هذا العكس لهذا، ظن أنها أجنبيةً، ثم بانَتْ أنها زوجته، فهل يثبت له النسب إذا وفق؟.

نعم، يثبت له النسب؛ لأنها زوجته، والمرأة فراشٌ له، والنبى -صلى الله عليه وسلم- يقول: «الولد للفراش».

● هناك نصوصٌ كثيرةٌ تؤكد على قضية المقاصد، والنظر فيها، يجدها الإنسان في النصوص التي فيها التعليق للحكم بالإرادة، يريد، وأراد، ومن يريد، ومراتب في الابتغاء، من يبتغي، وبالتالي إذا لاحظنا هذين المصطلحين، تمكنا من استخراج عددٍ من النصوص في هذا الباب، وإن كان هناك أيضًا نصوصٌ أخرى، مثالاً إذا نظرت في قول الله -عز وجل: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: 162]، ومثله في قوله -عز وجل: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: 2]، هكذا في عددٍ من النصوص تؤكد على جانب ابتغاء الرضوان، ابتغاء رضوان الله -عز وجل. .

● ومما يحقق معنى موافقة مقصد الشارع: أن يكون الإنسان ممن نظر إلى الحكم الشرعي، قبل أن تُقدم على فعلٍ، انظر ما هو الحكم الشرعي في ذلك الفعل، قبل أن تُقدم عليه؛ لتكون حينئذٍ ممن وافق مقصدك مقصد الشارع، وهكذا أيضًا انظر إلى نتائج هذا الفعل، وما يوصل إليه، هذا الفعل وسيلةٌ إلى ماذا؟، لتتمكن حينئذٍ من أن تكون موافقًا للشارع في مقصده.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقصد نصرة الحق.

- قصد الشارع من المكلفين، أن يكونوا ناصرين للحق، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قالوا: يا رسول الله، هذه نصرته وهو مظلومٌ، فكيف ننصره وهو ظالمٌ؟ قال: «بأن تحجزه عن الظلم».

وقد قال الله -تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 33].

- ومن هذا المنطلق نؤكد على أن هذا المعنى، وهو نصرة الحق من المعاني العظيمة، التي جاء بها ديننا الحنيف، ولتحقيق هذا المقصد جاءت الشريعة بعددٍ من الوسائل،

(١) فمن ذلك ما جاءت به الشريعة من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: 71]، وكما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو لتدعون الله ثم لا يستجاب لكم»، فيه نصوصٌ كثيرةٌ تدل على أهمية هذه الشعيرة المباركة.

(٢) ومما جاءت به الشريعة من باب نصرة الحق، الدعوة إلى الله، والدعوة إلى الخير والهدى ، فقد جاءت الشريعة بالأمر بذلك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: 2، 3]، التواصي بالحق هذا هو الدعوة إلى الله.

(٣) مما جاءت به الشريعة لتحقيق هذه الغاية ألا وهي نصرة الحق، أن جاءت بمشروعية التعاون بين الناس في ما يكون من الحق، كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2].

(٤) ومما جاءت به الشريعة لتقرير هذا المبدأ: القضاء بين المتخاصمين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105].

(٥) مما جاءت به الشريعة لتحقيق هذا المبدأ: مشروعية الجهاد في سبيل الله -سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40].

(٦) ومما جاءت به الشريعة لتقرير هذا المقصد العظيم، مقصد نصرة الدين والحق: ما جاءت به من مشروعية الاجتماع، والتألف، واجتماع الكلمة، فإن هذا المعنى معنًى عظيمٌ، وقد تواترت النصوص

بتحقيقه، ومن الأدلة على هذا، قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: 103].

- فيه نصوص كثيرة تنهى عن التفرق والاختلاف، وتأمراً بالاجتماع والتآلف، وكون الناس يداً واحدةً. ومن هذا قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «يد الله مع الجماعة»، وقوله: «إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»، وهكذا في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً»، الثاني: «أن تعتصموا بحبل الله جميعاً، ولا تفرقوا»، فهذه ميزة كبيرة، أن نعتصم بحبل الله جميعاً، وأن لا نتفرق.
- ومن أجل أن يجتمع الناس يكون بينهم أسباب تفرقهم، ويختلفون من أجلها، وإذا جاءت الشريعة بنزع هذه الأشياء المفرقة.

الأمور التي تكون مسببة للفرقة.

(١) إذا كان هناك نزاعات قضائية، كان هناك اختلافات مالية، فهذا سيؤدي إلى تفرقهم، وعدم اجتماعهم، ومن هنا جاءت الشريعة بالقضاء في الاختلافات والنزاعات، بكتاب الله -عز وجل-، بما يدرأ الخصومة بعد ذلك، ولذا قال كما في الآية السابقة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105].

(٢) ما يتعلق بالعصبية، فهذا متعصب لبلد، وذاك متعصب لقبيلة، وهذا متعصب لمهنة، وهذا متعصب لفن من الفنون، كل هذه العصبية مذمومة، غير مرغوب فيها، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾ [الأنعام: 153]، وكما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِمَّا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: 159].

هكذا سواء كانت هذه العصبية لقبيلة، يتعصبون لقبيلة، وبالتالي ينافرون غيرهم، ويرون أن غيرهم من الناس والقبائل أقل، أو يتعصبون إلى بلد ينتمون إليها، أو يتعصبون لشيء من المجالات العلمية، أو حتى مجالات اللهو والترفيه، وهكذا أيضاً لو كانت العصبية بسبب انتماء إلى مدينة، أو انتماء إلى قبيلة، أو أي نوع من أنواع الانتماء.

(٣) ما قد يحصل بين الناس من القدح، قدح بعضهم في بعضهم الآخر، وغيبة بعضهم في بعضهم الآخر، فهذه أسباب تورث عداوة وبغضاء، وتبعد الاجتماع والتآلف، ولذلك نهت الشريعة عن ذلك، قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»، وبالتالي ينتهي المؤمنون عن السباب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 58]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [الإسراء: 53].

(٤) قد يكون هناك نيممة، تجعل الناس يتفرقون ويعتدون، ما هي النيممة؟ نقل الحديث على جهة الإفساد، خلاف الغيبة، فإنها ذكر معائب الآخرين، ما هي الغيبة؟ ذكر معائب الآخرين، بينما النيممة: نقل الحديث على

جهة الإفساد، فلان يقول فيك كذا، وفلان ذكرك بسوء، فهذه الأنواع من أنواع الحديث هي من أنواع الغيبة، التي يأتي الشرع بدمها.

(٥) هكذا مما شرع الاجتماع من أجله: ألا يكون هناك فرقة دينية، فإنه متى كان هناك اختلاف وتنازع وتضاد بين

أصحاب هذه الأمور في هذا سيورث أن كل واحد منهم سيسير على طريقة ومذهب مخالف لطريقة الآخر، وبالتالي مع المدة ومع الزمن يحصل تفرق كثير، واختلاف كثير جداً، وبالتالي لا تستقيم حاله.

(٦) ما يتعلق بوجود الفرقة الدينية، التي تكون بين الناس، فإن الفرقة الدينية يعني إذا كان هناك اختلاف

شرعي بيني وبينك، ورأيت في مسألة قاطعة، فحينئذ يحصل تفرق واختلاف، إذا عذرتك، قلت: هذا غاية مقصودة، فلا يحصل اختلاف.

(٧) البغي، والتطاول، فإن الناس قد يأتيهم من بيني المسجد الصغير، فبالتالي يتطاولون، ويقولون: هذا مسجد

صغير، ماذا ينفع؟ ومن ثم لا يحصل هناك تعاون، ولا تواضع، بخلاف ما إذا ساهم ولو بالقليل.

المقصود أن البغي من أسباب التفرق والاختلاف، فإذا وجد اجتماع وتآلف، ثم وجد معه البغي، فحينئذ هذا

الاجتماع سيؤول إلى فرقة، قال الله - عز وجل: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾

[الشورى: 14].

(٨) ما يتعلق بعدم معرفة بعض الناس بحقوق الآخرين، قد يعرف ما يجب عليه من واجبات وحقوق، لكنه لا

يفعل مثل ذلك بالنسبة لجاره، ففي هذه الحال نقول بأن العبد مأمور ببذل الأسباب المؤدية إلى استصلاح

حال جاره، وبالتالي يكون هذا المعنى من المعاني التي تشتمل عليها كلمة التوحيد لا إله إلا الله.

← الأسباب التي تؤدي إلى الاجتماع.

(١) نشر المحبة الإيمانية، فإن الناس متى أحب بعضهم بعضاً تعاونوا واجتمعوا، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى

الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، إذا حصل محبة، اجتمع الناس وتآلفوا،

والمحبة الإيمانية من أفضل الأعمال التي جاءت بها الشريعة المباركة، من يذكر لنا حديثاً في المحبة

الإيمانية؟

قوله - صلى الله عليه وسلم: «ثلاث من كنَّ فيه، وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب

إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود إلى الكفر، كما يكره أن يُقذف

في النار».

وهناك آيات كثيرة كما في قول الله - عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، فجعلهم

يستشعرون معنى الأخوة الإيمانية.

(٢) الاجتماع على الشعائر، أي أن نصلي في جامع أهل الحي، وفي صلاة العيد، وفي صلاة الجمعة يختلف،

فهذا يدل على أن الاجتماع على الشعائر الإسلامية يورثنا أن نكون مجتمعين، متآلفين، متعاونين، يعني

مثلاً في اجتماع الحج، الذي يفد إليه الناس من مشارق الأرض ومغاربها، هذا يؤدي إلى أن يكون هناك

محبة، واجتماع، وتآلف، وهذا - بإذن الله عز وجل - سينعكس أثره من خلال فعل الشعائر المتعلقة بتلك

الشعيرة، ومن خلال النظر في أحوال من يريدون أن يتعلموا أو أن يستفيدوا من مثل هذه الشعائر.

وقد أكدت الشريعة على هذا المعنى، فأوجبت صلاة الجماعة، كما قال تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: 43]، وهي كذلك أيضًا شرعت عددًا من الوسائل التي تؤدي إلى هذا المعنى.

(٣) **احترام الروابط التي تكون بين الناس.** هناك روابط بين هؤلاء وهؤلاء، هذه الروابط لابد من مراعاتها، واحتوائها؛ لأنها هي التي توصلنا إلى تحقيق الواجب الشرعي في باب الإحسان إلى القرابة، ونمثل لهذا بجانب مثلًا الجيران، بعضهم له حقٌّ على بعضهم الآخر، أليس كذلك؟ فهذا الحق يورث المعنى الذي ذكرناه، ألا وهو معنى الاجتماع والتعاون.

(٤) **الحرص على الإصلاح بين المتخاصمين.** متى بادر الناس للإصلاح بين المتخاصمين بمجرد ورود الخصام، حينئذٍ نقول بأنه تصلح أحوال الناس وتستقيم، ويكونون محققين لمقصد الشارع، بخلاف ما إذا كان الأمر بنظرة غير مبالية إلى مثل هذه النزاعات، والنزاعات الكبيرة مبدؤها نزاعاتٌ صغيرةٌ.

(٥) **ما يكون في القلوب من رحمة الناس بعضهم لبعضهم الآخر.** كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «والله لن تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم».

قبل هذا في قول الله -عزَّ وجلَّ- عن النبي -صلى الله عليه وسلم: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: 159]، فالمقصود أن هذه الأخلاق الإسلامية تجعل الناس يجتمعون، ويتآلفون، ويتعاونون، وتستقيم أحوالهم.

(٦) **طيب المنطق، واختيار الألفاظ الحسنة، والأقوال الجميلة، التي تدعن لها النفوس، هذا من أسباب قبول الحق.**

(٧) **ما يتعلق بالصدقة والزكاة، فإن الناس متى كانوا يؤدون هذه الشعيرة، ترابطوا فيما بينهم، ولم يعد الفقير يحسد الغني على ما آتاه الله -عزَّ وجلَّ- من ماله،** حينئذٍ يستشعر الإنسان هذا المعنى، وأن الصدقة والزكاة والأوقاف هذه من أسباب تحقيق هذا المقصد الشرعي النبيل، الذي ينفي العنصرية، والذي يندرج تحت قواعد الاجتماع والتآلف.

(٨) **أن تكون هناك حلقاتٌ علميةٌ في المجتمعات، يعني الاجتماع في طلب العلم،** فهذا يجعل الناس يحرزون من عداوة عدوهم الشيطان الرجيم، ويكون هذا من أسباب استقامة أحوالهم، وانظر لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «ما اجتمع قومٌ في بيتٍ من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه في ما بينهم، إلا حفت عليهم الملائكة، وتنزل عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وذكرهم الله في من عندهم» ، هذه أسبابٌ عظيمةٌ، ينبغي للمؤمن أن يحرص على تحصيلها، وهي محصلةٌ للمعنى الذي ذكرته، ولذلك نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يتناجى اثنان دون الثالث، لماذا؟ لأن ذلك يحزنه، فيؤدي إلى الفرقة في ما بينهم.

(٩) **احترام حق أصحاب الولاية، من الإمام الأعظم ونوابه،** فإن هذا يجعل الإنسان ممن اتصف بصف التعاون على البر والتقوى، ولذا قال هنا: إثبات حق الولاية، واستدل بقوله -صلى الله عليه وسلم: «من أتاكم وأمركم جميعٌ، يريد أن يفرق كلمتكم فاقتلوه، كائنًا من كان» ، وحينئذٍ نحترم حق الولاية الذي يقون فيه صاحب الولاية بتنظيم هذا التنظيم والترتيب والتهيئة والأذونات بهذا المعنى. وهكذا أيضًا يلاحظ من له أمرٌ، مثل القاضي، مثل الوالد؛ لئلا تتداخل الحقوق، وبالتالي تضيع جميعًا.

(١٠) ومن الأمور التي تورث المحبة بين الإخوان: أن يكون هناك تعاونٌ بين المؤمنين، كما في قول النبي - صلى الله عليه وسلم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً».

(١١) يكون هناك تحكيمٌ للكتاب والسنة في كل ما يعرض للإنسان، حتى فيما يتعلق بأموره، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10].

(١٢) ما يكون عند بعض الناس من خلق الشُّح، فإن الشح يجعل الناس يتنافرون ولا يحب بعضهم الآخر، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إياكم والشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم» الحديث.

(١٣) من الأسباب التي تؤدي إلى اجتماع الناس نفي البدع، والسعي إلى إلغاء البدع، فإن البدعة طريقة مذمومة في الدين، وليست على طريق النبي صلى الله عليه وسلم، إذن البدع ليست محمودة بل هي مذمومة؛ لعدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم لها.

إذا وجدت بدعاً، تفرق الناس واختلفوا، وإذا اتحدت كلمتهم فالغالب تتحد أو ينفون مثل هذه البدع، أما الأحاديث في نفي البدعة، ففي مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»، ولذلك ردَّ الأمانات إلى أهلها بني شيبه.

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إياكم والشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم، واستحلوا محارمهم، وقطعوا أرحامهم»، أو كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم.

ذكرتم الغيبة، أنه ذكر معائب الآخرين، فلو كان يذكر ليس معائب، بمعنى يذكر فيه، وهذا شيءٌ، مثلاً إنسانٌ شحيحٌ أو إنسانٌ حسودٌ، هو يذكر هذا الشيء فعلاً موجوداً في هذا الإنسان فما حكم هذا؟ الأصل في ذكر معائب الآخرين التحريم وأنه لا يجوز، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: 12]، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما تعدون الغيبة فيكم؟»، فأخبرهم أن الغيبة هي ذكرك أخاك بما يكره.

● المقصود مما سبق أن عندنا مقصداً شرعياً وهو نصرة الدين، هذا مقصدٌ شرعيٌّ عظيمٌ، وقد جاءت النصوص بالتأكيد عليه، وأنه يثبت للمؤمنين، لكن له شرطٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: 51]، فدل هذا على أن تفريق الدين أمرٌ مذمومٌ، وغير مطلوبٍ، وأن الله عز وجل قد تكفل بحفظ هذا الدين، ومن حفظه نصرة أهله، وعدم تفرق كلمتهم، لأنهم متى تفرقوا ذهبت ريحهم، كما قال عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: 105]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 45، 46]، فهذا التفرق والاختلاف والنزاع يؤدي إلى هذه النتائج المذكورة في مثل هذه الآية.

● الاجتماع هذا وسيلةٌ لتحقيق المقصود الشرعي وهو نصرة الدين، ونصرة الدين هي مقصدٌ للشارع، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: 60]، هذا مقصد الشارع أن يكون هناك

نصرةً لدين الله عزَّ وجلَّ، والله عزَّ وجلَّ يتكفل بأن ينصر من نصر دينه، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25].

فمن ثمَّ وجود مثل هذا السلاح يفيد الناس وبشرط أن يكون استعماله على الضوابط الشرعية المقررة، وإلا قد يؤدي إلى خلاف مقصود الشارع.

عندنا مقصودٌ وهو نصرة الدين، ومن نصرة الدين هناك هذا المقصود له وسائل متعددة ذكرنا منها مثلاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة، تلاحظون بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الأمر بالمعروف فيه أمرٌ وإلزامٌ، ونهيٌ وإلزامٌ بالنهي، وهذا يكون لصاحب الولاية ولمن يأمرهم، يأمر الناس بطاعة الله وينهاهم عن معصيته.

فالمقصود هنا أن هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحقق المقصود والغاية الشرعية وهي نصرة دين الله سبحانه وتعالى، ومثله في الدعوة التي جاءت النصوص بالتنويه بها، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: 33].

فهنا الدعوة إلى الله عزَّ وجلَّ نوع من أنواع نصرة دينه سبحانه وتعالى، ومثله فيه مسائل القضاء، القاضي يقضي بين الناس لإرساء الحقوق لأصحابها، وبالتالي يتألفون وتجتمع كلمتهم ويتعاونون، مثله في أبواب القضاء وفيه غيره من الأبواب.

احترام الروابط التي تكون بين الناس، لم أفهمه جيداً؟

أخوك بينكما علاقةٌ أليس كذلك؟! رابطة أخوة، هذه الأخوة جاء الشرع بالأمر باحترامها وإعطائها حقها من العناية والاعتناء، فإذا وجد هذا الحق وحصل اعتناء من الناس به، فإنهم حينئذٍ سيتألفون وسيكون هذا من أسباب تعاونهم على البر والتقوى.

نصرة الله عزَّ وجلَّ تكون للمؤمنين متى نصرُوا دين الله، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: 7]، كما قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ أي كافيك الله، ﴿هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: 62، 63]، هذه نعمةٌ كبيرةٌ التي هي تأليف القلوب، لذا قال في الآية الأخرى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبِرْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: 103].

فالمقصود أن من قام بهذه الوسائل فإنه سيتحقق عنده ذلك المقصود، وذلك الأمر المهم ألا وهو الدعوة إلى الله عزَّ وجلَّ، فالدعوة إلى الله هذه وسيلةٌ، تصل بنا إلى نصرة دين الله عزَّ وجلَّ، هكذا نصرة دين الله عندما ننصر دين الله ينصرنا الله، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: 51]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: 171-173].

ما يتعلق بالتحكيم بالكتاب من الوسائل، فكيف يتم تطبيقها في مثلاً في البلاد غير المسلمة، وبها مسلمون وبها غير المسلمين؟

أنت نظرت إلى أن المقصود بالقضاء مجرد الفصل بين الناس، وهو معناه أعظم من هذا، ألا وهو إيصال الحقوق لأصحابها، فالمقصود أن هذا التحكيم للكتاب والسنة يجعل الناس تجتمع كلمتهم ويتألفون، أليس

كذلك؟! بخلاف ما لو لم يكن هناك تحكيم للكتاب والسنة، فإن كل واحدٍ منهم سيذهب لمصدرٍ آخر مغايرٍ لمصدر الأول وبالتالي يحصل اختلافٌ فيها واضطرابٌ لأنها جهْدٌ بشريٌّ والله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: 24]، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82].

ما يتعلق بالتحكيم إلى كتاب، أنا أرى أن البلاد التي لا يوجد بها القضاء الإسلامي؟.

هذه بلدانٌ ليس فيها قضاءٌ إسلاميٌّ، لو تنازع عالمان واختلفا ماذا يفعلان؟ يُردان إلى الكتاب والسنة، ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10]، هل يحتاجون إلى وجود قاضي؟ لا يحتاجون، إذن التحكيم إلى الكتاب ورد الناس إلى الكتاب والسنة مكفولٌ للجميع، الصغير والكبير، كلهم مكفولٌ لهم ذلك، حتى ولو كانوا في بلدانٍ غير إسلامية. هناك أشياءٌ تحتاج إلى صاحب ولايةٍ، مثل تطبيق الحدود، ما يفعله أفراد الناس ولا جماعتهم إنما يوكل إلى صاحب الولاية الحكومة، إذا كانت الحكومة لا تقر بهذا، حينئذٍ هذا أمر الله بالنسبة لهم، وحكم الله بالنسبة لهم، ومن ثم لا يُطالبونهم بتنفيذ هذه الحدود.

← الآثار التي تحصل من الاجتماع.

- ١) جعل الناس يستشعرون مواجهة العدو، عندما يكون هناك اجتماعٌ فبالتالي يستشعرون أن لديهم أعداء، والأمة في جميع عصورها لن تخلو من أعداء، يحاولون أن يتغلبوا عليها، وبالتالي إذا كان هناك أخوة إيمانية، هناك اجتماعٌ وتآلفٌ فسيؤدي ذلك بهم إلى أن يكونوا يدًا واحدةً على من ناوهم، ولن يتمكن العدو من الدخول بينهم.
- ٢) أن يكون الناس يتفقد بعضهم بعضًا، أنا أفقد ما عندك، وأنت تتفقد ما عندي، ونحاول أن نصحح الأمر، إما بنصيحةٍ، أو بأمرٍ ونهيٍ من قبل الولاية أو نحو ذلك.
- ٣) زيادة هيبة المسلمين في القلوب، فإن لرؤية المسلمين على حالٍ واحدةٍ، ومتفرقين، هذا يورث الإنسان عزةً ويجعلهم يتمكنون من المطالبة بحقوقهم.
- ٤) من الأمور التي ينبغي أن تُلاحظ أنه متى وُجد تعاونٌ سيكون هناك منافسةٌ، وبالتالي تصل الأعمال إلى أقصى درجات حسنها وكمالها، لكن لو كان كل واحدٍ لوحده، فحينئذٍ يمل بعضهم من سلوك هذا الطريق الذي يظن أنه وحده، وبالتالي يحصل من النقص ما الله به عليمٌ.
- ٥) من الأمور التي ينبغي أن تُلاحظ أن أعداء الدين يحاولون أن يفرقوا بين المؤمنين، وعلى جميع الأصعدة، لكن الشريعة تحاول الجمع والاجتماع، ولذلك جعلت هناك تصحيحًا لما في النفوس لتتقبل الآخرين، ولتتعاون معهم، ولتكون محسنةً إليهم، وتصحيح ما في الأسرة، تصحيح ما في المجتمعات الصغيرة، كلها سعت إليها الشريعة ليوجد بينهم رباطٌ شرعيٌّ وثيقٌ يربط بعضهم ببعضهم الآخر.
- ٦) ومن ثم يكون هناك منافسةٌ بين أبناء المسلمين فيصلون إلى أحسن الدرجات وأكملها وأوعاها.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقصد الترابط الاجتماعي.

- فقد جاءت الشريعة بالأمر بجعل الناس يترابطون ويتواصلون، ويكون بينهم تعارفٌ وتعاونٌ، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13]، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103].
- وقد ورد في الأحاديث ما يؤكد على هذا المعنى، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا، وشبك بين أصابعه»، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».
- والترابط الاجتماعي له أوجهٌ متعددةٌ، سواءً كان منها ما يكون فيه تناولٌ للأمور المالية، بحيث يتفقد الناس بعضهم بعضًا فيما يتعلق بأحوالهم المالية، ويقوم الغني مع الفقير، كما في واجب الزكاة، فإن واجب الزكاة يحقق هذا المعنى، وإن كان فيه تحقيق معي اجتماعيًا ومعنى نفسيًا، لكن الجانب المالي أظهر فيه، وقد جاءت النصوص بالتأكيد على هذا المظهر من مظاهر الترابط الاجتماعي، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وكما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3].
- وكما في النصوص التي وردت بالتحذير من الامتناع من دفع الزكاة، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَى بِهَا بِنَاهُهُمْ وَجُتُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: 34، 35].
- وهناك من أنواع التكافل الاجتماعي ما يتعلق بالأمور النفسية، بحيث يلاحظ الناس بعضهم بعضًا في نفسياتهم، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يتناحى اثنان دون الثالث»، من أجل أن ذلك يحزنه.
- وهكذا من أنواع التكافل، التكافل الاجتماعي، بحيث يلاحظ الناس بعضهم بعضًا، فمثلاً في صلة الرحم، أو في بر الوالدين، أو التعامل مع الجيران، كل هذه فيها نواحٍ اجتماعيةٌ، تؤدي إلى الترابط الاجتماعي.
- ووسائل الترابط الاجتماعي كثيرةٌ متعددةٌ، ولم يأتِ في الشرع تخصيصٌ لبعضها دون بعضٍ، بل فتحت الباب في ذلك، فكل وسيلة تحقق هذا المعنى فإنها تدخل في النصوص الشرعية الواردة في هذا الباب.
- مثلاً في زمننا الحاضر وجدت وسائل جديدةً للتواصل، سواءً كان بالهاتف، أو كان بوسائل التواصل الاجتماعي، أو غيرها من أنواع التواصل الجديدة الحديثة، فمثل هذه تدخل في النصوص الواردة في تحقيق هذا المقصد العظيم من مقاصد الشريعة.

- هذا المقصد جاءت الشريعة فيه بوسائل كثيرة تؤدي إليه، وتجعل الناس يترابطون، ويتعاونون، ويكونون يدًا واحدة.

◀ نماذج مما جاءت الشريعة بالأمر به مما يؤدي إلى تحقيق هذا المقصد العظيم.

- (١) الزكاة، ولا شك أنها تؤدي إلى التكافل الاجتماعي، والترابط المجتمعي، وهكذا هناك صدقة تطوع جاءت النصوص بالترغيب فيها، والحث عليها، وبيان أن العبد يؤجر بالأجر العظيم في هذه الصدقات ، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: 261]، فهذا فيه إشارة أو حث على صدقات التطوع.
- (٢) هكذا في نفقات الأقارب التي جاءت الشريعة بالأمر بها، تجعل الناس يترابطون، ويلتفتون، ويتعاونون، كما في قول الله عز وجل : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 233]، فهذه الآية وردت في نفقات الأقارب. ومثله ما ورد في حديث هند لما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن زوجها الذي لا يعطيها النفقة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف».
- (٣) ومن الأمور التي جاءت بها الشريعة أيضًا إغاثة الملهوف، إذا كان هناك ملهوف يحتاج إلى من يعينه ويساعده ويقوم معه، خصوصًا من وجد عليه ديونٌ عسيرة، أو من وجد عليه ظروفٌ متراكمة، فمثل هذا جاءت الشريعة بالوقوف معه، والحث على أن نكون يدًا واحدة في جعله يتغلب على ما يمر به. وأولى الناس بهذا قرابة الإنسان، ولهذا ورد في النصوص الترغيب في صلة الرحم، وترتيب الأجور العظيمة عليها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل الجنة قاطع»، تحذيرًا من قطيعة الرحم، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من أراد أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أجله، فليصل رحمه».
- (٤) ومن الأمور المتعلقة ومن الوسائل التي جاءت بها شريعتها في هذا الباب ما أمرت به من إكرام الضيف، فإن إكرام الضيف سبيل لجعل الناس يترابطون ويتواصلون، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».
- (٥) حفظ اللسان من أن يتكلم في معائب الآخرين، وأن يذكر ما لديهم من النواقص.
- (٦) من الوسائل التي جاءت بها الشريعة كفالة اليتيم، فإن اليتيم يحتاج إلى من يكفله، فإذا وجد في المجتمع من يكفل هؤلاء الأيتام، كل واحدٍ من أفراد المجتمع يكفل يتيماً، حينئذٍ يؤدي إلى تحقيق ترابط اجتماعي في المجتمع المسلم، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين، وأشار بإصبعيه صلى الله عليه وسلم».
- (٧) وكذلك من الوسائل التي تحقق الترابط الاجتماعي ما جاءت به الشريعة من مشروعية الاجتماع على فعل الطاعات، فهذه صلاة الجماعة يشرع الاجتماع لها، وصلاة الجماعة فيها أجرٌ عظيم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «صلاة الرجل مع الجماعة تفضل صلاته وحده بسبع وعشرين درجة».
- (٨) هكذا مما جاءت به الشريعة إجابة دعوات من يدعو إلى وليمة أو حفل أو نحوه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يجب الوليمة أو من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله».

ولما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حقوق المسلم على المسلم، قال فيها: «**وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ**».

(٩) ومثل هذا أيضاً ما ورد من مشروعية السلام، فإن تسليم الناس بعضهم على بعض يؤدي إلى ترابطهم وتلاحمهم واجتماعهم وتآلف بعضهم مع بعضهم الآخر.

(١٠) فيما يتعلق برد السلام، فإنه يحقق هذا المعنى، ولذا قال الله عز وجل: «**وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**» [النساء: 86]، مما يدل على أن هذا مقصد من مقاصد الشريعة.

(١١) في الابتداء بالسلام، فلا شك أن الابتداء بالسلام يحقق ترابط الناس واجتماعهم وتآلفهم، فيحقق هذا المقصد الشرعي.

(١٢) كذلك مما يحقق الترابط الاجتماعي السمع والطاعة لأصحاب الولاية، فإن الناس متى سمعوا لهم صلحت أحوالهم وترابطوا، أما إذا وجد من يناكف الولاة، ويعصمهم، ويؤلب الخلق عليهم، فإن هذا يؤدي إلى تنافر الناس، وعدم اجتماع كلمتهم، وبالتالي يؤدي إلى تسلط الأعداء على الأمة.

(١٣) ومن الوسائل الشرعية التي تحقق هذا المعنى الترابط الاجتماعي، معالجة المشكلات التي تحصل بين أفراد المجتمع، سواء كان على مستوى القرابة، أو كان على مستوى الزوجين، أو كان على مستوى الجيران، أو الزملاء أو غير ذلك.

(١٤) إصلاح ذات البين، وقد قال الله تعالى: «**وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ**» [الأنفال: 1]، وقال الله عز وجل: «**وَالصُّلْحُ خَيْرٌ**» [النساء: 128]، وقال عز وجل: «**لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**» [النساء: 114].

(١٥) ومما جاءت به الشريعة لتحقيق الترابط الاجتماعي، أنها أمرت المؤمنين بالرفق في التعامل، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**مَا كَانَ الرَّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا نَزَعَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**».

(١٦) ومما جاءت به الشريعة مما يحقق هذا المعنى، سماحة الناس فيما بينهم، فإن هذا يؤدي إلى ترابطهم، وهكذا أيضاً في العفو عن خطأ المخطئ، والتجاوز عنه، إذا عفوت عن خطأ المخطئ كان هذا من أسباب تآلف القلوب، وبالتالي يؤدي إلى ترابط أفراد المجتمع.

ولذا أمرت النصوص بالعفو والتجاوز كما قال تعالى في ذكر الجنة: «**أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**» [آل عمران: 133، 134].

(١٧) ينفقون بالليل والنهار هذا يحقق الترابط الاجتماعي، والعافين عن الناس، والكاظمين الغيظ، كظم الغيظ أيضاً من أسباب اجتماع الناس وترابطهم، وهكذا الإحسان إلى الآخرين.

(١٨) ومن الأمور التي تؤدي إلى تحقيق هذا المقصد، ما جعلته الشريعة من الترغيب في وجود قضاء عادل في الأمة الإسلامية، فإن القضاء يفصل بين المتخاصمين، ويزيل ما بينهم من نزاع متى كانوا يسعون في تحقيق حق، وتحكيم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

(١٩) في ما يتعلق بمشروعية الحب في الله عز وجل، فإن الناس متى تحابوا لله وفي الله، فحينئذ يترابطون، ويجتمعون، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**سَبْعَةٌ يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ**»، وذكر منهم: «رجلين تحابا في الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه».

٢٠) فيما يتعلق بمشروعية الاجتماع على الخير، ومن ذلك مثلاً الاجتماع في طلب العلم، فإن هذا يؤدي إلى تلاحم الناس وتربطهم، وهكذا أيضاً في الزيارات الإيمانية الأخوية التي تكون بين المسلمين، فإن هذا يؤدي إلى تربطهم واجتماع كلمتهم.

ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«قال الله عز وجل: وجبت محبتي للمتحابين في، وجبت محبتي للمتزاورين في»**.

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن من زار أخاً له في الله أعد له في مدرجته ملكاً يسأله لم زرت؟ فإذا قال زرت الله، قال: أنا رسولٌ من عند الله يخبرك بأنه يحبك، كما ورد في الخبر.

٢١) هناك نصوص كثيرة تدل على بعض الأخلاق الفاضلة التي متى وجدت في الناس تربطوا واجتمعوا وتآلفوا، فإذا مثلاً وجد الخلق الفاضل فيما بين الناس حينئذٍ يحب الناس بعضهم بعضاً، ويتآلفون، مثلاً في قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«وتبسمك في وجه أخيك صدقة»**، هذا التبسم يؤدي إلى الاجتماع ويؤدي إلى محبة الناس بعضهم إلى بعض، وإلى الترابط الاجتماعي، فهو يحقق مقصد من مقاصد الشريعة.

٢٢) في حسن التعامل، في كيفية اختيار الألفاظ المناسبة التي تتناسب مع من يتكلم معه، تتناسب مع مقامه، فإنه يؤدي إلى ترابط الناس؛ لأن الشيطان إذا وجدت كلمات سيئة أغرت صدور بسببها، كما قال تعالى: **﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾** [الإسراء: 53].

٢٣) ومن الأمور التي أمر بها الشرع الإحسان إلى الجميع، حتى الإحسان إلى الخادم، الذي يكون عند الإنسان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يطعم، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم من العمل إلا ما يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم»**.

٢٤) من المعاني العظيمة التي تؤدي إلى الترابط احترام العلاقات الأسرية، مثلاً بر الوالد هذا يؤدي إلى تلاحم الناس واجتماعهم، وقد جاءت النصوص بالأمر بالإحسان إلى الوالدين، كما في قوله تعالى: **﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾** [الإسراء: 23، 24].

٢٥) في صلة الرحم فإنها تؤدي إلى ترابط الناس، خصوصاً القرابة، ومن ذلك تعلم الأنساب، تعلم أوجه القرابة.

٢٦) كذلك مما جاءت به الشريعة مما يؤدي إلى تحصيل هذا المقصد الترابط الاجتماعي ما أمرت به الشريعة من إكرام الجار، والقيام معه، والتقرب لله عز وجل بالإحسان إليه، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»**.

٢٧) هكذا زملاؤك في العمل، لهم حق عليك، وبالتالي جاءت الشريعة بالأمر بإحسان التعامل معهم، من أجل

تحقيق مقصد الترابط الاجتماعي، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«خير الأصحاب خيرهم لصاحبه»**.

٢٨) وهكذا أيضاً ما ورد في النصوص من مشروعية التعاون على البر والتقوى فإنه يؤدي إلى الترابط الاجتماعي.

٢٩) فيما يتعلق بالتعاون أيّاً كان هذا التعاون، متى كان مثمراً نافعاً فإنه يؤدي إلى تحقيق مقصد الشريعة من وجود الترابط الاجتماعي.

- (٣٠) في حسن العشرة بين الزوجين، تقوم الزوجة بحقوق الزوج ولا تكتفي بذلك حتى تُحسن في التعامل معه، وهكذا بالنسبة للزوج، وقد قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلِمْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]، وقال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].
- (٣١) من الأسباب المؤدية إلى تحقيق هذا المقصد الشرعي من الترابط الاجتماعي ما جاءت به الشريعة من مشروعية الهدايا، والترغيب في قبول الهدية، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تهادوا تحابوا».
- (٣٢) ومما جاءت به الشريعة أيضًا الحرص على ألا يكون الإنسان وحده، سواءً كان في سفرٍ، أو في جلوسٍ، فإن الوحدة تجعل الإنسان ينغزل عن مجتمعه، وبالتالي لا يتمكن من تحقيق مقصد الشريعة في الترابط الاجتماعي.
- ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الراكب شيطانٌ، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركبٌ»، وما ذاك إلا لترغيبه في جعل الناس يجتمعون ويكونون عند قيامهم بأي عملٍ جماعةً يتفقد بعضهم بعضهم الآخر.
- (٣٣) ما جاءت به الشريعة من الصدق في التعامل في المقال وفي الفعل، فإنك إذا وجدت رجلًا صادق القول والفعل، فحينئذٍ ترتاح معه، وتحصر على الترابط معه، بخلاف ما إذا وجدت من يقابله.
- (٣٤) مما جاءت به الشريعة: أن رغبت في حسن الهندام، وفي جمال بدن الإنسان، وفي طهارته، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما حذّر من الكبر، وقال: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبرٍ»، قالوا: يا رسول الله، الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا، ونعله حسنًا، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إن الله جميلٌ يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس»، ما معنى «بطر الحق»؟ أي جحده، وعدم الاعتراف به، «وغمط الناس» أي استنقاص مكانتهم، وعدم تنزيههم المكانة اللائقة بهم.
- (٣٥) كذلك في النهي عن الممارسات المحرمة، التي جاءت الشريعة بالنهي عنها، ما يؤدي إلى تحقيق المقصد الشرعي من وجود الترابط الاجتماعي، فمثلاً لما منعت الشريعة من الرشوة، سيؤدي هذا إلى وجود قضاءٍ عادلٍ، وبالتالي يأمن الناس ويستقروا، ويكون هذا من أسباب عدم حمل بعض أفراد المجتمع على بعضهم الآخر.
- (٣٦) وهكذا مما جاءت به الشريعة: أن يحرص الإنسان على شكر المحسن، من أحسن إليك فاشكره مهما بلغ، لأنك متى وُجد شكرٌ للمحسن، فسيواصل في إحسانه، وسيتفقد الناس بعضهم بعضًا، وسيترابطون فيما بينهم، ولذلك فلا بد من ملاحظة هذا الأمر، من أحسن إلى غيره، فإنه يُشكر، ويُثنى عليه، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «من لم يشكر الناس، لم يشكر الله»، كما رواه أبو داود في سننه.
- (٣٧) من الأمور التي تؤدي إلى الترابط الاجتماعي: أن يكون هناك صبرٌ يتخلق به كل واحدٍ من الناس، لا يوجد أحدٌ من الخلق كاملٌ ومعصومٌ من الخطأ، إلا من عصمه الله -عزَّ وجلَّ-، وبالتالي إذا قدرت هذا الأمر، وعلمت أن من يقابلك، لابد أن يخطئ، فحينئذٍ تتجاوز عن خطئه، بل قد يؤدي بك ذلك إلى الإحسان إليه؛ لأنك صبرت على ما كان منه، والصبر سلاحٌ عظيمٌ، وثوابٌ جليلٌ.
- (٣٨) من أسباب الترابط الاجتماعي: أن يكون هناك إحسانٌ للظن، لا تسيء الظن بي، ولا أسيء الظن بك إلا بسببٍ، ومجرد بعض الناس بمجرد أن يعرف غيره على طول يغلب جانب سوء الظن، وهذا مخالفٌ لما ورد في النصوص، قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾

[الحجرات: 12]، ونهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن اتباع الظن في مواطن، وبالتالي قال: «إياكم والظن، **فإن الظن أكذب الحديث**»، بالتالي على الإنسان أن يحسن ظنه بإخوانه، يعني أنا أذكر في هذا، قصة صفة مع النبي -صلى الله عليه وسلم-، كان معتكفاً في المسجد، فجاء أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- إليه في معتكفه، فتحدث معهم، وكانت بيوت النساء على المسجد إلا صفة، فإن بيتها لم يكن على المسجد، فلما أرادت أن ترجع إلى بيتها، قام ليقلبها، يذهب معها من أجل أن تأمن في الطريق ونحوه، فرأى رجلان من الأنصار النبي -صلى الله عليه وسلم- ومعه هذه المرأة، فجريا، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**على رسلكما، إنها صفة**»، من أجل أن لا يكون عندهم ظنون سيئة، فبالتالي يكون هذا من أسباب سوء العلاقة بين أفراد المجتمع، متى أحسن الناس ظنونهم بعضهم في بعض، فإن هذا يؤدي إلى صلاح الأحوال، إلا إذا وجدت قرائن تدل على خلاف هذا.

(٣٩) مما وردت به الشريعة مما يحقق معنى الترابط الاجتماعي: زيارة المرضى، فإن زائر المريض لا يزال في خرفة

الجنة حتى يرجع، كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبالتالي فإن زيارة المريض لها أثر عظيم، سواء في نفسية المريض، أو في نفسية من حوله من قرابة أو ذرية أو نحو ذلك.

(٤٠) من أسباب الترابط الاجتماعي: وجود أخلاق فاضلة، فإن الأخلاق الفاضلة تدعو الناس إلى أن يتعامل بعضهم مع بعضهم الآخر، ولذا رغبت النصوص في الأخلاق الفاضلة.

(٤١) ما يتعلق بصديق الوالد، جاءت الشريعة بالتأكيد عليه، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**إن من أبر البر صلة الرجل ود أهل أبيه**» ، وبالتالي فإن زيارة هؤلاء الأصدقاء للأب أو للوالدة قرابة من القربات التي يزداد أجرها في ما لو زار الإنسان غير من لم يكن كذلك.

(٤٢) مما جاءت به الشريعة أيضاً: الترغيب في رحمة الصغير، فإن رحمة الصغير مؤدية إلى ترابط الناس، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويوقر كبيرنا، ويعرف لعالمنا مكانه أو حقه**» ، فهنا أمر في الصغير بالرحمة «**ليس منا من لم يرحم صغيرنا**» ، بينما الكبير أمر فيه بالتوقير «**ويوقر كبيرنا**» ، ومن ثم فملاحظة من له مكانة أو منزلة أو أثر، وبذل سبل للدعوة معه، يفضلها كثير من أصحاب الفضل، وإن كان عند المقاربة لابد أن يكون هناك عناصر تؤيد أحد الأمرين على الآخر.

(٤٣) مما وردت به الشريعة ليحقق هذا المقصد: أن يستر المؤمنون بعضهم بعضهم الآخر.

(٤٤) ما يتعلق بالذب عن عرض المسلم، من جاء وبدأ يتحدث معك، وكان هذا فيه تجريح بفلان وفلان، يجب عليك أن تنتهي عن هذا الفعل، ولا يجوز لك أن تقر من يتكلم بمثل هذا الكلام، سواء كان فيه حقيقة عيب فيه حقيقة، أو كان أمراً ماضياً، أو أمراً متوهماً، كلها، ما يجوز أن تتكلم فيه، ولذا جاءت النصوص بالتحذير من الغيبة، قال الله -عز وجل-: ﴿وَلَا يَغْتَابَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: 12]، وبالتالي نستشعر أن الغيبة من المحرمات، وما ذاك إلا للمحافظة على هذا المقصد العظيم، ألا وهو: الترابط الاجتماعي.

(٤٥) مما يحقق الترابط الاجتماعي: أن يتفقد الناس بعضهم بعضاً في أمور حياتهم، فهذا يؤدي إلى جعل الناس يترابطون، وما مشروعية الأمر بالمعروف، ومشروعية عبادة النصيحة إلا مما يحقق هذا المعنى.

(٤٦) من الأمور التي تؤدي إلى هذا المعنى: خلق الحياء، هناك حياة من الخلق، عندما يستحي الإنسان من غيره، فلا يفعل الأفعال المعيبة أمامهم، يكون حينئذٍ قد تخلق بخلق الحياء، فيؤدي ذلك إلى أن لا يكون هناك تناقض اجتماعي، بسبب إظهار هذا العبد فعلاً غير مألوفٍ عند الآخرين، ومن ثمَّ هذا الخلق العظيم -خلق الحياء- يؤدي إلى وجود الترابط الاجتماعي.

(٤٧) كذلك صنائع المعروف، التي تقي ميتة السوء، هذه لها أثرٌ عظيمٌ في وجود الترابط الاجتماعي، ولا تظن أن صنعة المعروف فقط بدفع المال، قد تكون صنعة المعروف بالكلمة الطيبة، وبالتشجيع، ترى شخصاً يحتاج إلى تشجيع ليتفوق، فتشجعه، فيكون هذا من أسباب رفع درجته ومكانته.

(٤٨) ما يتعلق بالتواضع، عندما يتواضع الناس يتألفون، ويترابطون، أما المتكبر فإنه يرى الناس صغاراً، ويرونه صغيراً، كمن كان في أعلى الجبل، وبالتالي هذا الكبر مؤثراً، سيءٌ على الناس ، لأنه يؤدي إلى تفرق كلمتهم، وقد فسر النبي -صلى الله عليه وسلم- الكبر بأنه: «غمط الناس» ، يعني احتقار الآخرين، والترفع عنهم، وعدم التواضع معهم، قد قال الله -عزَّ وجلَّ: «إن الله أوحى إلي أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحدٌ على أحدٍ، ولا يبغى أحدٌ على أحدٍ»، فمثل هذا مما يؤدي إلى جعل الناس يترابطون ويجمعون لأنهم متواضعون.

وفي مقابل هذا، هناك مثلاً خلق الغضب، فإن الإنسان متى تخلق بخلق الغضب، يتكلم في مراتٍ بما لا يعرف عاقبته، وما يؤول إليه، وإن كان يعرف معناه، ولذلك كم من غضبٍ أدى إلى فرقةٍ بين الزوجين، وقطيعةٍ بين الأقارب، وأمورٍ عظيمةٍ، وبالتالي فوجود معانٍ تدفع الإنسان إلى أن يترك الغضب، يكون هذا محققاً للمقصد الشرعي، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «لا تغضب، لا تغضب»، قال الرجل: يا رسول الله، أوصني، قال: «لا تغضب»، قال: أوصني، قال: «لا تغضب»، قال في الثلاثة: أوصني، قال: «لا تغضب»، والمعنى في هذا: أي لا تعرض نفسك إلى المواطن التي تغضب فيها، وإذا غضبت فأمسك نفسك، ووقد نفسك على تحمل الأمور، هذا معنى قوله -صلى الله عليه وسلم: «لا تغضب»، فهذا المعنى لا بد من ملاحظته، ومعرفة أن ترك الغضب مما يؤدي إلى تحقيق المقصد الشرعي في الترابط الاجتماعي، كم من حوادث قتلٍ بسبب الغضب، كم من حوادث مخاصماتٍ ومضارباتٍ بسبب الغضب، إلى غير ذلك من المعاني.

(٤٩) من الأسباب التي تؤدي إلى ترابط الناس واجتماعهم: أن يترك الإنسان السباب، الكلمة السيئة التي يُقذح بها على الآخرين تجتنبها، تتقرب بذلك لله -عزَّ وجلَّ-، فإذا كان هناك شخصٌ معروفٌ باسمٍ على جهة العيارة، أو على جهة القذح فيه، فاجتنب ذلك الاسم، ولو كان مشهوراً، وما ذاك إلا لتحقيق المقصد الشرعي من وجود الترابط الاجتماعي.

(٥٠) من الأمور التي تتعلق بهذا الباب: عندما نلاحظ سيرة النبي -صلى الله عليه وسلم-، في مكة جعل العبادة في دار الأرقم، لماذا؟ يجتمع الناس، يتألفون، يتعاونون، يتحابون، فيكون هذا من أسباب وجود الأخوة الإيمانية، ووجود الترابط الاجتماعي عندهم، لما ذهب إلى المدينة، آخى بين المهاجرين والأنصار، مما يدل على أنه أراد تحقيق هذا المعنى الترابط الاجتماعي.

عندما نلاحظ أو نشاهد في سيرة النبي -صلى الله عليه وسلم- ما فعله من تواضعٍ مع الخلق، وتحببه لديمهم، وترتيبه أمور الدولة، بما يجعل الناس يتحابون ويتقاربون، كل هذه المعاني تحقق أو تسير في تحقيق المقصد الشرعي، ألا وهو الترابط الاجتماعي.

إذا نظرت إلى جميع العبادات، وجدت أن فيها جانبًا يلاحظ هذا المعنى، وهكذا في غيره من الأبواب، لابد أن يكون هناك لمساتٌ محققةٌ لمثل هذا المعنى.

- **ذكرتم حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «من أحب أن يُبسط له في رزقه، ويُنسأ له في رزقه»، فما معنى يُنسأ في أجله؟.**

المراد بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «يُنسأ له في أجله»، أي يؤخر له في الأجل، ويقدر أنه يزداد عمره، وزيادة العمر هذه لها أسبابٌ، مثلًا ذلك الذي يعتني ببدنه من جهة الصحة، ويتفقد حال البدن، في الغالب يطول عمره، ويكون من المعمرين، وهكذا صاحب الرياضة، وهكذا من يلاحظ بدنه بأنواع الملاحظة، فهذه أسبابٌ تؤدي إلى أن يكون عمر الإنسان أطول، وهكذا في صلة الرحم، فإنها تؤدي إلى زيادة عمر الإنسان.

- **ذكرتم أن من هذه الأسباب: شكر الإنسان إذا أحسن إليك، فإذا كان واحدًا يُحسن، ولا يريد أن يُشكر، فكيف نتعامل معه في هذا الموضوع؟.**

هو لا يريد، هذا المحسن لا يريد أن يُشكر، وبالتالي هو يريد أن تكون نيته خالصةً لله -عزَّ وجلَّ-، فإذا أثنى عليه الخلق، وشكره من يُحسن إليه، فهذه نعمةٌ وزيادةٌ جاءت من دون أن يكون قاصدًا لها، وبالتالي لا تؤثر على نيته، ذلك المحسن إليه عندما شكر، يكون له أجرٌ وثوابٌ بسبب شكره، فهو مستفيدٌ من هذا الشكر، ليس المستفيد من الشكر حقيقة المحسن، المستفيد الأول هو المُحسن إليه، والمجتمع بحاجة إلى مثل هذا، من جهة أنه متى وجدت عيناتٌ تحسن إلى الناس، فيُثنى عليها، يكون هؤلاء المحسنون أمام الأعين، يقتدي بهم الآخرون، ويسيروا على طريقتهم، فهذا مما يحقق مقاصد شرعيةً طيبةً، ويحقق معاني توصل إلى المقصد الشرعي من وجود الترابط الاجتماعي.

← آثار الترابط الاجتماعي.

- الترابط الاجتماعي يترتب عليه آثارٌ حميدةٌ، منها:
 - (١) إزالة ما في النفوس من أمراض، كالإكتئاب، والهموم، والغموم، وسوء الظن، فهذه أمراضٌ ترد على الإنسان، تجعله لا يفكر في أموره، وتجعله مشغول البال، وما ذاك إلا أنه لم يُبعد عن هذه الأمور.
 - (٢) السعي في سد حاجة المحتاج، سواءً كان فقيرًا أو مديونًا، أو غير ذلك من أنواع الحاجة.
 - (٣) الحرص على وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من أنواع أدوات التواصل، عندما تسمع عن شخصٍ بأن عمه، أو خاله لم يلاحظه، ولم يأت من سنواتٍ، حينئذٍ تعرف أن هذا مناقض للمقصد الشرعي.
 - (٤) استقرار النفوس، وعدم اضطرابها، فإنه متى كان الناس مترابطين، تفقد بعضهم بعضًا في هذا المعنى.
 - (٥) إمكانية القيام بالتعاون على أداء أعمالٍ صالحةٍ تعود على الناس بالنفع والخير.
- وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مقصد وجود النصيحة وشيوعها في الأمة.

- فمن مقاصد الشرع أن يوجد تناصحٌ في الأمة، وليس المراد بالنصيحة مجرد الوصية، بل معنى النصيحة أعم من ذلك بكثيرٍ، فالنصيحة يُراد بها الإتقان مع الصدق ، يُقال نصح فلانٌ لفلانٍ، أي صدقه وأتقن في عمله معه.
- وبعض أهل العلم قال: بأن النصيحة هي قيام الناصح للمنصوح له بوجه الخير، وبذلك نعلم أن النصيحة تُقابل الغش والخديعة.
- فعندما تؤدي عملاً لغيرك وتتقنه تكون قد نصحت له، ولهذا قيل: هناك نصيحةٌ لله، ليس المراد بها إيصال الحق فالله عزَّ وجلَّ عالمٌ بالحق، لكن المراد به أن يتقن الإنسان في عمله وأن يبتعد عن الغش والتدليس فيه.
- قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 91].
ومثل هذا في قول أخت موسى عليه السلام حينما أَلقت أم موسى موسى في اليم، فالتقطه آل فرعون، فحزنت عليه أمه، فحينئذٍ قالت لأختيه قصيه، فبصرت به عن جنبٍ وهم لا يشعرون، قال الله تعالى: ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: 12]، أي امتنع من أن يرضع من النساء اللاتي عُرضن عليه، فقالت أخته: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ [القصص: 12].
فيدلك هذا على أن معنى النصيحة ليس مقتصرًا على التواصي والتذكير بالخير.
- ولذا قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: 8]، أي متقنه، صدق صاحبها فيها.
- ومن هنا نعلم معنى النصيحة، وأن النصيحة شاملةٌ، تشمل كل إتقانٍ مع الصدق، فإنه يقال له نصيحةٌ.
- هذه النصيحة قصد الشارع إيجادها في الناس، وجعل قدوتهم، وهم الأنبياء عليهم السلام هم من يقدمون الخلق في أداء النصيحة، كما قال الله عزَّ وجلَّ عن نوحٍ أول الأنبياء عليه السلام: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 62]، وفي الآية الأخرى قال تعالى عن نوحٍ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: 34].
- وقال تعالى عن نبيه هودٍ عليه السلام: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: 68].

ونقل الله عز وجل عن شعيب أنه قال: ﴿يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: 93]، وفي الآية الأخرى عن صالح: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُجِبُونَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: 79].

ولهذا لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه: «إِنَّ اللَّهَ سَائِلُكُمْ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟»، قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأدیت ونصحت.

فالأنبیاء علیهم السلام هم القدوة في النصيحة للخلق.

● وتلاحظون هنا أن النصيحة تكون باستجلاب الخير للآخرين، سواء وافق أهواءهم أم لم يوافقها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» ، قالوا: هذا نصره وهو مظلوم، فكيف ننصره وهو ظالم؟ قال: «بأن تحجزه عن الظلم»، بأن تمنعه عن الظلم، فهذه صورة من صور النصيحة.

● ولذلك الوالي عندما يوقع العقوبات، والقاضي عندما يقرر العقوبات، ينطلق من باب النصيحة، النصيحة لمن يوقع عليه الحد، والنصيحة للأمة، وبالتالي فهذا الأمر وإن كان مكروهاً للنفوس، لا يرغبه من يقام عليه الحد، إلا أنه نصيحة لله ولرسوله ونصيحة للأمة ونصيحة لذلك الذي يقام عليه الحد، فإنه حينئذٍ تُكفَّر عنه سيئاته، ويكون سبباً من أسباب مغفرة ذنبه.

ومن هنا ذكر الله عز وجل ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: 20]، قال ابن عباس: نصح قومه حياً وميتاً، في سورة يس.

وفي الآية الثانية التي في سورة القصص: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: 20].

فنصحه مع أنه قد يخالف هواه في مثل هذا.

فالمقصود أن هذه النصيحة يؤمر الخلق بأن يشيعوها فيما بينهم، وأن يكون التعامل فيما بين الناس بعضهم مع بعضٍ على مقتضى النصيحة، وهي أداء الأمر بإتقانٍ مع الصدق فيه.

● وهذا كما يشمل النصيحة في عبودية الله عز وجل بأن نؤدي الأعمال والعبادات على ما يريد الله جلَّ وعلاً، أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك، يشمل أيضاً التعامل مع الخلق في البيع والشراء، وفي الأخذ والإعطاء، وفي معاملة الآخرين، وأنواع المعاملة معهم، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «خير الكسب كسب العامل إذا نصح»، كما رواه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا مثل ما ورد في الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما».

● ومن الأمور التي تكون فيها النصيحة أن ينصح الإنسان لغيره إذا كان هناك مشورة، وشاورك أخوك فانصح له وأعطه من الرأي ما تراه لنفسك، ومن هنا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا استشار أحدكم أخاه فلينصحه»، كما روى ذلك أبو داود الطيالسي.

وفي الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حق المسلم على المسلم ستٌّ»، وذكر منها «وينصح له إذا غاب أو شهد»، وفي لفظ آخر أنه قال: «وإذا استنصحك فانصح له».

- ومن أنواع النصيحة ما ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا نصح العبد لسيده» أي أدى العمل الذي يأمر به سيده بإتقانٍ وصدقٍ، «إذا نصح العبد لسيده، وأحسن عبادة الله، فله أجره مرتين».
- وهكذا يؤمر أصحاب الولاية بأن يكونوا ناصحين في ولايتهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من عبدٍ يسترعيه الله رعيةً، فلم يُحطها بنصحه إلا لم يجد رائحة الجنة».
- ومن هذا ما ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المستشار مؤتمن».
- ويتعلق بهذا أيضًا أن كل إنسانٍ مهما كانت منزلته، يوجد عنده أناسٌ يُرغبونه في الخير، ويحذرونه عليه، وفي المقابل يوجد عنده كذلك من يأمره بضد هذا، ويُرغبه في الشر، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم «ما بعث الله من نبيٍّ ولا استخلف من خليفةٍ إلا كانت له بطانتان، بطانةٌ تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانةٌ تأمره بالشر وتحضه عليه، والمعصوم من عصمه الله تعالى» ، كما روى ذلك الإمام البخاري في صحيحه.
- وحينئذٍ نستشعر ما ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة»، تلاحظون أنه أتى بالمبتدأ معرفاً الدين، مما يقتضي الحصر، كأنه قال: ينحصر دينكم في النصيحة.
- وكما تقدم ليس المراد بذلك خصوص الوصية أو التبليغ، أو التذكير، والوعظ، بل يشمل جميع أنواع التصرفات مع الغير، بل قد يكون هناك نصيحةٌ من الإنسان لنفسه، فتنصح لنفسك بأن تختار لها ما يصلحها دنيا وآخره.
- نعود للحديث الأول، قال: «الدين النصيحة»، قلنا لمن يا رسول الله؟ سأل الصحابة لمن تكون النصيحة؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»، خمسة أصنافٍ.
- **ما المراد بالنصيحة لله؟**
- النصيحة لله تشمل الإقرار بتوحيد الربوبية أنه هو الخالق الرازق المتصرف في الكون سبحانه وتعالى، والإقرار بتوحيد الألوهية مع الالتزام به، فالعبادة كلها لله، ويسمو الإنسان عندما يجعل كل أعماله لله، إذا أكل، نوى بذلك التقرب لله، حينئذٍ يكون قد وصل إلى رتبة عبودية في هذا الباب، هكذا، فيما يتعلق بالأسماء والصفات، فإن من النصيحة لله أن نثبت أسماء و صفاته كما وردت في الكتاب والسنة، وألا نخترع أسماءً أو صفاتٍ من عند أنفسنا، وألا نكيف هذه الصفات، لها كيفية الله أعلم بها.
- هكذا من النصيحة لله، ترك المعاصي والذنوب، وكذلك الاتصاف بصفات القلوب، بحيث يخاف الإنسان من الله، لا يخاف إلا منه، يرجو المرء ربه لا يرجو إلا إياه.
- وهكذا في بقية الصفات، التوكل، الإنابة، العبودية، ونحو ذلك.
- قال: «الدين النصيحة»، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه».
- المراد بالنصيحة للكتاب تعليم هذا القرآن، وتعلم القرآن، وتلاوته، وفهمه، والعمل به، وتحكيمه، والدَّب عنه، كل هذه من النصيحة لكتاب الله القرآن العظيم، تجعل لك وردًا يوميًا تقرأ فيه القرآن هذا من النصيحة لكتابه.

- هكذا قال: «ولرسوله»، «لله ولكتابه ولرسوله»، فالأظهر أنه يراد به محمدٌ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل بأن المراد بهذا عموم الأنبياء، والقول الأول هو الأشهر.
- **بماذا تكون النصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم؟**
تكون بتوقيره وإجلاله صلى الله عليه وسلم، تكون بتعظيم سنته، والأخذ بها، والاستدلال بها، تكون بتعليم سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والافتداء به صلى الله عليه وسلم.
من النصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحبه محبةً أعظم من محبتنا لأنفسنا، ولوالدينا، وقرابتنا.
- أما الصنف الرابع فهو النصيحة لأئمة المسلمين، والمشهور في كلمة أئمة المسلمين أن يراد بها أصحاب الولاية. والنصيحة لهؤلاء تكون بإعانتهم على القيام بالأعمال الصالحة التي وكلت بهم، تتقرب إلى الله بالنصح لهم، والعمل معهم، تريد بذلك أن تكون ناصحاً لله ولرسوله، لأنك بذلك تعينهم على العمل الصالح الذي يقومون به.
- وهكذا من النصيحة لهم جمع الكلمة عليهم، وتأليف القلوب عليهم، والذب عن أعراضهم، وعدم السماح والإذن لمن يريد أن يتكلم فيهم، وهكذا تنبيههم عند الغفلة، وسد خلتهم عند الهفوة، ورد القلوب النافرة إليهم.
- ومن معاني لفظة وأئمة المسلمين أن يراد بها العلماء الفقهاء **لماذا؟** لأن الناس يقتدون بهم، يأخذون دين الله عنهم، وحينئذ تكون النصيحة للعلماء ببث علومهم، بتوقيهم، بنشر مقالهم، بجعل الناس يحسنون الظن بهم، ونحو ذلك من الأعمال الصالحة التي تكون من النصيحة لولاة أمور المسلمين.
- وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن، إخلاص العمل لله»، ما معنى إخلاص العمل لله، أن تريد به وجه الله والدار الآخرة، ما تريد دنيا، ليس المراد بكلمة الإخلاص الإتقان، الإتقان هذا في النصيحة.
- ❖ **الأول: إخلاص العمل لله.**
- ❖ **الثاني: النصيحة لولاة المسلمين، النصيح لولاة المسلمين ولزوم جماعتهم.**
وحيث نعلم أن إخلاص العمل لله، والنصيحة هذه لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم، أي لا يكون فيه حقدٌ تجاهها.
- ❖ **الثالث: مما ورد في الحديث من كونه يقوم بلزوم جماعتهم «فالنصيحة لعامة المسلمين»، والمراد به من لم يكونوا من الفقهاء المجتهدين، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم»، أي ثلاث خصال، وثلاث صفات، «لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم»، أي لا يحقد ولا يمتلئ حنقاً وغيظاً.**
- **كيف ينصح لعامة المسلمين؟**
بأن يسعى فيما يحقق النفع لهم دنيا وآخرة، ومن ذلك تعليمهم وكف الأذى عنهم، وذكر محاسنهم، التواصي معهم بالحق، وشاهد هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وقد ورد في الأثر: "المسلم يستروينصح، والمنافق يهتك ويفضح"، وفي لفظ: "ويُعير".

وحينئذٍ نعلم الفئات التي تكون لها النصيحة، وما ذكر هنا يشمل الجميع، لا يترك أحدًا من الناس، لا يترك أحدًا من الخلق.

• قال ابن عباس -رضي الله عنه- في الترغيب في مصاحبة أهل النصح: "لا يزال الرجل يزداد في صحة رأيه، ما نصح لمستشيريه، فإذا غشه، سلبه الله نصحه ورأيه".

• وأنبه هنا إلى وقوع التدليس من بعض الناس، يُظهر ثيابًا حسنةً، ولفظًا جميلًا، وكلامًا معسولًا، ويوهم

الخلق بأنه من أهل النصح، ولا يكون كذلك، وكم وجدنا هذا، منهم من يكون لجهلٍ، ومنهم من يكون مريدًا للشر، راغبًا في إفساد أحوال الأمة، ولذلك لما جاء إخوة يوسف لأبيهم يعقوب، يريدون أن يحققوا ما يفعلوه من تأمرٍ ضد يوسف -عليه السلام-، كأنه تمتع، فقالوا: ﴿يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ

لَنَاصِحُونَ﴾ [يوسف: 11]، أظهروا ثياب النصح، وهم ليسوا كذلك، وفي الآية الأخرى يقول رب العزة والجلال عن إبليس: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: 21]، وفي الحقيقة ليس بناصح، هو يريد الشر، يريد أن يخرجهم من الجنة.

• المقصود أن النصح والنصيحة هذه أمورٌ عظيمةٌ، كبيرة الجانب، وليس نطاق التعامل بها محصورًا في بابٍ دون بابٍ، أو في تعاملٍ دون تعاملٍ، أو مع أشخاصٍ دون آخرين، بل هي قاعدةٌ عامةٌ جاءت بها الشريعة، في ما لا يتناهى من الصور، ولذلك كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يدعو ربه أن يجعله من الناصحين.

• جاء في حديث أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يدعو فيقول: «اللهم اجعلني أعظم شُكْرِكَ، وأكثر ذكرك، وأتبع نُصْحِكَ، وأحفظ راحتك...»، كما ورد ذلك في صحيح البخاري.

• وجاء في الحديث الآخر: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لَا تَقْصُوا الرُّيَا إِلَّا عَلَى عَالِمٍ أَوْ نَاصِحٍ».

• ومن هنا يتقرب المؤمن لربه -عزَّ وجلَّ- بأن يكون ناصحًا، وأن يكون مريدًا للخير مع الخلق، وأن يسعى إلى نشر هذا الخلق الفاضل في الناس.

• قد تكون علاقة النصح بين الأخوين، وبين القريين، وبين الجارين، زملاء في مدرسةٍ، بنوا علاقتهم على

النصح، بدون تدليسٍ ولا غشٍ ولا كذبٍ، فحينئذٍ تكون هذه العلاقة مبنيةً على هذا الخلق الفاضل، وهو خلق النصيحة، ويعظم أجرهما، ويكثر ثوابهما، إذا كانا من أهلها، من أهل النصيحة.

• هكذا قد يكون النصح بين الجيران، ينصح لجاره، يبحث عن الخير لهم، وما يحقق مصالحتهم، إذا وجد منهم ماءً ميثوثًا نظمه، وإذا وجد مألًا أو طعامًا مُلَقًى رتبته، وهكذا ينصح لهم، كما ينصح لنفسه، كما جاء في الحديث: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما جاءه جرير يبايعه، قال: «والنصح لكل مسلم».

• من الأمور التي أيضًا نشير إليها ما ورد في حديث خزاعة، يقول القائل عن خزاعة: "إنهم كانوا عيبة نصح لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-".

• جاء في حديث جرير، قال: بايعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلمٍ، وفي حديثٍ آخر يفسر هذا الحديث، قال: أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقلت: يا رسول الله، إني أبايعك على الإسلام، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-، شرط عليه، قال: «والنصح لكل مسلم».

- فهذه تدلّك على أن هذا الخلق الفاضل، خُلِقَ النصيح، خُلِقَ مُؤَصِّلٌ، وَاِرْدٌ في كتاب الله، وفي سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم-، وهو مقصدٌ من المقاصد العظيمة لديننا الحنيف، ومتى تناصح الناس، وسعى كل واحدٍ منهم في ما يحقق المصلحة لغيره، سعدت الأمة، وتكاملت أحوالها.

ذكرتم أن النصيحة شاملةٌ، وليست منحصرةً بالتواصي، فمثلاً الذي يريد أن يقوم بالنصيحة، هل هناك آدابٌ لها؟ إذا كان لديه نصيحةٌ يطلقها هكذا بدون؟.

- النصيحة التي هي بمعنى التواصي، التواصي هذا بالخير والتذكير به، هذا نوعٌ من أنواع النصيحة، ليس كل أنواع النصيحة، هذا له آدابٌ، أن المؤمن يستروينصح، وأما المنافق أو الفاجر فيمتك ويعيّر، فمقتضى النصيحة أن تسع علم الناس أو لم يعلموا، لأنك لا تريد مراعات الخلق بذلك، وإنما تريد استجلاب الخير لأهله، ولو غابوا.
- وهناك آدابٌ كثيرةٌ في النصيحة، مثلاً: من شروط النصيحة: ألا تفعل فعلاً تكون عاقبته أضر من فائدته وثمرته، هذا أيضاً قاعدة في هذا الباب.
- في زماننا الحاضر هناك وسائل عديدةٌ، استخدمها الناس لم تكن موجودةً في العصور الماضية، هذه الوسائل الجديدة لها حظها من النصيحة، ويجب استعمالها في هذا الباب، فمثلاً عندما يوجد هناك صاحب سيارةٍ، ينصح للآخرين ممن حوله كما ينصح لنفسه، ما يهجم ويكون هو الأول، يقدّم غيره، لأنه يريد أن يكون ممن انطبق عليهم الحديث «والنصح لكل مسلم».
- هكذا مثلاً في وسائل التواصل الاجتماعي، النصيحة: بأن تختار ما هو محققٌ للمصلحة للآخرين، تريد بذلك ما عند الله -جلّ وعلا-، في مراتٍ قد تأتي الأنانية على الإنسان، فتجعله مرةً يطغى، ومرةً يظلم، ومرةً يأخذ مال غيره، هذا التصرف ليس من النصيحة، لكن من النصيحة إبلاغ صاحب الشأن عنه، ترتيب عودة المال إلى صاحبه، ونحو ذلك.
- هكذا من النصيحة في وسائل التواصل الاجتماعي أن لا نستعملها إلا في ما يُرضي الله -جلّ وعلا-؛ لنكون قدوةً على الخير -بإذنه سبحانه وتعالى.
- مما يشكل علي: أن النصيحة كأنه يدخل في تحقيق العبودية، النصيحة لله، ذكرتم أن النصيحة تكون بإقرار التوحيد، والإخلاص لله، فأخذنا في تحقيق العبودية هذه الأمور، فيه تداخلٌ بهما أم كيف؟.
- هناك تقاطعٌ بين المقاصد، بحيث يكون هناك سلوكياتٌ وأعمالٌ دل عليها مقصدان أو ثلاثةٌ، ولا يمتنع هذا، ولذلك مثلاً هناك تقاطعٌ بين النصيحة وبين الإحسان، الذي ذكرناه في ما مضى، هناك تقاطعٌ بينها، هكذا في إيصال الحقوق لأصحابها، هناك تقاطعٌ بينه وبين النصيحة، ولذلك وجود هذا التقاطع لا حرج فيه، ولا إشكال في وجوده.
- من الأمور التي ينبغي أن نتفطن لها في ما يتعلق بأمور النصيحة: أن نلاحظ ما تؤدي إليه هذه النصيحة، مراتٍ أنا أريد أن أحسن إليك فأسيء، ومرتٍ أريد أن أعمل معك عملاً صالحاً فيكون من الأعمال الرديئة،

ولذلك على الإنسان أن يعرف قدر نفسه، وأن يعرف ما يمكنه فعله، ويتمكن فيه من الإتيان، والصدق فيه، وما ليس كذلك.

- إذن لابد أن نلاحظ هذا المبدأ العظيم، مبدأ النصيحة في كل حياتنا، وأن نجعله مُحَكَّمًا على كل فعل نريد أن نسلكه، وليست النصيحة بموافقة الأهواء، وإنما باستجلاب النفع والخير للآخرين.

من المسائل التي تتعلق بهذا الباب.

(١) أن الناصح يلحقه نوعٌ من الأذى، يعني مثلاً يأتيك ولي يتيماً محسناً إليه، ناصحٌ معه، ويحفظ ماله، فإذا بلغ اليتيم، قال: أخذت بعض مالي، بخست ورثي من أبي، وهذا كثيرٌ، فهكذا نجد أيضاً في مع أن هذا حقه أن يُقدَّر، وأن يُجَلَّ، وأن يُقام معه، وهكذا في كثيرٍ من أنواع التصرفات، يلاحظ فيها هذا الباب، فانتبه! قد تظن أن هذا التصرف يكون من الصدق والنصيحة، ولا يكون كذلك، بل يكون مضاداً له، وهكذا لما ذكرنا عن إبليس -كفانا الله وإياكم شره- قال: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: 21]، فهنا لما قَدِمَ أظهر الصورة الحسنة؛ ليكون هذا من سُبُل التأثير عليه، ومن سبل استجلابه إليهم.

(٢) أنه في مراتٍ يوجد في الناس من لا يعرف الأمور بتمامها، فتجده ينتقد، ويتكلم، ويؤثر على تعامله وعطائه، ولا يدرك عواقب الأمور أو حقائقها؛ لأنه نظر من زاوية ضيقة، وبالتالي لمن يكن ناصحاً، فإذا تكلم أو قدح في هذا الأمر، يكون حينئذٍ قد غشه، لأنه لم يشاهد الأمر من جميع نواحيه، ومن ثمَّ فإن كلامه لا يكون كلام المتعمق الفاهم، لما يكون تحته من الأمور والقضايا.

(٣) أن بعض الناس يقوم بالنصيحة من باب الحمية، أو من باب القرابة، أو نحو ذلك، ويغفل عن أن النصيحة مقصدٌ ينبغي أن يُقصد به وجه الله والدار الآخرة، ما يقوم بهذا الأمر مجاملةً، أو نحو ذلك، وإنما ينبغي به أن يجعله لله -عزَّ وجلَّ-، والخلق لن ينفعوا العبد إلا بمررب العزة والجلال.

(٤) أن بعض الناس يتيه في تعرف النصيحة، ويبقى متردداً، وقد يجزم به قولاً، ثم تكون العاقبة أو عواقب الأمور بعد ما تتضح على خلاف اعتقاده وظنه، من ثمَّ لابد من التحقق من وجود الصفات المتعلقة بمثل هذا.

- فالمقصود: أن النصيحة قد تنقلب لتكون فضيحةً، وقد تنقلب لتكون إساءةً، وقد تنقلب لتكون أمراً سيئاً يعود على الإنسان، كيف يكون كذلك؟ إذا لم تُراعَ الشروط الشرعية في هذه الأبواب.
- لو جاءنا إنسانٌ وصلى، وبعد الفراغ قال: الحمد لله صليت، لكن بدون وضوءٍ، هل نقول: نصح لنفسه؟ لا ما نقول، غش، هكذا عندما يوجد من يؤدي عملاً يتعلق بغيره، فيغش فيه، حينئذٍ لم ينصح، مثلاً عندما موظفٌ في الدوائر الحكومية، يتأخر عن العمل، لا ينجز المعاملات التي لديه، لا يؤدي مهام العمل، فحينئذٍ نقول: بأنه لم ينصح لهذا العمل، ما أداه على الوجه الحسن، الذي يُراد منه.
- كذلك عندما يدخل الإنسان في غير فنه، يظن أنه ناصحٌ، فيتبين أنه بخلاف ذلك، فهذه نماذج وتطبيقات متعلقة بهذا المقصد العظيم -مقصد النصيحة-، وأؤكد مرةً أخرى! انتهوا لا تلبس عندكم بعض المقاصد الأخرى التي يحصل بينها وبين هذا المقصد تداخلاً، لكلٍ حكمه، ولكلٍ أثره.

النصيحة تكون من إنسانٍ ملتزمٍ أم مقصّرٍ؟.

النصيحة بمعناها العام، حسب النصوص الشرعية: باختيار الخير للآخرين، هذه للجميع، بدون استثناءٍ.

- النصيحة التي تكون بمعنى التواصي بالحق، هل هي خاصةٌ بالملتزمين؟ نقول: لا، هي عامةٌ لكل أحدٍ، لكن ما ينصح إلا في ما علم أنه من أحكام الله -عزَّ وجلَّ-، لا ينصح لله إلا إذا علم أنه من أحكام الله -سبحانه وتعالى-، أما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا يُعد من الناصحين، يعني جاءنا واحدٌ جاهلٌ في مسألةٍ يجهلها، ما يقول: أنا نصحتُ الخلق، بالعكس، أنت أغويتهم، وتلاحظون أن النصيحة ليست مجرد الأقوال، أو الدلالة والتذكير، والنصيحة أعم، ولذلك أنت تختار لأخيك ما تختاره لنفسك، هذا من النصيحة، قد يأتينا إنسانٌ لا تظهر عليه مظاهر الصلاح، فيقوم بمراقبة تعامله مع الآخرين، ويمحضهم النصيحة، ويرغب في استكمال أمورهم وإتمامها، فيكون حينئذٍ قد حقق المقصود الشرعي في هذا الباب.
- أن من النصيحة أن تكف الأذى عن غيرك، وأول ذلك أذاك، هذا من النصيحة، إذا كففت أذاك عن الآخرين، سواءً كان أذىً قولياً، أو أذىً فعلياً، فإنك حينئذٍ تكون نصحتَ لنفسك.
- وهكذا من أنواع النصيحة: الإصلاح بين الخلق، إذا وجد متخاصمون، فإن من النصيحة لهم السعي في إصلاحهم، وتقريب وجهات نظرهم، وإبعادهم عن المماحكات والقضايا، وعرضها على المحاكم ونحو ذلك، فكل هذا مما يحقق، أو مما يدخل في مفهوم النصيحة.
- وبهذا يتبين لك أن كلمة النصيحة لا يفهمها أكثر الناس، وأنهم يفهمون منها خلاف ما يفهمه من يعرف حقيقة هذه الكلمة، أو يتكلم بها.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

